مؤقت





مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٠٨٧ (استئناف ١) المعقودة يوم الاثنين،
١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الساعة ١٤/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد هولبروك	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد ليستري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد تشن هواصن
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد دوفال
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	الدكتور اماثيلا
	هولندا	السيد فان والصم

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

أثر متلازمة نقص المناعة المكتسب(الإيدز) على السلم والأمن في أفريقيا

استؤنفت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي المسجل على قائمتي، أود أن أسأل الوفود، الآن وبعد أن أدلى جميع الوزراء بدلوهم، أن تنظر في تقصير بياناتها، وبوجه خاص، وكما ذكر من قبل سفير فرنسا، عندما يكون فيها تكرار للاحصاءات التي سبق أن استمعنا إليها بالفعل.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، لقد دعوتمونا إلى توخي الإيجاز في بياناتنا، والكلام في صميم الموضوع، والتركيز على ما يمكن أن تقدمه الدول الأعضاء أو المجتمع الدولي ككل للتصدي للأثر المدمر الذي يخلفه مرض الإيدز في أفريقيا. وسوف نمتثل لرغبتكم بطبيعة الحال، ولكننا سنفعل ذلك بشيء من التردد، ذلك أن أي شخص يتكلم عن وباء الإيدز في أفريقيا تنتابه رغبة عارمة في التدليل على أنه يعي البعد الذي يكاد يفوق الخيال لهذه الحالة الإنسانية الطارئة. ولكي يبلغ تلك الغاية، يستسلم، على الأقل، لإغراء تسليط الأضواء على بعض الإحصاءات المذهلة المتعلقة بأثر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، عندما يقدم مساهمته في المناقشة.

ولكننا نتفق معكم، سيدي، في أنه بعد البيانات التي استمعنا إليها من الأمين العام، ومن نائب الرئيس غور، ومن رئيس البنك الدولي ولفنسون، ومالوك براون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن بايوت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومن وزراء الصحة في أوغندا وزمبابوي وناميبيا، لم تعد هناك أية حاجة إلى الخوض في مزيد التفاصيل في وصف هذه المأساة التي ألمت بأفريقيا إلى حد يعجز عنه الوصف. ولقد قيل كل شيء تقريبا في هذا الموضوع، وليس في يومنا هذا فحسب، بل في الآونة الأخيرة أيضا أثناء اجتماع الشراكة الدولية لمكافحة مرض الإيدز في أفريقيا. ومع ذلك، فعندما نسأل أنفسنا ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن - ونحن ندرك أن هذه هي أول مسألة تريدون منا التصدي لها، نميل إلى الخلوص إلى أن تعزيز الوعي يجب أن يكون هدفنا الأساسي.

ولا لزوم إلى إقناع بأن أثر الإيدز هو موضوع مشروع يبرر عقد جلسة علنية لمجلس الأمن بشأنه. فالتفاعل بين الإيدز والصراع في أفريقيا يبدو واضحا لكل مبصر. وصحيح أن الإيدز مشكلة صحية، ولكنه مشكلة تدمر اقتصادات بأكملها، وتفوق قدرات نظم كاملة للصحة العامة، وهي في النهاية تنحو إلى تفسيخ نسيج مجتمعات بكاملها. وهو بهذه الصفة، مسؤول عن وجود درجة لا نظير لها من الكآبة واليأس، وهذا في حد ذاته يمثل واحدة من أخبث بذور الصراع.

وعلى الجانب الآخر، من الواضح أن الصراعات تؤثر تأثيرا معجلا لانتشار مرض الإيدز. فالجنود والمدنيون المشردون الذين يتنقلون من مكان إلى آخر، يشكلون مصادر هامة لنشر فيروس نقص المناعة البشرية، وفي مناطق الصراع يصبح من الصعب بصفة خاصة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بهذا الموضوع، فإن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأفراد العسكريين ربما يزيد من مرتين إلى خمس مرات على معدل الإصابة بين المدنيين. وعلى هذا، فإذا كنا نتوقع من مجلس الأمن أن يسهم في زيادة الوعي، فقد يكون من المجدي أن يركز على هذا الجانب بالذات من المشكلة، وأن يدعو جميع الدول الأفريقية أن تقدم الدليل على التزامها بمكافحة الإيدز بتركيز انتباهها على القوات المسلحة الواقعة تحت قيادتها. ولندع الوعي والمسؤولية والانضباط تبدأ من الساحة العسكرية.

وستواصل هولندا المساهمة في المعركة ضد مرض الإيدز - وبخاصة في أفريقيا - وعلى المستوى الراهن على أقل تقدير. ووفقا للتقارير الواردة من برنامج الأمم المتحدة المشترك ومعهد هارفارد للإيدز، تعد هولندا ثاني أكبر المانحين على مستوى العالم، سواء بالأرقام المطلقة أو على أساس دخل الفرد. ومساهماتنا متاحة في سياق متعدد الأطراف، وكذلك في سياق ثنائي. وبرامج الإيدز الثنائية موجودة في تنزانيا وإثيوبيا وزمبابوي وموزامبيق وغينيا - بيساو وزامبيا. هذا فضلا عن أننا ندمج عنصر الإيدز في أنشطة الرعاية الصحية الأساسية التي تدعمها هولندا.

ومن المفهوم أن هولندا تشارك في البيان الذي سيدلي به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): بما أن هذا هو أول بيان أدلي به في مجلس الأمن، فأود أن أزجي تحياتي إليكم، سيدي الرئيس، وإلى سائر أعضاء المجلس وإلى الأمين العام، وإلى موظفي الأمانة العامة الذين

يسهمون بكل هذه الكفاءة في عمل أهم هيئة مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

ما زالت الأرجنتين تؤمن، منذ بعض الوقت، بأنه مع انتهاء الحرب الباردة أصبح من الأيسر الاعتراف بحقيقة أن التهديـدات التـي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان لا تتعلق، حصرا بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وأنها، بدلا من ذلك، تضم معيارا أوسع أطلق عليه الأمن الإنساني. وأقر بأن هذا المفهوم لا يزال في طور النشوء ولم يتسن بعد تعريفه بوضوح.

وقلنا أيضا إن السلام والتنمية وجهان لعملة واحدة. فلا يمكن أن يتحقق السلام الدائم في أي مكان لا تُضمن فيه للسكان الظروف الأساسية للبقاء المتمثلة في التعليم والصحة.

ونعتقد أن هذا الإطار الذي يربط بين مفاهيم الأمن الإنساني والسلام والتنمية، هو الذي ينبغي أن تبحث من خلاله قضية الإيدز الخطيرة، بوصفها عاملا يؤدي إلى أوضاع تؤثر على الأمن الدولي. وفي هذا الصدد نرى من المناسب أن نذكر بأن قداسة البابا بولس السادس، أعلن في منشوره البابوي لعام ١٩٦٧ بشأن تنمية الشعوب، المعنـون "Populorum Progressio" أن التنمية هي الاسم الجديد للسلام.

ولا يساورنا أدنـى شك في أن وباء الإيدز يقوض إمكانات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية - وهي عناصر تكمن في جذور معظم الصراعات الحالية، سواء الصراعات الدولية، أو الصراعات المحلية التي تترتب عليها مضاعفات دولية.

إن ضخامـة مشكلـة الإيدز في أفريقيا تتجلى في كون المسألة تُتناول في اجتماع مفتوح لمجلس الأمن، بمشاركة نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد آل غور، ورئيس البنك الدولي، السيد جيمس وولفنسون، للمرة الأولى في تاريخ المجلس، وكذلك بمشاركة رفيعة المستوى من أعضاء المنظمة في المناقشة.

إن الإجـراءات التـي تُتخذ، أو لا تُتخذ، خـلال السنوات الخمس القادمة في مكافحة الإيدز ستكون حاسمة لمستقبل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بل في الواقع مستقبل البشرية كلها. وفي هذا الصدد، نجرؤ على طرح المقترحات التالية كتدابير ينبغي اتخاذها.

ترى جمهورية الأرجنتين، أن الخطوة الأولى ينبغي أن تكون الاعتراف بأن الإيدز ليس مشكلة صحية خالصة وإنما أيضا تؤثر على التنمية وبالتالي على الأمن - وهي مسألة رئيسية في وضع السياسات الوطنية والإقليمية. ونعتقد أن مكافحة الإيدز ينبغي أن تكون جزءا من خطط إنمائية وطنية جنبا إلى جنب مع المسائل المتعلقة بمكافحـة الأميـة، والجـوع، وسـوء تغذيـة الأطفال الرضع.

الخطـوة الثانيـة، فـي اعتقادنا، ينبغي زيادة المساعدة المالية تحقيقا لهذا الغرض. في الوقت الحالي يخصص المجتمع الدولي موارد غير كافية لبرامج مكافحة الإيدز. ومستوى الاستجابة الدولية يجب أن يتناسب مع انتشار الوباء، الذي يتزايد إلى ثلاثة أمثال الموارد المخصصة لمكافحته. وبالمثل، فإن إحداث زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي انخفضت في السنوات الأخيرة، مسألة ضرورية. وهذه هي المسؤولية الرئيسية للذين لديهم موارد أكبر - بعبارة أخرى البلدان المتقدمة النمو.

وفي هـذا السيـاق، وبـروح مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في كولون في حزيران/يونيه ١٩٩٩، ينبغي أن ننظر في خفض دين البلدان الأفريقية الأشد تأثرا بالإيدز والأقل قدرة على تدبير الموارد لمكافحته. ونعتقد أيضا أن للقطاع الخاص دورا هاما يقوم به في تعبئة الموارد.

الخطوة الثالثة ينبغي أن تكون مشاركة أكثر نشاطا من جانب المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

ورابعا، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نزيد، بأكبر قدر ممكن، من التعاون بين المنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، فإن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشريـة المكتسب (الإيـدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، من بين أجهزة أخرى، تقوم جميعها بعمل هام في مجال الوقاية، ونشـر المعلومات، والتثقيف، والمساعدة التقنية والمالية. وهذا العمل ينبغي أن يستمر، ويكثف، ويُنسق في نهاية الأمـر مـع عمل المنظمات الإقليمية.

خامسا، نعتقد أنه من الضروري تكثيف التنسيق بين المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والسلطات الحكومية.

وأخيرا، لا يسعنا إلا أن نذكر حالة أيتام الإيدز، التي كما أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مأساة فريدة من نوعها فعلا من حيث مجالها وطبيعتها. وهي تستحق اهتماما أوليا واستجابة طارئة.

لقد استمعنا توا إلى وصف الحالة ببلاغة. ونعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تعيد تأكيد التزامها بالتصدي لهذا الوباء، الخطير بشكل خاص في أفريقيا، حيث يؤثر على واحد من كل أربعة من السكان، ولكنه يوجد أيضا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما دلَّت على ذلك البيانات التي قدمها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مالوك براون.

لا يمكنني أن أختتم بياني دون الاقتباس مما قاله الأمين العام يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩:

> "يجب أن نجعل من الكفاح ضد الإيدز أولوية حقيقية في عملنا في أنحاء أفريقيا، وذلك على قدم المساواة مع عملنا من أجل السلام والأمن" (SG/SM/7247، ص. ٣)

وجمهورية الأرجنتين تتفق تماما مع هذا البيان وتتعهد بتقديم تعاونها على أتم وجه.

وأخيرا، لا بد لي أن أشكر، بالنيابة عن وفد بلدي، وفد الولايات المتحدة الأمريكية على طرح هذه المسألة الهامة على المجلس للمناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة بشأن عرضنا للمسألة ولوجوده هنا اليوم.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن الوفد الكندي يقدر غاية التقدير الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام، والسيد وولفينسون، والسيد مالوك براون، والدكتور بيتر بيوت بشأن الجهود المبذولة للتصدي لمأساة الإيدز الجارية في أفريقيا. ونحن نرحب أيضا غاية الترحيب بالطابع الذي أضفى على هذه المشكلة الحاسمة بمشاركة نائب الرئيس غور في هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن. لقد ظلت كندا تحث باستمرار على أن يوسع المجلس تعريفه للأمن بحيث يشمل التهديدات غير التقليدية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تؤثر على الأمن الإنساني. ونحن نثني عليكم، سيدي الرئيس، وعلى الوفد الأمريكي لإتاحة الفرصة لمجلس الأمن للنظر في مسألة الإيدز في سياق السلم والأمن في أفريقيا. ونود أيضا أن نثني على عمل السفير غرينستوك رئيس وفد المملكة المتحدة، الذي ركز خلال شهر كانون الأول/ديسمبر على المسائل الصعبة المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا.

(تكلم بالفرنسية)

إن وباء الإيدز يمثل تهديدا شديدا لتطوير مؤسسات الحكم، وللنمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي والأمن الإنساني في أجزاء عديدة من العالم. والأرقام التي استمعنا إليها صباح اليوم تبين أن هذا الوباء في أفريقيا أشد فتكا من الحرب. والحقيقة أن ثلث، إن لم يكن نصف، الأفريقيين العاملين في قطاعات الصحة، والتعليم، والأمن وفي الخدمة المدنية من المحتمل أن يموتوا بالإيدز خلال السنوات الخمس إلى العشرة القادمة. هذه ليست مأساة إنسانية فحسب وإنما هي أيضا تهديد حقيقي للبلدان المتأثرة، التي تواجه بالفعل تحديات أخرى عديدة. وإن جهود الحكومات الأفريقية لوقف موجة الإيدز تعوقها النزاعات المدنية، وتدفقات اللاجئين، وتحويل المناطق الريفية بسرعة إلى مناطق حضرية وتفشي الفقر فيها، وكل منها يسهم، بدوره في زيادة نشر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

ويجب علينا أيضا أن ننظر في أثر الوباء على قدرة الدول الأفريقية على مواصلة القيام بدورها في عمليات حفظ السلام العديدة حول العالم وفي أفريقيا نفسها. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يبلغ وزراء الدفاع بنسب تتراوح بين ٢٠ إلى ٤٠ في المائة من الإصابات بالفيروس داخل قواتهم المسلحة. وبينما ينتشر المرض، سيعني هذا فقدا للاستمرارية على المستوى القيادي وفي داخل الرتب، وخفضا في فعالية التدريب السابق على حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، بما يتمشى مع التوجيه الذي أصدرته إدارة عمليات حفظ السلام، من الضروري على جميع العاملين في حفظ السلام والمراقبين الدوليين والعاملين في مجال المعونة الغوثية أن يتفهموا تماما، سواء على المستوى الشخصي أو المهني، المخاطر التي ترتبط بالسلوك الجنسي غير المناسب وهذا ما ينطوي عليه الأمر عادة.

لقد شاركت كندا في الكفاح الدولي ضد الإيدز منذ ١٩٨٧. وقد وصل تمويل كندي شامل دعما لمشاريع فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) في البلدان النامية إلى ٢٢ مليونا في ١٩٩٩ وحدها. وقد كان تركيز كندا إلى حد كبير على أفريقيا، بأربعة من خمس مشاريع كبرى على تلك القارة تتناول النهوض بالصحة الجنسية، والسيطرة على الفيروس والإيدز ومنعهما، وتعزيز القدرة على تقديم الرعاية الصحية الأولية وتناول الاحتياجات الخاصة للمرأة والمجموعات الضعيفة.

وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، تكلمت كارول بيلامي عن ضرورة كسر مؤامرة الصمت التي تحيط بالإيدز كخطوة هامة في تناول المشكلة في أفريقيا. ونحن نهنئ أوغندا ووزيرها؛ لقد ضرب ذلك البلد، بالفعل، مثلا على عكس هذا الاتجاه المدمر. ونرحب أيضا بالأهمية التي أولاها للمسألة الرئيس موا رئيس كينيا والرئيس مكابا رئيس تنزانيا في خطابيهما الأخيرين بمناسبة الألفية.

ومثلما فعل الأمين العام، كوفي عنان، فإننا نرحب أيضا بالقرارات الشجاعة التي تتخذها معظم الحكومات الأفريقية تسليما بأن المعركة الأولى التي يتعين الفوز فيها في الحرب على الفيروس/الإيدز هي كسر جدار الصمت وإزالة الوصمة المحيطة بها. ولقد ذكرنا الدكتور بايوه صباح هذا اليوم بأن الجهود التي بذلت للآن أثمرت نتائج إيجابية. وواضح أن الالتزام السياسي القوي والاستجابة الموحدة من الأفريقيين أنفسهم سيقطعان شوطا بعيدا في سبيل تخفيف تأثير الإيدز في الأجل القصير، ويقضيان على نمو المرض في الأجل المتوسط، ويرجى العمل على القضاء المبرم عليه في الأجل الطويل.

وواضح بالقدر نفسه أن أفريقيا لا تستطيع أن تواجه هذه المشكلة بمفردها وكندا واحد من البلدان الكثيرة التي ضمت جهودها إلى جهود المنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف لمساعدة الأفريقيين في كفاحهم ضد الإيدز. وإطلاق الأمين العام للشراكة الدولية في مكافحة الإيدز في أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر المنصرم، لهو تطور يلقى الترحيب ويمكن أن يساعد في كفالة اتباع نهج منسق يشمل الحكومات والمؤسسات الخاصة والوكالات المتعددة الأطراف.

ولم يكد يمضي سوى عقدين على بدء انتشار الفيروس/الإيدز حتى أحرز تقدم هام في تفهم الفيروس والعلاقة بين الفيروس/الإيدز والتنمية البشرية. ولم يعد الإيدز مشكلة صحية واحدة. بل أصبح قضية معقدة متعددة الوجوه بالنسبة للتنمية.

وكان انتشار الصراع في أفريقيا عقبة رئيسية كأداء أمام التنمية. فالحرب تسرق الموارد. ولذا فأول الطرق وأوضحها التي يستطيع بها المجلس أن يسهم في كفاح أفريقيا ضد الإيدز هو تكثيف اشتراكه في منع وفض الصراع في تلك القارة.

وكندا تتعهد من جانبها بدعم الحكومات الأفريقية وهي تتصدر وضع خططها الوطنية الاستراتيجية لمكافحة الإيدز، وبدعم المجتمعات والفئات المجتمعية في استجابتها لموضوع الفيروس/الإيدز، وبتحديد الأولويات في البرمجة لكفالة التأثير الأمثل والتدخل الأكثر فعالية، وبتعزيز التنمية البشرية المستدامة عن طريق اتباع نهج واسع النطاق يشمل الاحتياجات البشرية الأساسية - أي التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية والمساواة بين الجنسين.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): بناء على طلبكم، سيادة الرئيس، سأدخل في الموضوع مباشرة دون إبداء ملاحظات المجاملة المعتادة لنائب الرئيس، غور، ولكم، سيدي، وللسفير غرينستوك، وهي التي أعرب عنها ببراعة من سبقوني في الكلام والتي يشاطرهم وفدي فيها.

ولكنا على دراية تامة باحصاءات الإيدز الذي يصيب أفريقيا. ومن بين هذه الوقائع الدامغة ما أشار إليه وأبرزه جل المتكلمين الموقرين خلال جلسة هذا الصباح. ولذا فلن أكرر ما قالوه هنا، ويكفي أن أقول إن وباء الإيدز في أفريقيا هو في الواقع وباء متفش ألمّ بملايين البشر الذين يموت أكثرهم بسبب هذا المرض اللعين ويعيش كثيرون، ولكنهم يبقون مجرد أحياء. وسوف يصاب كثيرون غيرهم في السنوات المقبلة إلى أن تجد البشرية سبيلا لوقف انتشار هذا الوباء وقفا نهائيا.

ومن الواضح أن تأثير الإيدز على أفريقيا تأثير موهن بوجه خاص. وحسب قول الأمين العام، فإن:

"وباء الإيدز - غير المتوقع والذي لا تفسير له والبالغ القسوة - يضعنا، وخاصة في أفريقيا، أمام مأساة لا نكاد نفهمها، ناهيك عن أن نديرها".

وتبلغ آثاره حدا مأساويا يدمر نسيج المجتمع ذاته. وعلى مدى العقدين الماضيين، منذ بدأ يطل برأسه، لم يعد مجرد مشكلة صحة عامة وإنما مشكلة ذات أبعاد اجتماعية اقتصادية، وبشكل متزايد أبعاد أمنية. وهو يمثل تحديا هائلا للحكومات الأفريقية في جهودها الإنمائية، إذ أن أفضل صور التخطيط الوطني تخفق تماما في مواجهة الآثار المدمرة لهذا المرض، وخاصة عندما يسقط رأس المال البشري القيم المدرب بتكلفة باهظة، ضحية للمرض.

وواضح أن قضية الإيدز لم تعد مشكلة أفريقية في أساسها. فلقد أصبحت مشكلة عالمية تؤثر على مناطق كثيرة في العالم، ومن بينها منطقتنا في آسيا، حيث أصبحت أيضا من القضايا المثيرة للقلق البالغ. والواقع أن قلة قليلة من المناطق هي التي تنجو من آثاره الخبيثة، على الرغم من أن البلدان النامية هي التي تتحمل العبء الأكبر لعدم قدرتها على احتواء الفيروس/الإيدز. ولذا فمن المناسب والصحيح أن توضع الحرب هذا الإيدز في إطار عالمي، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها احتواء المحنة وإخمادها في نهاية الأمر. ولهذا الغرض، ثمة حاجة إلى أن تستهل حملة عالمية متضافرة ونشطة ضد الفيروس/الإيدز، تتضمن نهجا متعدد الشعب، يشمل الإعلان والتوعية للحكومات والجماهير، والرعاية والتعليم على مستوى المجتمع، وتنسيق السياسات في الحكومات وفيما بينها، وإجراء البحوث الطبية، وزيادة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، فإن أول اجتماع يعقد على الإطلاق بشأن الشراكات الدولية في مكافحة الفيروس/الإيدز في أفريقيا، ذلك المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، حظي بالترحيب وجاء في وقته المناسب. وقد أكد الأمين العام، كوفي عنان، في كلمته خلال الاجتماع، ضمن أمور أخرى، على عدد من الأهداف ذات الأولوية؛ ألا وهي تحطيم جدار الصمت على كل الصعد، وتلبية احتياجات المصابين بالفعل، وأسرهم، وتوفير العلاج الفعال بأسعار يطيقها الأفريقيون، وتسريع العمل على اكتشاف لقاح، واستخدام كل الوسائل المتاحة لوقف انتشار المرض.

ولقد كان الاجتماع المعني بالشراكات الدولية أول خطوة هامة في الاتجاه الصحيح لتعزيز وتنسيق العمل العالمي قصد التصدي لهذه المحنة التي ألمت بجيلنا. فقد كان اجتماعا ذا وجهة عملية. ولا بد من الإعراب عن الثناء للأمم المتحدة والوكالات الأخرى المعنية، وهي برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوكالات المشتركة في رعايته على هذه المبادرة بالتركيز على أثر الإيدز في أفريقيا. وكنا نود لو أن هذا الاجتماع قد نظم قبل ذلك بوقت طويل حتى يمكن بحث قضية الإيدز في أفريقيا في وقت مبكر، ولكن تأخر البحث خير من تركه. وينبغي إجراء متابعة ملموسة في الشهور القادمة، ويتطلع وفدي، في هذا الصدد، إلى أن توضع خطة عمل متفق عليها، وينتظر الفراغ منها في أيار/مايو من هذا العام.

وفي الجهود التي نبذلها لتعزيز العمل العالمي لمكافحة الفيروس/الإيدز في جميع أنحاء العالم، بدءا من أفريقيا التي هي أشد المناطق تأثرا، ينبغي ألا نغفل عن أن الفيروس الذي لا يعرف حدودا والذي يهاجم بلا تمييز يصيب أكثر ما يصيب البلدان النامية الفقيرة. ولذا تدعو الحاجة إلى أن توفر البلدان الغنية المتقدمة النمو، بدافع من مصلحتها الذاتية الواعية، إن لم يكن بدافع الإيثار المحض، مزيدا من الموارد للتخفيف من آثار المرض في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية المنكوبة.

وببساطة فإن الكثير من البلدان الأفريقية التي تثقلها أعباء الديون المرهقة، لا تملك الموارد اللازمة للاضطلاع ببرامج وقاية فعالة أو لتوفير العلاج للمصابين من شعبها بفيروس نقص المناعة البشرية، إذ أن العقاقير اللازمة للعلاج باهظة التكاليف. وهذا هو المجال الذي تستطيع فيه البلدان المتقدمة النمو، بل والذي ينبغي لها فيه أن تؤدي دورا رئيسيا وبناء. فبوسعها، من خلال برامجها للمساعدة الاقتصادية، أن تقدم العقاقير اللازمة إلى البلدان الأفريقية. والأهم من ذلك أنها ينبغي أن تمارس ضغطا على شركات الأدوية لديها لتخفيض أسعار هذه العقاقير أو السماح بإصدار تراخيص إلزامية لإنتاج العقاقير المحافظة على الأرواح.

والواقع أن رئيس وزراء ماليزيا، مهاثير محمد، استرعى الانتباه في المؤتمر الدولي المعني بالإيدز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المعقود مؤخرا في كوالالمبور، إلى أن التراخيص الإلزامية مسموح بها

بمقتضى منظمة التجارة العالمية، ولكن من المؤسف أن بعض البلدان ربطت نفسها بالشركات العملاقة للأدوية، وبذا حرمت البلدان النامية من الحق في إنتاج عقاقير رخيصة الثمن لإنقاذ حياة أبنائها. وإذا كان صحيحا أن شركات الأدوية تستثمر أموالا طائلة في البحوث فلا ينبغي لها أن تسعى إلى استرداد تكاليفها وجني الأرباح على حساب معاناة الفقراء. وكما قال رئيس الوزراء، مهاثير، فإن من المؤسف أن الحصول على الربح يتقدم على صون أرواح البشر. وقد رأى أن البلدان المتقدمة النمو، بثرواتها غير المسبوقة، تستطيع أن تفعل كثيرا من أجل تخفيف العبء عن البلدان الفقيرة في هذا الصدد.

وليس المطلوب أن نفعل المزيد فحسب في التصدي لوباء الإيدز؛ بل أن نفعله بصورة أفضل. ومنظومة الأمم المتحدة، بمهمتها العالمية المتمثلة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والسلام والأمن تحتل مركزا فريدا لتقديم المساعدة في مسائل السياسات المتعلقة بالإيدز التي تكون عسيرة في أكثر الأحوال. ودور الأمم المتحدة في مكافحة الإيدز دور هام بوجه خاص، ولا سيما في نهاية المطاف، في اثنين من أهم حقوق الإنسان الأساسية وهما الحق في الحياة والحق في الصحة.

ومن المؤسف أن العالم عندما علم لأول مرة عن عدوى مرض الإيدز، فقد أخطأنا تقدير الأثر المميت الذي سيحدثه في العالم. وحتى ونحن نتمكن تدريجيا من مواجهته، لا نزال نخطئ تقدير آثار هذا الوباء. ومن سوء الطالع أننا نخطئ أيضا في تقدير قدرتنا أو إمكانيتنا لإيقافه - أو على الأقل إبطاء انتشاره، كما تشهد على ذلك بعض قصص النجاح التي استمعنا إليها هذا الصباح، ولا سيما فيما يتعلق بأوغندا. ونحن نتطلع إلى معرفة المزيد من قصص النجاح في الأشهر والسنوات المقبلة.

والمقارنات التي تعقد بين ما يحدث في أفريقيا ومرض الطاعون في القرون الوسطى مقارنات ليست في غير مكانها. ولكي نحول دون وقوع كارثة أكبر، نحتاج إلى العمل معا - حكومات، وأعمالا تجارية، وجامعات، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات دينية ووسائط إعلام - لنضطلع بالمزيد من العمل، وبشكل أفضل، ولنضطلع به الآن. نعم، سنحتاج إلى موارد جديدة. ولكن من المؤكد أن تكلفة العمل ستكون أقل من تكلفة عدم العمل. وفي هذا الشأن، يشيد وفدي بمجموعة المبادرات الهامة التي تنوي أن تضطلع بها الولايات المتحدة، كما أعلن عن ذلك نائب الرئيس السيد غور في بيانه صباح اليوم.

ونحن نرحب بهذه المبادرات بوصفها دليلا على القيادة المستنيرة التي يمثلها أكثر أعضاء المجتمع الدولي نفوذا. ونأمل في أن تتابع هذه المبادرات على نحو نشط وأن تقتدي بها البلدان المتقدمة النمو الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد. والواقع أنه ما من شيء يمكن أن يكون أكثر مناسبة ومدعاة للترحيب من أن تضع البلدان المتقدمة النمو بقيادة الولايات المتحدة خطة مارشال لأفريقيا لمساعدة القارة على مكافحة هذه الآفة.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة لمجلس الأمن عن آثار الإيدز في أفريقيا وآثاره على الأمن والسلم الإقليميين، التي زادت من شواغل المجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع الهام. وهي دعوة للتنبه وجهت إلى المجتمع الدولي في الوقت المناسب وتعزز جهود الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، وكذلك جهود الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر سفير ماليزيا على تعليقاته الهامة وعلى كلماته الرقيقة ودعمه لهذا المفهوم الابتكاري.

إن ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية قد هيأ التركيز في هذا الشهر على أفريقيا بقيادته المستنيرة والملهمة لمجلس الأمن في الشهر الأخير من القرن الماضي.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سأدع خطابي جانبا وسأرتجل ملاحظة أو ملاحظتين فحسب. أولا وقبل كل شيء، إنني أشيد بمبادرتكم، لأنكم أثرتم أول شيء يمكن أن نفعله وهو ما نفعله، أي تسليط الضوء على أهمية هذا الموضوع. ونتوجه بالشكر إلى نائب الرئيس السيد غور على قيامه بذلك بصورة فائقة. ويحتاج الموضوع إلى تسليط الضوء عليه لأنه ليست كل الحكومات الأفريقية تعترف بأن لديها مشكلة. فلنشد بالحكومات التي تعترف بذلك - مثل أوغندا والسنغال لبدئها بالفعل في برامج فعالة لمكافحة الإيدز، وعدة بلدان أخرى أخذ قادتها الآن يعترفون بأنه ينبغي القيام بعمل ما. ومن الواضح أن موزامبيق، وكينيا، وسوازيلند، وبوتسوانا، وزمبابوي وناميبيا بدأت في القيام بذلك؛ ولكن هناك بلدان أخرى عديدة لا تفعل

شيئا. وأعتقد أنها تحتاج إلى حضور هذه الجلسة والاطلاع على اهتمامنا بهذا الموضوع، باعتباره موضوعا أمنيا، لتبدأ بتغيير سلوكها، كما أخبرنا الوزير الأوغندي بشكل واضح.

وأعتقد أننا نسهم في إزالة الوصمة عن موضوع الإيدز بعقدنا لهذه الجلسة. ولكن ينبغي أن يتابع الأفارقة ذلك. والواقع أن انتشار الإيدز في أفريقيا رمز للفشل النسبي في التنمية والأمن والتعليم في أفريقيا. وذلك فشل أفريقي، وفشل دولي. وليس الفشل أحدهما أو الآخر. إنه فشل الأفارقة وغير الأفارقة على السواء. وينبغي أن نستلهم نهجا مختلفا.

والشيء الثاني الذي نحتاج إليه، إلى جانب تسليط الضوء، هو الموارد. ولا أعتقد أن هناك شيئا مما قيل اليوم بالتفصيل أكثر أهمية من الإعلان الأمريكي بشأن الموارد، ولكن دعونا ندلي كلنا بدلونا حيثما فعلنا شيئا. ففي كانون الثاني/يناير الماضي بدأت المملكة المتحدة بتنفيذ برنامج تكلفته ١٠٠ مليون جنيه يمتد على ثلاث سنوات لمكافحة الإيدز على الصعيد العالمي. وفي الشهر الماضي أعلن رئيس وزرائنا أن ٢٣ مليون جنيه من ذلك المبلغ ستذهب إلى افريقيا. ولنر على ماذا ستصرف هذه الأموال. إنها ستصرف على النحو التالي: مبلغ ٤٠ مليون جنيه للبحوث في مجال استنباط لقاح للمرض؛ و ٧,٥ مليون جنيه لمبادرة إقليمية لمكافحة الإيدز على تركز على الأنشطة الوقائية مع الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي، وأكثر من مليون جنيه ستذهب لتدريب متطوعين لنشر الرسالة في البلدان الأفريقية.

ولدينا برنامج صحي تكلفته ٣٥ مليون جنيه مع ملاوي يركز على برامج المساعدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، والعديد من البرامج المفصلة الأخرى مع فرادى البلدان، بما في ذلك توزيع الواقيات الذكرية. وبدأت هذه البرامج في التصدي للمشكلة الفعلية التي تواجهنا.

وأود الآن أن أتوجه إليكم بسؤال سيدي الرئيس: كيف نتابع هذا الموضوع؟ وإن الكلام جيد جدا، ولكن، كما ذكرت سابقا، العمل الرئيسي الذي قمنا به اليوم هو عقد هذه الجلسة، ولكن الكلام لن يجدي شيئا. ومجلس الأمن ما هو إلا أحد العناصر في هذا الشأن. ويحدوني الأمل في أن تكونوا، قبل أن ينقضي شهر رئاستكم قد أقمتم تعاونا منظما بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى يمضي بهذا الموضوع إلى الأمام. وإلا فإننا سنقف عند الكلمات التي أدلينا بها اليوم.

وثانيا، يجب على الأمم المتحدة - وينبغي للأمين العام أن يضطلع بدور قيادي هنا - أن يكون لديها نظام وهيكل للتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى والحكومات - و، كما ذكر البعض، مع المجتمع المدني. فكيف سيحدث ذلك؟ وكبداية، فقد ذكرت شيئا أو شيئين تقوم بعملهما المملكة المتحدة. فهل يكون هناك سجل أو دار للمقاصة لمعرفة أي البرامج يجري تنفيذها، وفي أي بلدان، ولأي غاية؟ وإلا فإننا سنبدأ في الازدواجية، أو أننا سنترك فجوات كبيرة في البلدان ذات الحاجة الماسة إلى المساعدة. فهل يمكن أن يكون لدينا سجل أو دار للمقاصة تمثل التنسيق الذي ندعو إليه جميعنا الآن؟

وثالثا، نحن نحتاج إلى قيادة لهذا العمل. وينبغي لتلك القيادة أن تكون في جزء منها من الأمم المتحدة، من الأمين العام ومن مجلس الأمن، ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن منظمة الصحة العالمية، ومن البنك الدولي وغير ذلك. وربما يستطيع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة الإيدز أن يجمع بين هذه الجهات. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضطلع بدوره.

لقد كان تحليل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة الإيدز للمدى الذي قطعناه في مواجهة أزمة الإيدز في أفريقيا عملا ممتازا. ولا حاجة اليوم إلى المزيد من التحليل. أين يقودنا هذا؟ وأي دور سيضطلع به مجلس الأمن؟

وأعتقد أن ما نحتاجه قد سبق القول به؛ ولكن دعونا نردده مرة أخرى. وهو يتمثل في خمسة أشياء: توفر الإرادة السياسية - وذلك يعني أيضا تسليط الضوء على المشكلة؛ والموارد؛ وبناء القدرة الميدانية حتى يمكن توجيه البرامج بصورة حسنة وبلوغها إلى المراحل اللازمة بفضل الخبرات؛ والشراكة والتنسيق؛ والبحوث - ولا بد لنا من التوصل إلى اكتشاف لقاح للمرض.

وينبغي لكل بلد من البلدان المتقدمة النمو أن يعلن على الملأ عن الأموال التي يخصصها لبرنامج مكافحة الإيدز - ولبرنامج مكافحة الإيدز في أفريقيا. وحينها قد نتمكن من إحراز تقدم ما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد طرح ممثل المملكة المتحدة سلسلة من الأسئلة لا يمكننا أن ندعها معلقة في الهواء. وآمل أن يجيب المتكلمون المقبلون على هذه الأسئلة.

والمتكلم التالي هو سفير تونس، ولكن قبل أن أعطيه الكلمة، أود أن أسأل الدكتور بيوت إن كان يود الرد على نقطة معينة أثارها السفير غرينستوك، وهي مسألة دار المقاصة. هل توجد واحدة الآن؟ وهل لديكم خطة؟ هل يمكن أن تعطينا إجابة موجزة لهذا السؤال المحدد؟

دكتور بيو (تكلم بالانكليزية): نعم، والواقع أن هذا واحد من وظائفنا وأدوارنا الرئيسية. وتوجد هذه الدار للمقاصة على أساس أقليمي وفي البلدان. وبدأت الأفرقة تفعل ذلك في داخل منظومة الأمم المتحدة قبل أربع سنوات. وبدأت الآن تتصل بالجهات الخارجية؛ وأخذ المانحون على الصعيد الثنائي، وغيرهم من الجهات الفاعلة، ينضمون إلى هذه الأفرقة، ومن أولى وظائفها تبادل المعلومات. ويحدث ذلك أيضا على المستوى القاري؛ وهو أمر متاح في جزء منه من خلال مواقع على شبكة الإنترنت وكذلك عبر وسائل أخرى.

وأعتقد أن ما نحتاجه هو دفع هذا العمل إلى الأمام، لأنه، أولا وقبل كل شيء، لم يدرج الجميع مكافحة فيروس الإيدز في حقائبهم الإنمائية؛ وثانيا، ينبغي لنا أيضا أن نعمل بصورة أفضل عندما يتصل الأمر بالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية - وما تضطلع به فعلا. وأساس ذلك قطعا موجود وينبغي أن يجري تحسينه. وأعتقد أن هذه المناقشة ستساعد كثيرا على ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أطلب إلى الدكتور بيو - مع الأخذ في الاعتبار أننا لم نناقش أبدا هذه المسألة من قبل، وأن تظل، كما اقترح العديد من المتكلمين مفتوحة للاستمرار فيها - أن يعمم على أعضاء مجلس الأمن الردود كتابة بشأن بعض الأمور المحددة، مثل ذلك الرد، لكي نستزيد استبصارا، إذ أنني متأكد بأنه سبق له وأن فعل ذلك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): لقد طلبتم منا أن نتجاوز عبارات الشكر والتقدير وكذلك الإحصائيات، ولا أعرب كيف من يأخذ الكلمة لأول مرة أمام مجلسكم الموقر بوسعه أن يتفادي التعبير، ولو بإيجاز، عن التقدير والإكبار لمبادرة بلدكم الصديق القيمة التي تعكس اهتمام كل المجموعة الدولية بالوضع في أفريقيا وبالآثار الوخيمة المنجرّة عن هذا الوباء (الإيدز) على السلم والأمن في أفريقيا، وكذلك أيضا للسيد الأمين العام للأمم المتحدة وإلى السادة الذين سبقونا في الكلام هذا الصباح.

وإن تناول المجلس لموضوع الإيدز هو في حد ذاته حدث إيجابي، إذ من شأنه أولا أن ينمي الوعي الدولي بخطورة هذه الآفة، وبضرورة اعتماد استراتيجية دولية شاملة تحدث عنها كل السادة الذين سبقوني؛ هذه الاستراتيجية لمكافحة الآفة في إطار من التكامل والتنسيق مع الهياكل والمؤسسات المختصة المعنية.

نحن نعرف أن الفقر والمجاعة والمديونية والكوارث الطبيعية، كلها بجانب الإيدز عوامل تقوض أركان المجتمعات الأفريقية وتخل بالموازين داخل هذه المجتمعات. وهذا من شأنه أن يشكل أرضا خصبة تتنامى فيها النزاعات والأزمات. ويأمل الوفد التونسي أن تحظى كل هذه المشاكل بنفس العناية من قبل المجموعة الدولية.

سوف لا أتعرض كما قلت للإحصائيات التي ذكرت باستفاضة هذا الصباح، ولكن نقول إن هذه الإحصائيات من جهة، ومن ناحية أخرى الوعي باستفحال هذا الوباء وخطورة الظرف الملح كما يرمز إليه هذا الاجتماع اليوم، يحتم علينا جميعا التعجيل بالتحرك من أجل وضع حد لتفاقم هذه الكارثة التي تصيب الملايين من البشر في كافة أرجاء العالم، وخاصة في أفريقيا، حتى يظل حقهم، وهو من حقوق الإنسان الأساسية، وحقهم في الحياة وفي البقاء، حقا قائما.

وفي اعتقادنا، سيدي الرئيس، أن كل المجهودات من أجل التنمية ومن أجل إحلال السلم والأمن وما ينفق عليها من أموال طائلة سوف لن تفي بوعودها إلا من خلال وقفة حازمة من كافة الأطراف وتخصيص النصيب الكافي لمكافحة هذا الوباء.

ومن هذا المنطلق نؤكد على الالتزام الجماعي، وضرورة الالتزام الجماعي بالتصدي لهذا الوباء، من جهة رسمية، ومن قطاعات خاصة ومن كل الهيئات الحكومية وغير الحكومية، أولا لرفع جدار الصمت المحيط بهذا الموضوع وحظر التمييز في علاجه، كما ندعو إلى تعزيز تضامن المجموعة الدولية مع الدول الأفريقية بصفة خاصة.

وباعتباري ممثل إحدى الدول الأفريقية، فلا بد أن أذكّر وأشيد أولا، بالمبادرات الجريئة للعديد من الدول الأفريقية الشقيقة التي اتخذت إجراءات حازمة على درب الإرشاد والوقاية، وتحملت عبء المخلفات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوباء. وكذلك نقدر النتائج الإيجابية التي توصلت إليها بعض هذه الدول، وهي تستحق بالذات التشجيع والدعم. هذا على الصعيد الفردي لكل دولة. أما على الصعيد الأفريقي بصفة عامة، فلا بد أن نذكّر بالاهتمام المبكر الذي حظي به هذا الموضوع لدى قادة الدول الأفريقية، فقد سبق أن اعتمدت قمة داكار سنة ١٩٩٢ بيانا حول "الإيدز" في أفريقيا، التزم فيه كل القادة الأفارقة بتعبئة المجتمعات الأفريقية لمكافحة هذا المرض وإيلائه أولوية مطلقة.

كما قامت قمة تونس سنة ١٩٩٤ بتبني قرار يوصي الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بإحداث آلية خاصة لمتابعة تنفيذ بيان داكار. كما تعرضت قمة تونس سنة ١٩٩٤ لهذا الموضوع بالتفصيل، وقد بعث رئيس هذه القمة، رئيس الجمهورية التونسية، برسالة إلى المجموعة الدولية من خلال قمة باريس لمكافحة الإيدز، تركزت على عناصر ثلاثة هي: ضرورة التضامن الدولي، وضرورة تعزيز الالتزام الجماعي لدعم مجهودات الدول الأفريقية، وأخيرا ضرورة دعم البحوث العلمية وجعلها في متناول جميع البلدان. وكذلك، ومنذ أقل من سنتين، أقرت قمة واغادوغو سنة ١٩٩٨ إنشاء صندوق خاص لمكافحة الإيدز.

وفي السنة الماضية تبنى مجلس وزراء الوحدة الأفريقية في الجزائر مشروع اتفاق تعاون بين المنظمة وبين برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز من أجل الحد من العدوى وتخفيف آلام من أصيب منهم.

لذلك، فإننا نرى، سيدي الرئيس، أن دور الأمم المتحدة وبرنامجها لمكافحة الإيدز يبقى مهما وضروريا ومرغوبا في تنسيق السياسات وترتيب المداخلات من أجل بلوغ أهدافنا جميعا.

إن مبادرة الشراكة الدولية ضد وباء الإيدز لها وقع طيب لدينا، إذ يترجم عن هذه الإرادة الدولية التي تكلم عنها السيد نائب رئيس الولايات المتحدة، هذه الإرادة الدولية الجادة من أجل رسم استراتيجية متكاملة وتعميق الوعي بفداحة الخسائر. ونحن ندعم مقترحات الأمين العام السيد كوفي عنان التي تقدم بها في بيانه الافتتاحي يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر وحدد فيه الأولويات. ولكن لتحقيق هذه الأهداف، نعتقد أنه لا بد من خلق الهياكل وبعث آليات مثل الصندوق الدولي الذي اقترحه سفير فرنسا هذا الصباح، بالإضافة إلى توفير الإمكانيات الضرورية حسب رؤية واضحة تستشرق المستقبل وتتوق لضمان غد أفضل لأبناء القارة الأفريقية.

وفي الختام، سيدي الرئيس، نشيد بما عبر عنه نائب رئيس الولايات المتحدة هذا الصباح السيد آل غور، من نية في زيادة الموارد المخصصة لبرامج مكافحة الإيدز في العالم، وكذلك باستعداد البنك الدولي لدعم التعاون مع الحكومات المعنية في هذا المجال، راجين أن يشكل ذلك حافزا لكافة الأطراف. وأريد أن أؤكد أيضا التزام بلدي تونس بضم جهودها إلى جهود كافة الدول الأفريقية والمجموعة الدولية لمكافحة مرض الإيدز الذي استطعنا، ومن حسن الحظ، أن نضعه في حدوده الأدنى في بلادنا، رغم أنها بلد سياحي يستقبل أكثر من خمسة ملايين ونصف مليون سائح في السنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أود أن أطلب إلى ممثل تونس، إذا أمكن، أن يقوم في وقت لاحق في المستقبل، بتوزيع ورقة تتعلق بالنقطة الأخيرة التي أثارها، وأن يحدد الطريقة التي يعتقد أنها حققت النجاح للوقاية في تونس، حيث أن ذلك لم يكن حال الوقاية في كل بلد من البلدان الأخرى.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي، شأنه شأن المتكلمين السابقين، يود أن يتوجه إليكم سيدي، بالشكر على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع يمثل قلقا مشتركا بالنسبة للمجتمع الدولي. ونحن نشعر بالامتنان أيضا للأمين العام، وكذلك للسيد ولفنسون، والسيد مالوك براون والسيد بيو على عروضهم المثيرة والحافلة بالمعلومات.

ومما هو رمزي حقا أن أول جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن في الألفية الجديدة، ويستهلها باقتدار نائب الرئيس غور، تفتح باب المناقشة لقضايا ذات أبعاد وأهمية عالمية، وتعتبر مشكلة الإيدز من أخطرها. ويبين هذا أيضا الدور المتعاظم الذي يقوم به مجلس الأمن في معالجة الجوانب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للسلم والأمن الدوليين.

ويشرف أوكرانيا أن تشارك في هذه المناقشة بوصفها عضوا في هذه الهيئة. وهذه المكانة وثقة المجتمع الدولي اللتان حظيت بهما أوكرانيا عندما انتخبت للعمل في طليعة جهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، تضفي علينا مسؤولية هائلة. وأوكرانيا على استعداد، بعد انتخابها لعضوية مجلس الأمن لأول مرة منذ حصولها على الاستقلال، بأن تسهم على نحو هادف وكفؤ في أعمال المجلس وأن تضطلع بهذه المهمة الهامة بروح من الانفتاح والتعاون في حين تقيم حوارا بناء واسع النطاق مع جميع الدول الأعضاء. وسنسعى جاهدين إلى دمج المنظور الأوكراني في أنشطة المجلس. ومن منطلق وضعنا في مفترق طرق بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب، فإننا سنزود المجلس بجميع المعارف والخبرات المستمدة من موقعنا الجغرافي الذي قدر لنا. وسيكون نشاطنا في مجلس الأمن بمثابة اعتراف بالدور الحيوي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في توطيد استقلال أوكرانيا، والحفاظ على سلامتها الإقليمية وضمان إدماجها سلميا في كمنولث الدول.

وعلى مدى ما يقرب من عقدين ظلت البشرية تحارب عدوا غير مرئي. وحتى الآن فإننا نتخذ منه موقف الدفاع فحسب ويقارن حجم الخسائر التي يسببها لنا بحجم الخسائر الناجمة عن حرب حقيقية - وقد استمعنا إلى الإحصاءات توا. والحق أنه لا يوجد بلد في العالم أسعده الحظ بالنجاة من السحابة السوداء المتمثلة في وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولكن بالنسبة لأفريقيا، فالقصة أسوأ.

ويؤثر الإيدز تأثيرا مدمرا على البلدان الواقعة جنوب الصحراء في أفريقيا بصفة خاصة. فهو يقتل الجانب الأكثر إنتاجا ونشاطا من السكان، ومن ثم فهو يزيد من تكلفة العمالة، ويقلل من إنتاجية القطاع الرسمي وغير الرسمي، ويؤدي إلى تآكل النمو الاجتماعي والاقتصادي البشري وتآكل الهياكل الأساسية ويضاعف من النفقات الصحية ونفقات الرفاه. كما يهدد الإيدز قدرة الدول الأفريقية على تعزيز القوى الدفاعية على نحو موثوق به، وبذلك يزيد من الصعوبة في صون الأمن على الصعيدين المحلي والإقليمي.

ولا يسع المرء إلا أن يشير إلى نتيجة مخيفة أخرى من نتائج وباء الإيدز في أفريقيا بدأت تتطور بالفعل لتتحول إلى مأساة إنسانية أكبر حجما. ففي العقود الماضية كانت نسبة الأيتام من أطفال العالم النامي ٢ في المائة. وبسبب الإيدز، ارتفعت المعدلات في بعض البلدان الأفريقية طبقا للدراسات التي أجريت، إلى ١١ في المائة، وبذلك ينشأ جيل من الأطفال لم يحظ بالتنشئة، وربما لم يحظ بالتغذية أو التعليم. وهؤلاء الأطفال بدورهم أصبحوا معرضين للإصابة بالإيدز، وللجريمة، والتجنيد في الميلشيات المتمردة وغيرها من الظواهر الدالة على زعزعة الاستقرار.

وأود أن أشير إلى جانب من المشكلة يدعو أيضا إلى القلق، أشار إليه الأمين العام أيضا وعن حق، ألا وهو الصلة بين العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والصراعات المسلحة. فزيادة الأعمال القتالية داخل الدول وبين الجماعات العرقية في أفريقيا في التسعينات والعدد الضخم من اللاجئين الناجم عن ذلك، أصبحت كلها مخفرا لحدوث انفجار ضخم في انتشار الفيروس، الأمر الذي توضحه الإحصاءات أيضا.

وبقيام مجلس الأمن بفض الصراعات القائمة في القارة ومنع وقوع صراعات جديدة، فإنه بذلك يسهم إسهاما بناء في العمل الذي تضطلع به الوكالات والمنظمات من داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وتشارك أوكرانيا مشاركة تامة في المخاوف التي دفعت إلى عقد هذه الجلسة في مجلس الأمن. ولقد ألم وباء الإيدز ببلدي أيضا الذي انتشر فيه بمعدل ينذر بالخطر في السنوات الأخيرة. وأصبحت هذه المشكلة واضحة إلى حد ما بحيث بدأت حكومة أوكرانيا في معالجتها، ليس كمجرد مشكلة صحية أو اجتماعية، بل كمشكلة أمن قومي. ولعل أول درس تعلمناه أو ربما كان أهم درس، هو أنه ينبغي الاعتراف تماما بمشكلة الإيدز؛ ولا ينبغي أبدا تجاهلها أو التقليل من شأنها.

ونحن واثقون من أن مناقشة اليوم سوف تسهم في زيادة الوعي العالمي بمشكلة الإيدز، وندرك في الوقت ذاته، أن الإيدز سيظل يشكل تحديا خطيرا لسنوات كثيرة مقبلة. والجهود المنسقة المبذولة من جانب المجتمع الدولي هي وحدها القادرة على معالجة هذه المشكلة بنجاح. وأوكرانيا على استعداد للمشاركة في بذل هذه الجهود.

وختاما، سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن أملنا الوطيد بأن توفر جلسة مجلس الأمن هذه زخما قويا للبدء في مرحلة نوعية جديدة من نضال المجتمع الدولي ضد الإيدز. وتعتقد أوكرانيا أنه قد حان الوقت لأن تستكمل الأمم المتحدة جدول أعمال شامل يستهدف اتخاذ إجراءات لمواجهة هذا الوباء. وقد يكون من المناسب، في هذا الصدد، أن يستخدم مجلس الأمن صلاحياته المميزة فيوصي الجمعية العامة بأن تعقد دورة استثنائية للنظر في وضع استراتيجيات وأساليب وأنشطة جديدة واتخاذ تدابير محددة لتعزيز التعاون الدولي في مجال معالجة هذه المشكلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيادة السفير وبخاصة على نفاذ البصيرة التي تعالج به بلادكم هذه المشكلة. وأود أن أسترعي انتباه الجميع إلى أن السفير قد اختتم كلمته مقترحا أن تنظر في عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في موعد لاحق.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لعضو جديد آخر في مجلس الأمن، وهو ممثل مالي السفير وان. ومرحبا بكم في مجلس الأمن يا سيادة السفير وان.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا الامتثال لرغبتكم، يا سيدي الرئيس، في توفير وقت مجلس الأمن، ولكن قبل الإعراب عن رأيي بوصفي ممثلا دائما لمالي، ينبغي لي أن أسألكم السماح لي بأن أتلو بصوت مسموع، رسالة موجهة إليكم من السيد ألفا كوناري رئيس جمهورية مالي والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمناسبة عقد هذه الجلسة. وأقتبس

"يسرني بصفتي رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن أتوجه إليكم، يا سيدي الرئيس، بأحر التهاني باسم حكومات وشعوب منطقتنا دون الإقليمية نظرا للمبادرة الممتازة التي اتخذتموها بإفراد جلسة لمجلس الأمن للنظر في أثر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على السلم والأمن في أفريقيا. ولا شك أن هذه المبادرة، تجعل من الممكن تحطيم ستار الصمت المتواطئ وغير المقبول الذي أتاح للإيدز أن ينمو في وقتنا هذا. وقد فاقم من هذا الصمت ما هو معروف جيدا من عدم كفاية الموارد المستخدمة حتى الآن في استئصال هذا الوبال، الذي لا يحتاج تأثيره إلى دليل أوضح من الأرقام التالية.

"من بين الـ ٣٣ مليون شخص المصابين بفيروس الإيدز، يوجد ٢٢ مليون شخص، أو بعبارة أخرى ٧٠ في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء. واليوم يبلغ عدد أيتام الإيدز ٨ مليون طفل، وفي كل دقيقة يصاب خمسة أفراد آخرين بالعدوى. ويمثل هذا الوباء تهديدا مأساويا لمستقبل بلداننا، بل إنه يشكل في بعض المناطق عاملا من عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يهدد السلم والأمن في أفريقيا.

"وفي مواجهة هذه الحالة المحزنة، علينا أن ننظم أنفسنا كما فعلنا اليوم لشن حملة عنيفة على الإيدز ينبغي للزعماء الأفارقة أن يتحملوا فيها نصيبهم من المسؤولية. وإنني التمس تحقيق زيادة ملموسة في التزام المجتمع الدولي في إطار هذه الحملة العنيفة لتصعيد الأبحاث الجارية في جميع أنحاء العالم بشأن الإيدز، ولزيادة الوقاية، وتوفير الدعم الضروري لملايين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخاصة في أوساط الرجال والنساء والأطفال المصابين بهذا الوباء في أفريقيا.

"وإنني إذ أعرب عن الرغبة في اتخاذ تدابير ملموسة تنبع من هذه الجلسة تبعث الأمل في البشرية جمعاء، الأمل في الحصول على العلاج بصورة متساوية، وذلك علاوة على هذه الخطوة التاريخية التي اتخذها مجلس الأمن الآن لزيادة الوعي بخطورة الوباء، فإنني أتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم".

والرسالة بتوقيع ألفا كوناري رئيس جمهورية مالي والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

سوف أتكلم الآن بصفتي الممثل الدائم لمالي. وأود، بادئ ذي بدء، أن أضم صوتي إلى أصوات الذين قدموا التهنئة لبلدكم ولكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع. وكمقدمة لاجتماعات أخرى مكرسة أيضا لأفريقيا خلال هذا الشهر، يعد اجتماع اليوم شاهدا على التزامكم الشخصي بأفريقيا واهتمام بلدكم بها. كما يعد حضور السيد آل غور نائب رئيس الجمهورية دليلا آخر على ذلك، وأود أن أعرب عن الشكر له لبيانه الهام.

ونعرب أيضا عن الشكر للأمين العام لكلمته التنويرية عن موضوع له أهمية أساسية بالنسبة لأفريقيا. ولقد أتاح لنا اجتماع اليوم أيضا الاستماع إلى السيد ولفونسون رئيس البنك الدولي والسيد مارك مالوك براون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسيد بيتر بيو، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذين أدلوا بكلمات مفصلة وبيانات تنويرية. وتظهر هذه الكلمات مدى اتساع نطاق التحدي الذي يواجهنا.

ولن أشير إلى الإحصاءات، المرعبة دون ريب، عن النتائج التي أسفر عنها وباء الإيدز في أفريقيا، فقد وصفت تلك الإحصاءات بصورة مطولة هذا الصباح. أود فقط أن أسترعي الانتباه إلى حقيقة واضحة غاية الوضوح مفادها أن السلام والأمن لا يتحققا بمجرد عدم وجود نزاع مسلح، بل إنهما يعتمدان أيضا على الواقع الاجتماعي - الاقتصادي للدول. وفي هذا السياق، تشكل متلازمة نقص المناعة المكتسب اليوم دون شك عاملا من عوامل الجيشان في النظام الاقتصادي والمؤسسي، لا سيما في أفريقيا. وفي الحقيقة، توضح دراسات عديدة أن تكلفة الإيدز المباشرة تزيد عن قيمة الميزانيات الوطنية في أفريقيا بما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ضعفا، أي أعلى من مستوى ميزانيات في بلدان غربية. وفيما يتصل بالتكاليف غير المباشرة، وبما أن القطاع المنتج بصورة خاصة، والسكان بصورة عامة، يتأثرون بصورة مباشرة، فسيحدث انخفاض كبير في العمال المهرة وغير المهرة. وستكون النتيجة الاقتصادية المتوخاة انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الأفريقي، الذي يعاني بالفعل بدرجة خطيرة على الصعيد الدولي على الأجل القصير. لذلك، يبدو أن وباء الإيدز يمثل أخطر تهديد يواجه تنمية القارة.

ولذلك، ليس بمستطاعنا أن نتحاشى السؤال عمن يستطيع أن يفسر الكارثة الإنسانية والتهديد الذي يواجه تنمية أفريقيا بسبب وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز. ونحن نعلم أن الإيدز ظهر في ظل خلفية من الأزمات، هي أولا وقبل كل شيء أزمات اقتصادية واجتماعية. والواقع أن إفقار المجتمعات الأفريقية بصورة متزايدة المقرون بالكساد العالمي، أدى إلى التفكك المطرد للنسيج الاجتماعي واختفاء الضوابط الأسرية والاجتماعية التي تنظم حياة المجتمعات والأفراد.

ثانيا، هناك أزمة هوية، ناتجة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وعن فقدان الأفراد القدرة على الاحتمال ونقاط الإحالة وعن فتح القارة بصورة متزايدة أمام العالم الخارجي بل وحتى للعدوان. وفي الحقيقة، فإن تأثير وسائط الإعلام القوية الذي لا تستطيع الموارد المحلية منافسته يغطي أفريقيا بفيض من أصوات وصور العنف التي لا تتصف بالإيجابية على الدوام. وتتهاوى يوميا الثقافات الأصلية التي تحقق الاستقرار.

أخيرا، هناك أزمة سياسية، تتصف بتدهور أنظمة الصحة التابعة للدولة والتي لا تغطي سوى ٢٠ في المائة من احتياجات الرعاية الصحية للسكان، بعد زهاء ٣٠ سنة من الاستقلال.

ويعتقد وفدي أن حل مشكلة الإيدز ينطوي، على الأقل بصورة جزئية، على البحث عن إجابات لكل الأزمات التي تعصف بالقارة. ولقد صرح الدكتور بيو بتعليق مماثل في هذا الصباح. ومن الواضح أنه لكي يتسنى للمجتمع الدولي أن يقهر الإيدز، لا بد أن ينفذ استراتيجية عالية ومتسقة. وفي هذا السياق، ينبغي أن ينصب تفكيرنا على ثلاثة أسئلة. أولا كيف ننظم الخدمات الصحية بغية التصدي لوباء الإيدز، لا سيما الزيادة الباهظة في تكاليف الرعاية الصحية؟ وثانيا، كيف نستطيع أن ندير المشاكل الأخلاقية ذات الصلة بالأشخاص الذين يثبت أنهم يحملون فيروس وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب أو الذين يثبت أنهم مرضى بالإيدز؟ وثالثا، ما هي سياسات الاتصالات التي يمكن اعتمادها لتشجيع الأفراد على اتباع سلوك جنسي جديد؟

البلدان الأفريقية تتصدى بالفعل لمشكلة الإيدز. ولقد اكتسبت خبرة مفيدة في مجالات مختلفة. وفي مالي، نفذت الحكومة خطة قصيرة الأجل، شملت الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، وخطتين متوسطتي الأجل للفترة ١٩٨٩-١٩٩٨، وخطة مدتها عشر سنوات لتطوير الصحة، تشمل السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٧. وهذه الخطط، على غرار خبرات وتجارب أخرى في أجزاء مختلفة من القارة، تنطوي على تدابير ابتكارية لاقتلاع مشكلة الإيدز من مجال الطب وإضفاء الطابع الاجتماعي عليها. ومن الضروري تعزيز تلك الجهود.

وفي هذا السياق، نستطيع أن نحدد ثلاثة مجالات رئيسية للإجراءات. يتعلق المجال الأول بإضفاء طابع

اللامركزية على الكفاح ضد الإيدز. وقدمت الرابطات والمنظمات غير الحكومية بصورة أو أخرى، في كل أرجاء القارة، الدليل على طابعها الدينمي والتزامها بالحرب ضد الإيدز. ولقد بدأت في استخدام طرق جديدة للتعبئة الاجتماعية تتناول مختلف الفئات العمرية وحقوق وتقاليد الانتقال من فئة إلى أخرى. ويتعلق المجال الثاني بتعريف إطار عمل مؤسسي لحل المشاكل القانونية والأخلاقية المتصلة بالإيدز. وهذا أيضا ضروري إذا أردنا المحافظة على مجتمع متحد في الكفاح ضد هذا الوباء. والمجال الثالث ينطوي على تحديد قنوات جديدة للاتصالات لكي نحث الأفراد على تغيير أنماط سلوكهم.

وبما أن مرض الإيدز معقد بطريقة غير عادية، فإنه يتطلب التزام الأفراد والمجتمع، والتزام الصفوة والتزام المجتمعات المحلية بصورة عامة. ويمثل التحدي الذي يفرضه على البشرية حافزا على الالتزام الأكيد، لأن بقاء البشرية ذاته يتعرض للخطر. وتواجه أفريقيا، المثقلة بمعوقاتها الكثيرة حالة مأساوية. ومن أجل ذلك تحتاج أفريقيا إلى التضامن الدولي لكي يتسنى لها أن تستخدم على النحو الأوفى قدراتها الكفاحية الذاتية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي بصورة تامة مبادرة برنامج الأمم المتحدة للإيدز، الذي يعتزم تنفيذ شراكة دولية لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب في أفريقيا. وتقتضي تلك الشراكة تعبئة المجتمع الدولي بهدف رئيسي هو التصدي لهذا المرض بغية تقليل تكلفته البشرية والاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا إلى حد كبير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرجو من ممثل مالي أن يعرب عن الشكر للرئيس كوناري لرسالته الهامة إلى مجلس الأمن التي رحبنا بها.

المتكلم التالي على قائمتي، وآخر عضو في مجلس الأمن أعطيه الكلمة اليوم، هو ممثلة جامايكا. ونشعر بالاغتباط لأن جامايكا، التي يرحب بها هنا عدد كبير من أصدقائها في الأمم المتحدة انضمت إلى مجلس الأمن.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، لترحيبكم بجامايكا بصفتها عضوا جديدا في مجلس الأمن وأثني عليكم وعلى وفد الولايات المتحدة لتنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة لها أهمية ليس فحسب لأفريقيا بل للمجتمع الدولي بأسره. ولذلك، يعرب وفدي عن سروره البالغ لأن السيد غور نائب رئيس الجمهورية افتتح الجلسة وحدد إطار مداولاتنا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السير جيريمي غرينستوك، سفير المملكة المتحدة، لتوجيهه الفعال للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

يتخذ المجلس اليوم، خطوة جديدة إلى الأمام للاعتراف بالتهديد الذي يمثله وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز للسلم والأمن في أفريقيا. وتشير تقارير كثيرة متوفرة لنا إلى حقيقة واحدة لا يمكن إنكارها هي أن وباء الإيدز وصل مستويات مفجعة وتسبب في أزمات إنمائية خطيرة، كما أنه يهدد النمو والرخاء في المستقبل في البلدان المتضررة.

وحسبما ذكرنا الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر الماضي:

> "قبل عشرين سنة، لم يكن المجتمع العالمي قد سمع قط بمرض الإيدز. واليوم، فإن وباء الإيدز - غير المتوقع وغير المفسر والوحشي إلى درجة لا يمكن وصفها - يضع أمامنا، لا سيما في أفريقيا، مأساة تكاد لا نفهمها، ناهيك عن تفسيرها".

وتجاهلنا لآثار وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على سكان أفريقيا سيكون تخليا عن مسؤولياتنا. وسيكون ذلك خطأ أخلاقيا. وبالفعل، يمثل وباء الإيدز ظاهرة عالمية النطاق ذات آثار ضارة على جميع مناطق العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أنتمي إليها أنا نفسي.

وقد سمعنا الإحصاءات الكئيبة التي مؤداها أن الإيدز لم يعد بالإمكان التصدي له بوصفه أزمة صحية وحسب. وبما أنه يتسبب في خسائر مميتة وسط السكان، فإنه يؤثر سلبيا على النسيج الاجتماعي للمجتمع. وهو يدمر القدرة الإنتاجية للبشر، فيخفض بقدر كبير العمر المتوقع ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. ويؤدي هذا بدوره إلى تفاقم الفقر، مما يقود في أحيان كثيرة إلى اضطرابات سياسية وأعمال عنف، ويوفر الوقود للصراعات والتمرد. ويضيف الأطفال المهمشون والأيتام عبئا آخر إلى عبء المجندين الذين يذكون نار العنف، بل وربما الصراعات المسلحة.

ونحن نعلم أن الضغوط السياسية الداخلية تؤدي إلى الصراعات الداخلية، ونعلم أيضا أنه بعد وقت قصير، فإن العديد من الصراعات الداخلية يمتد ليعبر الحدود المفتوحة وغير المحمية ويصل إلى البلدان المجاورة. وتدفقات اللاجئين الكثيفة، الذين يكون العديد منهم مصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، توفر فرصا أكبر لانتشار المرض. وتدل البيانات أيضا على أن خطر الإصابة بعدوى الإيدز في مخيمات اللاجئين يفوق بست مرات ما هو عليه بين السكان عموما.

ونحن نعلم أيضا أنه في حالات الصراع، فإن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ينتشر على نحو عشوائي. وهو ينتشر ليصيب النساء والأطفال والعاملين في الحقل الإنساني، وحفظة السلم، والجنود المتمردين على حد سواء. ويبدو أن لا نهاية لدورة الوباء، ما لم يتصرف المجتمع الدولي على نحو موحد للقضاء على هذه الآفة.

وإننا ندرك الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والعالمية للتصدي لوباء الإيدز في أفريقيا. ويمكن أن نخلص، من العلاقة المترابطة بين وباء الإيدز والسلم والأمن في أفريقيا، إلى أن على مجلس الأمن الاضطلاع بدور يتمثل في الانضمام إلى تلك القوى سعيا إلى إيجاد حلول للمشكلة، بل وتقع عليه المسؤولية عن ذلك. ومن ثم نحن ندعو المجلس إلى الإقرار بهذه العلاقة في ولايات حفظ السلم وبناء السلم التي ينشئها وأن يسعى إلى إيجاد سبل التعاون مع جميع الأطراف المعنية.

إضافة إلى ذلك، يجب تعزيز دور مجلس الأمن في درء الصراعات بغية القضاء على البيئة المؤاتية لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي هذا الصدد، يجب أيضا تخصيص المزيد من الموارد لإعداد حفظة السلم، والمراقبين العسكريين والعاملين في الحقل الإنساني.

إن مناقشة اليوم تشير مرة أخرى إلى الإقرار بأن السلم والأمن لا يمكن أن ينفصلا عن الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية الجذرية للصراعات. وهي تشير أيضا إلى الحاجة إلى المزيد من التنسيق بين مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات المتخصصة، ومؤسسات بريتون وودز، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

ويود وفدي أن يشكر الأمين العام، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ورئيس البنك الدولي، على إبدائهم في بياناتهم التزام منظومة الأمم المتحدة بمكافحة الإيدز.

إن الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا التي أطلقت حديثا - والتي تجمع بين الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص - تمثل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ويمكن لمجلس الأمن، وينبغي له، أن يوفر الالتزام المعنوي والسياسي اللازم لتجميع الموارد المالية والتقنية العالمية الضرورية لدعم عمل البرنامج المشترك وأعمال الشراكة عموما.

وفي الوقت الذي يسعى فيه الباحثون إلى إيجاد علاج للإيدز ولصنع لقاحات، يجب أن يبني المجتمع الدولي على التجارب والدروس المستفادة من تلك البلدان التي نجحت في خفض انتشار المرض. ويجب أن نزيل وصمة العار المرتبطة بالمرض عن طريق التثقيف العام، وتوفير المعلومات بشأن كيفية انتقال المرض وتغيير السلوك الذي ينطوي على مخاطره. ويجب أن نوفر المرافق الصحية العامة لإجراء الاختبارات، لا سيما على النساء في عمر الإنجاب. ويجب أن نخفض تكلفة الأدوية والعلاج ونتيحهما على نطاق واسع. ويجب أن نوفر الدعم الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما لمن يتيتمون بسبب الإيدز.

ولقد شرعنا بالفعل في مهمة عاجلة تقتضي اهتمام المجتمع الدولي الكامل إذا أردنا ألا نفقد الأجيال التي تمثل أزهى وأفضل ما في قارة بأكملها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن هذا البيان هو آخر بيانات أعضاء مجلس الأمن. وسنستمع إلى باقي المتكلمين بعد تعليق الجلسة لمدة ثلاث دقائق.

وأود أن أشير إلى أنه بالمعدل الحالي للإدلاء بالبيانات، لا يزال علينا الاستمرار لأكثر من ثلاث ساعات أخرى. وإذا تفضل كل متكلم بقصر ملاحظاته

على فترة أربع أو خمس دقائق - وهو ما أظن أنه أمر ممكن في أغلب الحالات، رغم أن البلدان موضوع المناقشة قد ترغب على نحو مشروع في الكلام لبعض الوقت الإضافي - فسيجد ذلك منا التقدير البالغ.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس أثناء مشاوراته السابقة، وفي غياب أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى الدكتور دافيد ساتشر، مساعد وزير الصحة وكبير الأطباء في الولايات المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو الدكتور ساتشر إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد مسدوه (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، انطلاقا من رغبتكم في الإيجاز طلبتم إلينا أن نحذف التهانئ المعتادة وأن نتجنب الإشارة إلى أرقام، رغم أنها تثير الجزع، فقد ورد ذكرها بشكل مستفيض ومفصل منذ هذا الصباح. ولكنني إذ قبلت أن أضحي بهذه الأرقام، حيث أنها ذكرت مرارا، أرجو أن تسمحوا لي على الأقل بأن أهنئكم بحرارة، باسم منظمة الوحدة الأفريقية وباسم الجزائر، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وبأن أعرب لكم عن امتناننا العميق لاهتمامكم بقارتنا. وهذا الاهتمام يمنحنا قدرا كبيرا من الأمل.

وإذ نبدأ الشهر الأول من الألفية - الذي تودون، السيد الرئيس، أن تكرسوا جزءا كبيرا منه للقضايا الأفريقية - نعتقد أن المجلس سيتمكن في نهاية المطاف من أن يتحمل مسؤولياته تجاه أفريقيا بالانتقال من مرحلة إعلانات النوايا إلى مرحلة العمل.

وفي هذا الصدد، فإن البيان الهام الذي أدلى به نائب رئيس الولايات المتحدة هذا الصباح والإسهام المالي الكبير الذي أعلنه، والذي نرحب به، يزيدان من توقعاتنا. وبالمثل، فإن المناقشات المفيدة جدا، التي جرت في الشهر الماضي، والتي بدأها وقادها السفير جيرمي غرينستوك، الذي نشكره، رسمت لنا السبل التي يتعين أن نتبعها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إسهامه الهام في بداية الجلسة صباح اليوم.

إن أفريقيا التي ما فتئت تواجه ظروفا مناوئة إلى أقصى حد طيلة عقدين تقريبا، والتي تواجه بالفعل تحديات وتهديدات متعددة، تعاني من الآثار الكاملة لوباء مخيف يهاجم أعز ما تمتلكه، وهو رأس مالها البشري. كما يهدد الوباء على نحو متزايد أيضا فرصها في الانتعاش وفي استعادة مكانتها في أسرة الأمم.

وآثار هذه الآفة الشنيعة خطيرة ومتعددة، وتؤثر بنفس القدر على الشعوب وعلى اقتصادات البلدان المعنية.

والتكلفة كبيرة على المستويين الإنساني والاجتماعي. والنساء والأطفال هم الذين يدفعون أفدح الثمن. وكثيرا ما يزداد ضعف النساء - وبخاصة المراهقات الحوامل في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة - من جراء عوامل أخرى كثيرة. والأطفال، من جانبهم، إما أن يصابوا بالفيروس، إلى حد أنه في بعض البلدان يشغل الأطفال المصابون بالإيدز ثلاثة أرباع الأسرة في عنابر الأطفال، وإما أن يتخلى عنهم أهلهم الذين يصابون بهذا المرض.

ومن الأمور الأكثر خطورة أنه من المحتمل في بعض البلدان أن يتضاعف معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ سنوات ثلاث مرات ونصف، أثناء السنوات الـ ١٠ القادمة، عنه في حالة عدم وجود مرض الإيدز.

وعلى المستوى الاقتصادي، يؤثر الإيدز الآن على قطاعات اقتصادية عريضة، تصل في بعض البلدان إلى ١٠ في المائة من السكان العاملين. وبالتالي، فهو يهدد المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت على حساب تضحيات عظيمة، ويفرض تكاليف إضافية على ميزانيات مرهقة بالفعل إلى حد كبير ولا يمكن أن تتحمل المزيد.

وبالتالي، فإن الإيدز، الذي يجد مرتعا خصيبا في الفقر الأخلاقي والمادي لن يعمل إلا على توسيع نطاق

انتشاره. وسيواصل الانتشار لأن الفقراء، والعاطلين عن العمل، وغير المتعلمين، ممن لا يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية أهداف خاصة لهذا المرض.

وأخيرا، على الصعيد السياسي، فإنه نظرا لتأثر الخدمات العامة والأمن أيضا بهذا المرض، ونظرا لتداعي الهياكل الاجتماعية، يختل التوازن الاجتماعي. وبالتالي يتعرض للخطر استقرار الدول الأفريقية وأمنها - وهما صلب أسسها.

ولقد أدركت أفريقيا منذ بداية التسعينات خطر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على سكانها، وبخاصة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. وأثناء مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في داكار، السنغال، عام ١٩٩٢، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية إعلان منظمة الوحدة الأفريقية المعني بوباء الإيدز في أفريقيا. واقترن هذا الإعلان ببرنامج عمل من ست نقاط، بأهداف ونتائج محددة. ومتابعة لهذا الإعلان، وجه الزعماء الأفارقة جهودهم إلى استحداث خطة عمل عالمية تستهدف تيسير وتعجيل تنفيذ برنامج عمل داكار، الذي أدى إلى اعتماد مبادئ القاهرة التوجيهية عام ١٩٩٣ بشأن الفيروس/الإيدز.

والزعماء الأفارقة، مدركين أثر هذه الآفة على الأطفال، اعتمدوا عام ١٩٩٤ إعلان تونس المعني بالإيدز والطفل في أفريقيا، مقترنا، مثل إعلان داكار، بخطة عمل من نقطتين تتناول جوانب معينة وتكمل برنامج عمل داكار.

وتدلل كل هذه التدابير على وعي الزعماء الأفارقة بمشكلة أصبحت تثير القلق يوميا على مر السنين. إلا أنه نظرا لضخامة الموارد اللازمة لمكافحة هذه الآفة، وللإجراءات المعقدة التي تتطلبها، أدرك الزعماء الأفارقة على الفور أن مجرد تعبئة الموارد المحلية، وهي محدودة جدا، إلى جانب بعض الدعم الخارجي، وهو محدود جدا أيضا، لا تكفي على الإطلاق لضمان تحقيق ولو أدنى قدر من التقدم الملموس.

وهذا يعني أن مكافحة وباء الإيدز في أفريقيا تتطلب العمل المنسق والحاسم الطويل الأجل، من خلال تضافر الجهود التي تبذل على الصعيدين الوطني والدولي. وانطلاقا من هذه الروح أطلقت منظمة الوحدة الأفريقية، في اجتماع قمتها لعام ١٩٩٨ المعقود في واغادوغو، نداء تلتمس فيه المساعدة الدولية. وانطلاقا من نفس الروح، اعتمد رؤساء الدول الأفريقية في مؤتمر القمة الخامس والثلاثين المعقود في الجزائر العاصمة، في تموز/يوليه ١٩٩٩، الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، كإطار جديد للتعبئة العاجلة للحكومات والمجتمع المدني وشركاء التنمية وهيئات المساعدة الدولية، حتى تعمل بطريقة تتناسب مع التحديات المرتبطة بحالة الوباء في أفريقيا. وتوجد بالفعل خطة عمل لمكافحة الإيدز. والمهم هنا هو إيجاد الموارد اللازمة لتنفيذها.

وكما نرى في الخطوط العريضة التي يجري إعدادها على مستوى الحكومات الأفريقية والهيئات المعنية، فإن الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا ستعتمد على الجهود التي تستثمرها أفريقيا، وبقية العالم بصفة خاصة، في النهج الكفيل بجعل المبادئ المتفق عليها على المستوى الدولي - بشكل جماعي - في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٩، المكرسة لاستعراض السنوات الخمس لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المعقود في القاهرة في ١٩٩٤ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ - بداية معركة أصيلة طويلة الأجل يشارك فيها المجتمع الدولي بأسره.

وأحدى الأولويات، من وجهة نظرنا، هي ضمان أن يتاح، بحلول عام ٢٠٠٥ لما لا يقل عن ٩٠ في المائة من الشباب بين ١٥ و ٢٤ سنة، إمكانية الوصول إلى المعلومات والتسهيلات اللازمة لتخفيض إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية وخفض حالات الاصابة بهذا الفيروس في هذه الفئة العمرية بنسبة ٢٥ في المائة.

ومما له أهمية قصوى أن نركز جهودنا على الوقاية للحد من انتشار هذا المرض. ولكننا في الوقت ذاته، لا يمكن أن نتجاهل ضرورة أن تتاح للأفارقة الرعاية اللازمة للمرضى الحاليين بأسعار معقولة ومقدور عليها؛ فبدون ذلك ستواجه الإنسانية بكل المصاعب في تعاملها مع هذا الوباء. وهذا يستلزم أن يوفر مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها كل الوسائل للتصدي لهذا الوباء الذي يؤثر على عدد كبير من السكان في طول القارة وعرضها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): **المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم، وأن أشكركم على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة، وهي أول مناقشة في هذا العام.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، تعلن تأييدها لهذا البيان.

يشاطر الاتحاد الأوروبي الأمين العام قلقه العميق إزاء حالة الطوارئ الإنسانية الخطيرة التي يواجهها العالم، وأفريقيا بالذات، بسبب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وفي أفريقيا، ما فتئ الاتحاد الأوروبي، منذ سنوات طويلة، يساعد البلدان على التصدي لهذا المرض ولآثاره المفجعة، كما أننا على وعي تام بعواقبه المدمرة. والواقع أن الإيدز أصبح الآن ينطوي على مخاطرة بأن يتحول إلى عامل مزعزع للاستقرار بالنسبة للتنمية في العديد من البلدان الأفريقية. فآثار هذا المرض تضر بالتنمية الاقتصادية، وتمزق النسيج الاجتماعي لمجتمعات بأسرها، وهذا بدوره يشكل تهديدا للسلم والأمن في مناطق معينة وما وراءها. هذا علاوة على أن حالات القلقلة والصراع تجعل من الأصعب مكافحة وبال فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وتنفيذ سياسات فعالة للسيطرة على هذا المرض ووقف انتشاره. ومن الواضح إذن أن الإيدز يشكل تحديا للمجتمع الدولي قاطبة، وأنه، فيما يتعلق بآثاره في أفريقيا، يستحق انتباه مجلس الأمن.

ومرض الإيدز، بصفته مشكلة عالمية، فإنه يتطلب استراتيجية عالمية تقوم على شراكات تعاونية ومسؤولية تعاونية. وهذا ما يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تأييد فكرة تطوير شراكات وطنية ودولية لمعالجة هذه القضية. ولهذا الغرض يكرر الاتحاد الأوروبي تأكيده على أن الأثر المناوئ الذي يسببه الوباء للأفراد والمجتمعات والأمم لا يمكن التغلب عليه إلا عن طريق الجهود المتضافرة للحكومات، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني برمته، والمنظمات الدينية وقطاع الشركات والمؤسسات ومنظومة الأمم المتحدة، والناس الذين يتعايشون مع هذا المرض .

مع ذلك، لا بد من تنسيق الجهود؛ ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز يمكن أن يضطلع بدور هام في هذا الصدد. والاتحاد الأوروبي يدعم بالكامل هذا البرنامج ويدعم المنظمات المشاركة في رعايته، في جهودها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. ويتطلع الاتحاد الأوروبي أيضا إلى زيادة تطوير استراتيجية الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا.

ومن الأمور الجوهرية أن تتاح للشباب الخدمات التعليمية والاعلامية والاستشارية وخدمات الصحة الجنسية. وفي هذا الصدد، نرحب ببرنامج العمل لعقد التعليم، الذي أعده وزراء التعليم الأفارقة ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الجزائر العاصمة، والذي اعترف بضرورة التعليم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فلا تزال المعرفة، وستظل، أفضل تدبير وقائي ضد هذا المرض المميت. وهذا دليل على أن عددا متعاظما من الحكومات الأفريقية أصبح الآن، أكثر من أي وقت مضى، يبدي التزاما أقوى بمكافحة هذا الفيروس. وهذا تطور نرحب به، وينبغي أن يشجعه المجتمع الدولي ويدعمه.

وبالنسبة لنا، خصص الاتحاد الأوروبي على امتداد السنوات الـ ١٠ الماضية، ما مجموعه ١,٥ بليون يورو، من خلال برنامجه المعني بالصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسكان، لبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. هذا بالاضافة إلى عدد من البرامج الوطنية التي تنفذها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي عام ١٩٩٨ وحده، تم تخصيص ما يقرب من ١٢٠ مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي لهذا الغرض، كما خصص مبلغ آخر قيمته ٢٢ مليون يورو من أجل الإيدز والسكان، في إطار بنود محددة من الميزانية. وهذا الدعم الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للبرنامج المعني بالصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والسكان يمثل حاليا أكثر من ١٠ في المائة من المعونة الاجمالية للاتحاد الأوروبي؛ ومن المتوقع أن يزيد.

في عام ١٩٩٩، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (مؤتمر السكان والتنمية + ٥)، حدد المجتمع الدولي هدفا جديدا

متفقا عليه دوليا للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم. والاتحاد الأوروبي يؤيد تماما تحقيق الأهداف التي حددت أثناء الدورة الاستثنائية، وسيواصل العمل، بالتعاون مع الحكومات الأفريقية، من أجل بلوغها، ويشجع جميع الجهات المعنية على تقديم دعمها لهذه المهمة.

فما الذي يمكن أن يقدمه مجلس الأمن؟ إن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، بالنظر إلى تأثيره الذي يشكل خطرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، له آثار مزعزعة للاستقرار بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة. ومن هنا يتحمل مجلس الأمن المسؤولية، في أعماله، عن التحسب لهذا الوباء الذي لا يمكن أن تتصدى له بفعالية هيئة بمفردها من هيئات الأمم المتحدة، والذي يحتاج، بدلا من ذلك، إلى معالجته من قبل جميع قطاعات الأمم المتحدة بأسلوب كلي شامل يستهدف تحقيق السلام والأمن المستقرين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل.

والاتحاد الأوروبي يثني على الولايات المتحدة لمبادرتها بعقد هذه المناقشة في المجلس. فهذه المناقشة ستعزز إلحاحية تنفيذ المقتضيات التي يتطلبها العمل بشأن الجوانب الأمنية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على النحو المقترح في برنامج الأمم المتحدة المشترك.

إن معاناة ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز بأفريقيا ينبغي ألا تقابل بلا مبالاة، وهناك جهود تبذل لزيادة فعالية العمل الوطني والدولي لمواجهة هذه المشكلة الصعبة. وإدراك مجلس الأمن لنتائج الفيروس والإيدز في أفريقيا ضروري للتناول الفعال لمسائل السلم والأمن على تلك القارة. إن منع الصراعات أصبح الآن مهمة ذات أولوية للأمم المتحدة، ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن التصدي للتحديات التي يفرضها الفيروس والإيدز في أفريقيا يشكل عملا وقائيا على أحسن وجه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الرأس الأخضر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

ومرة أخرى، أطلب أن نقصر بياناتنا وإلا فإننا إما أن نظل الليل بطوله هنا أو لا نتمكن من الانتهاء.

السيد لياو مونتيرو (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة التي اتخذتموها لعقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن ولعقده في جلسة مفتوحة، فمكنتم الدول الأعضاء المهتمة من الاستفادة من الاجتماع ومن تسجيل صوتها بشأن موضوع يثير قلق قارتنا الأفريقية البالغ. وإن مشاركة نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الاجتماع والبيان الهام الذي أدلى به أمام هذا المجلس يقنعانا بأن بلدكم ينوي القيام بإسهامه القيم واستخدام نفوذه للتأثير على الآخرين لتعبئة الجميع بصورة عاجلة، بهدف وقف المسار الحالي الذي يسير فيه وباء الإيدز في أفريقيا وفي أنحاء العالم وعكس اتجاهه.

إن النقاط البليغة التي طرحها نائب الرئيس غور، والتي تؤكد إمكانية أن يشكل الإيدز خطرا متزايدا على السلم والأمن في أفريقيا إن لم تواجه ديناميات الوباء بقوة في القارة، لم تثر في الواقع دهشتنا. لقد علمنا منذ وقت طويل أن العناصر المختلفة التي تتضافر لتشكل نسيج أي مجتمع متكافلة، وبالتالي يؤثر كل منها على العناصر الأخرى. ومن منظور تاريخي، فإن التجربة تكشف عن أن الأوبئة المميتة يمكن أن تصبح عوامل لزعزعة الاستقرار الاجتماعي بشكل حاد عندما تكتسب أبعادا كارثية. وعلاوة على ذلك، فإن أفريقيا تعيش في ظل تهديد وباء آخر - الفقر - الذي يكتسب أبعادا واسعة ويزيد أثره في سياق التخلف الاقتصادي الذي يذكي انتشار الإيدز. إن الكفاح ضد الإيدز في أفريقيا سيخاض في ظروف صعبة بشكل خاص إذا لم يعالج، في نفس الوقت، مناخ الفقر والتخلف الاقتصادي السائد في أفريقيا.

والدول الأعضاء، والدول الأفريقية بشكل خاص، تشعر بامتنان عميق للأمين العام الذي سخر قيادته لزيادة الوعي في العالم أجمع فيما يتعلق بالإيدز وأيضا لمثابرته بنجاح في تعزيز شراكة دولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا - أعلن عن إنشائها بشكل رسمي قبل شهر - فأعطى دفعة كبيرة للاستجابة التي طلبها رؤساء الدول أو الحكومات الأفارقة عندما التمسوا في ١٩٩٨ في واغادوغو من المجتمع الدولي حشد موارد عالمية لمكافحة هذا الوبال. والجهود المشتركة للحكومات الأفريقية والبلدان الصديقة والجهود الجديرة بالثناء لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية منذ البداية، لبدء برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة

المكتسب/الإيدز في ١٩٩٦، الذي مثل تجديدا كبيرا، أبطأت بالتأكيد انتشار الإيدز في القارة الأفريقية، لكن تلك الجهود لم تحقق كل النتائج التي يتطلبها حجم وتعقد الظاهرة.

إن الإحاطات الإعلامية الممتازة التي قدمها هذا الصباح رئيس البنك الدولي، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك وصفت لنا حجم الإيدز المروع في أفريقيا وكيف أن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية، التي تعوقها بالفعل قيود هامة عديدة، هي الآن أكثر تعقيدا. لدي إحصاءات ولكنني لن أشير إليها جميعا. وإنما أريد أن أذكر أنه، منذ انتشر الوباء، ربما كانت ٨٠ في المائة من حالات الوفيات الناجمة عن الإيدز في أفريقيا.

وهكذا، فإن المعاناة الإنسانية هائلة، والخسائر في الأرواح البشرية تؤثر أيضا على الحياة الاجتماعية - الاقتصادية لأكثر البلدان تأثرا. والأثر المؤجل لحاملي الإيدز الحاليين يلقي ظلاله أيضا على المستقبل، وهذا صحيح حتى إذا ما كان لدائرة العدوى أن تكسر فجأة بمعجزة من المعجزات. لذلك من الواضح أن التحالف العالمي الحقيقي للجهود والموارد، الذي يعمل بشكل متضافر وبتعاون، هو وحده الذي يمكنه أن يوفر فرصة لتحقيق نجاح نهائي في المعركة ضد هذا الوبال المعاصر. ومن حسن الحظ في هذا الخصوص، أن الشراكة الدولية يبدو أن لديها الوسائل المفهومية والتنظيمية التي تعطي فعالية حقيقية، إذا ما توفرت جميع المقومات المطلوبة.

لقد ذكرنا هنا بأن انتشار الإيدز في العالم استفاد من جدار الصمت ومن سلوك الإنكار، الذي يترتب على الشعور بالخزي والعار. وأفريقيا لا يمكن أن تكون استثناء من هذا. وكما هو الحال في كل مكان، فإن مبادرة الأفراد المشهورين والمنظمات المسؤولة ذات السمعة هي التي تؤدي إلى العمل الحاسم لكسر جدار الصمت، وللمساعدة على اطلاق الطاقات.

في أفريقيا، نما هذا النوع من العمل من حيث المجال والقوة. ونما على وجه الخصوص في العام الماضـــي، وعلـــى أعلى المستويات. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا حتى تتحول هذه القارة، بأقرب وقت ممكن، من كونها أرضا خصبة لانتشار الإيدز إلى بيئة قادرة على التحدي، وإلى محفز للتحرك نحو الوقاية والاحتواء وعكس اتجاه أثر الوباء.

إن الشراكـــة الــدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا اتفقت على موعد نهائي - شهر أيار/مايو المقبل - لتضع إطارا يحدد السلطة والاختصاص وخطة عمل للسنوات الأولى، فلنتذكر أن الهدف هو أن يخفض بشكل ملحوظ أثر الإيدز على المعاناة الإنسانية وعلى التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، وأن يكون المعيار الموجه في تقييم التقدم المحرز مؤشرات توضع لمختلف مجالات النشاط المحددة.

وبالنظر إلى المشكلة التي ينبغي مواجهتها، يجب أن تكون الاستجابة بشكل لم يسبق له مثيل، كما وصفها الأمين العام، وإن الثقل السياسي لمجلس الأمن، وكذلك البعد السياسي والموارد الخاصة بالعديد من أعضائه ستوفر بالتأكيد مصداقية وتشجيعا قيما لتنفيذ تلك الاستجابة الجماعية تماما. وسيكون هذا دون شك مسعى ذا مكون إنساني قوي في روحه، وفي العزم الذي يدفع إليه، وفي التجديد والفكر اللذين سيكونان مطلوبين للعمل المتضافر للحكومات، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

وبالإضافة إلى الموارد البشرية المطلوب تعبئتها، ستنطوي خطة عمل الشراكة أيضا على زيادة أنظمة الصحة الأفريقية وإعادة تأهيلها، وهي مثقلة الآن بشكل كاسح، ودون مستوى الإعداد، لمواجهة المطالب الجديدة السريعة التزايد. وبعض الأنشطة لمكافحة انتشار الإيدز، مثل جهود منع انتشار الإيدز من النساء الحوامل إلى أطفالهن، ستتطلب استخدام الأدوية بسخاء، والتكلفة التجارية الراهنة التي تتجاوز قدرة الأفارقة، كما هو الحال بالنسبة لمضادات الفيروسات الرجعية. وبالتالي، خفض المعاناة الإنسانية المنتشرة بشدة على قارتنا، سينطوي على إتاحة أنواع أخرى من الأدوية، بالتأكيد بتكلفة أقل ولكن بكميات أكبر. ومن المقدر في هذه المرحلة أن النفقات الشاملة ستتراوح بين بليون و ٢,٥ بليون دولار سنويا وهذا مبلغ متواضع نسبيا في ضوء المهمة التي ينطوي عليها، ولكنه سيمثل اختلافا هاما للغاية في القدرة على العمل بالمقارنة بمستوى اليوم، غير الكافي تماما.

والوجه الآخر للحالة الإنسانية الطارئة التي يغمر الإيدز فيها أفريقيا هو إنها توفر لنا الفرصة المستمرة لسلوك جماعي يمكن أن يضفي معنى على مفهوم المجتمع الدولي الذي نطمح إليه جميعا.

أود مرة أخرى أن أعرب عن الامتنان لكم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم التي جاءت في أنسب وقت لعقد هذه الإحاطة الإعلامية الهامة، ونود أن نعرب عن الأمل في أن يسفر الكفاح ضد وباء الإيدز في أفريقيا عن نتائج ممتازة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى أناشد المتكلمين أن يوجزوا ملاحظاتهم بقدر الإمكان.

المتكلم التالي هو ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هننغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير النرويج لرئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لاتخاذها مبادرة عقد هذه الجلسة المفتوحة عن تأثير مرض الإيدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب على السلم والأمن في أفريقيا.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى نائب الرئيس، آل غور، على كلمته الشاملة والمتدبرة صباح هذا اليوم. وقد أعجب وفدي بصفة خاصة بالجزء المتعلق بتوفير أموال جديدة وجيدة، ونرى أن هذا ينبغي أن يكون الضوء الهادي لكل البلدان المانحة.

فقد طال أمد اعتبار الإيدز أساسا مشكلة صحية وترك أمره للقطاع الصحي. ولكن بالتدريج، أصبح المجتمع الدولي يسلم بأن الآثار المدمرة لهذا الوباء المتصاعد على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا تستدعي توسيع نطاق العمل كثيرا. فوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أصبح واحدا من القيود الأساسية على التنمية في مناطق واسعة من القارة.

وهذه الجلسة لمجلس الأمن اعتراف بالصلات القائمة بين الإيدز، والسلم والأمن. والنرويج ترحب ترحيبا حارا بمبادرة إنشاء شراكة دولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا وترجو أن يسفر ذلك عن توسيع وتضافر العمل على كل الصعد. وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي، شاركت في الجلسة الاستهلالية التي رأسها الأمين العام هنا في نيويورك. ومن المؤكد أن تلك الجلسة وفرت زخما بالغ الأهمية وإلهاما لعمل الشراكة، ولكن لا بد لي من القول إنكم أنتم، سيدي، رفعتم المستوى فعلا بدعوتكم إلى عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، الأمر الذي نشكركم عليه.

وواضح أن ثمة حاجة لمزيد من الموارد من المجتمع الدولي ومن المصادر الوطنية والخاصة. والنرويج تولي أهمية عالية للغاية لهذا التعاون. ونحن من المساهمين الرئيسيين في برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الفيروس/الإيدز، وقمنا قبل شهر أيضا بمنح اعتماد خاص قيمته ٢٨,٥ مليون كرونر نرويجي لاستخدامه في إطار الشراكة الجديدة في أفريقيا.

وعلينا بالتأكيد أن نبذل جهودا دولية لاستنباط لقاح ضد الفيروس. وعلينا كذلك أن نجد السبل لجعل العقاقير الجديدة في متناول من يحتاجونها. ومن المهم جدا لحدوث ذلك أن تقام شراكات عامة/ خاصة.

وبينما تتسم التدابير الوقائية بالأهمية، يجب ألا ننسى ملايين البشر المصابين والمتأثرين بالفعل بهذا الفيروس. وعلينا أن نتأكد أن الذين يعيشون مصابين بالفيروس/الإيدز يتلقون الرعاية المناسبة وتحترم حقوقهم الإنسانية احتراما كاملا. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج واسع النطاق متعدد القطاعات للتخفيف من آثار الوباء على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، وكذلك على السلم والأمن. فتآكل رأس المال البشري يؤثر على النظم التعليمية والقطاعات الإنتاجية والحكم والإدارة، ومن ثم على الحالة الأمنية، ولا يمكن أن يتصدى له القطاع الصحي بمفرده. ولعدد كبير من الفاعلين في المجتمع الدولي - بمن فيهم، دون حصر، المشتركون في رعاية برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز - أدوار يقومون بها في دعم جهود الدول الأعضاء. وينبغي أن يساعد هذا الاجتماع لمجلس الأمن على تحريك القضية إلى مستوى أعلى على جدول الأعمال العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأذكر الأعضاء بأننا نتشرف في الأسبوع المقبل بأن ينضم إلينا هنا في المناقشة حول بوروندي، السيد نلسون مانديلا، الوسيط لبوروندي. وأرجو أن يبلغه ممثل جنوب أفريقيا التقدير السامي من مجلس الأمن بكامله لتشريفه لنا بما أعتقد أنه سيكون أول ظهور له أمام مجلس الأمن.

وأدعو ممثل جنوب أفريقيا إلى الإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): في هذه العجلة من أمرنا اسمحوا لي أن أرحب بكم، سيدي، في المنصب الذي تشغلونه اليوم. ولا أستطيع أن أقاوم أيضا الإحساس بالفخر لرؤية بعض أصدقائي الأعزاء ينضمون إلى هذا المجلس. إنه ليوم رائع حقا.

ويهمني أن أقول إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة عالمية. فلم ينج أي بلد من هذا الوباء. ويقال إن في نهاية عام ١٩٩٩ زاد عدد الأحياء المصابين بالفيروس/الإيدز في العالم النامي عنه في العالم المتقدم النمو. وأغلبية الأحياء المصابين بالفيروس/الإيدز موجودون في الواقع في البلدان النامية، ومع هذا فالبشر المصابون لم يتغيروا والمرض لم يتغير.

ولا تستعصى معرفة سبب التفاوت. فالفارق الجوهري بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي هو مستوى التنمية ذاتها. ولذا تكمن الإجابة في الفارق في مستوى معيشة المصابين. وبعبارة خرى، فإن مستوى التنمية في كل بلد سوف يؤثر، إلى أن يوجد دواء ناجع للفيروس/الإيدز، على مدى انتشار هذا المرض.

فالفقر ونقص التنمية يدمران الأسر والنظم الصحية. وبينما يجب أن نكافح لإيجاد السبل لوقف انتشار المرض ولعلاجه، ستبقى الطريقة الوحيدة للتصدي الفوري لانتشار هذا المرض هي رفع مستوى المعيشة في البلدان النامية. والتصدي لقضايا الفقر أمر حاسم في اتباع هذا النهج.

فإذا وجد شعب مثقف، يسهل الاتصال ببرامج مكافحة الإيدز بطريقة تغير بالفعل أنماط السلوك. ولقد وجدنا حالات في بلدي عرفت المجتمعات المحلية فيها أن هناك مرضا يسمى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكنها لم تقدر الصلة بين ذلك المرض والسلوك الجنسي. ويفهم هذا الترابط بصورة أفضل في المجتمعات المتعلمة في بلدنا. وتؤدي زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية إلى وجود أدوات وقائية من المرض كالواقيات الذكرية حيث تزداد سهولة الحصول عليها في المجتمعات.

ويكفل تحسين مستويات التغذية في مجتمعات الدخول العالية والمتوسطة زيادة القوة على مقاومة المرض. والتأثير الإيجابي للتغذية الجيدة على العدوى الانتهازية معلوم لنا جميعا. فتيسير الحصول على العقاقير العادية بثمن معقول أمر حيوي أيضا في هذه القضية. إذ الجسم الذي ينهكه المرض العادي يكون أكثر عرضة للإصابة بالإيدز. ونحن نستخدم هذه الأمثلة القليلة لبيان العلاقة بين الفيروس/الإيدز، والفقر.

وقد لوحظ في مؤتمر السكان الأفريقي الثالث المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أن

"الإيدز قابل للوقاية منه بنسبة ١٠٠ في المائة عن طريق الانفتاح والتعليم السليم".

ومع ذلك فنظرة إلى البلدان التي فيها أكبر أعداد من السكان المصابين بالفيروس/الإيدز تبين حدوث هبوط في الإنفاق الاجتماعي. فقليلة هي الأموال التي تنفق على تخفيف وطأة الفقر وعلى تحسين تغذية الناس كوقاية من أمراض التغذية كالتدرن والالتهاب الرئوي، الأمر الذي ييسر انتشار الفيروس/الإيدز. ولقد أثقل كاهل بلدان نامية كثيرة بسدادها للديون الدولية، فلم يترك لها إلا القليل من الأموال للتنمية.

وقد حدث الهبوط في الإنفاق الاجتماعي على مدى سنوات طويلة وذلك أساسا نتيجة لسياسات المؤسسات المتعددة الأطراف. ومن الأمور المشجعة تلك الجهود التي تبذلها حاليا هذه المؤسسات لتقييم بعض من سياساتها والتركيز على ولايتها الأساسية، التي هي التنمية.

ويعهد ميثاق الأمم المتحدة، في المادة الرابعة والعشرين، الفقرة ١، إلى مجلس الأمن بـ "التبعات الرئيسية في أمر حفظ الأمن والسلم الدولي". وقد أصبح مُهما في عصر العولمة أن يُعرف الأمن بمفهوم أوسع. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يشمل تعريف الأمن الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي والأمن الصحي. ومجلس الأمن الذي تتمثل وظيفته في ضمان السلم في أرجاء العالم، يجب أن يستخدم عملياته الخاصة بحفظ السلم لتهيئة مجال ومناخ للمؤسسات الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية - مثل منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي

تناسب بصورة أفضل لمعالجة جوانب الأمن الأخرى - حتى تتمكن من أداء عملها.

لقد استن مجلس الأمن بالفعل سابقة مدهشة في سيراليون، حيث تتيح ولاية المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق لقوات حفظ السلام أن تستصحب خبراء من موظفي الأمم المتحدة يتعاملون مع المسائل الاجتماعية الناتجة عن الصراع. ويشملون خبراء يُبعثون لمساعدة النساء والأطفال المحصورين في مناطق الصراع، بمن فيهم العديد من الأفراد الذين بترت العصابات القاسية أعضاءهم.

وتنبغي الإشادة بمجلس الأمن لاتخاذه هذا القرار الابتكاري. ويحدونا الأمل في أن تسود نفس الروح الإبداعية عندما يقرر مجلس الأمن قريبا بشأن ولاية لقوة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ربما حان الوقت لكي يشارك جميع أعضاء الأمم المتحدة الـ ١٨٨ في مناقشة للجمعية العامة بشأن التحدي الذي يشكله انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في جميع أرجاء العالم، وليضعوا خطة شاملة لمواجهة هذا المرض الذي لا يعرف حدودا.

وعلاوة على ذلك، يجب على البلدان المانحة أن تخفف من القيود المفروضة على الأموال التي تخصصها لمعالجة الإيدز في أفريقيا حتى تتمكن البلدان المشاركة من استخدامها للحد من الفقر، والمساعدة على رفع مستويات معيشة مواطنيها وتمويل البرامج التعليمية الخاصة بهذا المرض. وإلا فإن الأموال الممنوحة لمعالجة مرض الإيدز قد لا تحقق النتائج المرجوة في مكافحة هذا الوباء.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أقول إنه لا يوجد علاج لمرض الإيدز في الوقت الحالي. وبينما نحن في انتظار العلاج المحتمل، لدينا القدرة على وقف انتشاره. وينبغي ألا نتهيَّب ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرجو من سفير جنوب أفريقيا أن ينقل إلى فخامة الرئيس مبيكي أن نائب الرئيس غور قد ذكره بالتحديد واستشهد بكلامه.

لكي نُقصِّر بقية اليوم، أرجو من الممثلين أن يمتنعوا عن المزيد من الإطراء على رئيس مجلس الأمن الجديد أو على عقد هذه الجلسة. إنني أقدر هذا الإطراء كثيرا، وكذلك بلدي، ولكن الوقت قصير، ولا يزال لدينا عدد كبير جدا من المتكلمين لنستمع إليهم.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سأحذف ثنائي عليكم، سيدي الرئيس، ولكن ينبغي أن أقول إن هذه الجلسة جيدة التوقيت للغاية وحسنة التركيز.

إن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز يشكل تهديدا خطيرا للأمن البشري في العديد من مناطق العالم. ولكن الحالة أخطر ما تكون في أفريقيا. فهناك يهدد هذا المرض الفتاك أمن حياة المجتمعات المحلية وأعضائها ويهدد كرامتهم. وفي العديد من المجتمعات أصبحت له فعلا آثاره المدمرة على السكان، وخاصة الشباب. وأكثر من ذلك، أصبح المرض عائقا خطيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك للأمن والسلم في البلدان المعنية.

وتقتضي هذه الحالة اعترافا أوضح بخطورة مسألة الإيدز والتزاما أقوى بمكافحة المرض من البلدان الأفريقية نفسها ومن شركائها خارج المنطقة. والأفارقة أنفسهم مشغولون فعلا بمكافحة الإيدز. ولكن نظرا لكبر حجم المشكلة، من الواضح أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى دعم أقوى وإلى تعاون من المجتمع الدولي.

اليابان، من جانبها، مشغولة بمجموعة من الجهود الرامية إلى مكافحة الإيدز في أفريقيا، وبصفة رئيسية من خلال النهج الثلاثة التالية، ونحن مصممون على تعزيز جهودنا في السنوات المقبلة.

أولا وقبل كل شيء، تولي اليابان أولوية عالية لمسألة الإيدز في سياستها الرسمية المتوسطة المدى بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، ظلت اليابان، في إطار مبادرتها الخاصة بالمسائل العالمية المتعلقة بالسكان والإيدز، التي أطلقتها في عام ١٩٩٤، تقدم المساعدة التقنية والمنح إلى العديد من البلدان في أفريقيا لمساعدتها على مكافحة هذا المرض الفتاك.

وأود أن أضيف أن بعض البرامج في مبادرة المسائل العالمية هذه مدرجة في ما يسمى بجدول الأعمال

المشترك الذي تتابعه اليابان والولايات المتحدة معا بشأن طائفة واسعة من المسائل العالمية. وعلى سبيل المثال، أوفد بلدانا بعثة مشتركة إلى زامبيا في عام ١٩٩٨ بغرض صياغة برامج تتعلق بالسكان والإيدز وصحة الأطفال.

وقد بلغت مساهمة اليابان المالية في إطار مبادرة المسائل العالمية مبلغ ٣,٧ بليون دولار تقريبا بنهاية السنة المالية لعام ١٩٩٨. وعلى الرغم من أن المبادرة التي مدتها سبع سنوات ستنتهي بنهاية السنة المالية لعام ٢٠٠٠، فإن الحكومة اليابانية عازمة على تمديد دعمها لمكافحة الإيدز مع الارتكاز على ما أنجز حتى الآن.

ثانيا، تلتزم اليابان التزاما قويا بدعم برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وقد أسهمت بما مجموعه ٢٣ مليون دولار لمشاريع البرنامج منذ إنشائه في عام ١٩٩٦. ونحن نشيد إشادة عالية بالبرنامج المشترك للدور التنسيقي الذي اضطلع به ولإنجازاته التي حققها حتى الآن. وننظر في إمكانية تعزيز دعمنا المالي لبرامجه المتصلة بمكافحة الإيدز في أفريقيا.

ثالثا، تقرر في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي رعته اليابان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أن تعزز البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية التعاون في كفاحهم ضد الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. واستجابة لذلك، أعلنت اليابان عن استعدادها لتقديم ما يقارب ٩٠ بليون ين في شكل منح خلال فترة خمس سنوات تبدأ في عام ١٩٩٨ في مجالات مثل التعليم، والعناية الصحية، والخدمات الطبية، وإمدادات المياه الآمنة والنقية في أفريقيا. وننوي استخدام هذه المنح بتركيز خاص على مكافحة الإيدز.

وأود أيضا أن أشير إلى أن البلدان الأفريقية والآسيوية لديها الكثير مما يمكن أن يتعلمه بعضها من بعض في مكافحتها للإيدز، وإلى أن بلدان القارتين ينبغي أن تعزز تبادل المعلومات والخبرة فيما بينها. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن هذا المقترح لقي تأييدا واسعا من المشاركين في اجتماع الاستعراض الإقليمي لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا المعقود في زامبيا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وأنا واثق من أن هذه الجلسة المفتوحة ستعزز بدرجة كبيرة مستوى الاهتمام الموجَّه من جميع المعنيين إلى المسألة الخطيرة المتمثلة في فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في أفريقيا. ويحدونا أمل قوي في أن تتمخض مناقشة اليوم عن تكثيف الجهود من الأفارقة أنفسهم وشركائهم، والتي نحتاجها الآن لتحسين الحالة على نحو عاجل. لذلك أود أن أختتم بإعادة التأكيد مرة أخرى على التزام حكومة اليابان القوي بالمهمة العاجلة، مهمة مكافحة الإيدز في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نلاحظ بعناية، سيادة السفير، تعليقكم بأن حكومتكم تنظر في تقديم دعم إضافي إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

لقد بلغنا الآن منتصف قائمة المتكلمين، الأمر الذي لا يعني بالضرورة منتصف الوقت. ولكن هذه لحظة مناسبة لأدعو كبير الأطباء في الولايات المتحدة ليشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببعض التعليقات الموجزة قبل أن يعود إلى واشنطن.

دكتور ساتشر (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر مجلس الأمن على إتاحته هذه الفرصة لأكون هنا اليوم وأخاطبه. وقد سمعت بأنني ربما أكون أول كبير للأطباء يخاطب مجلس الأمن مطلقا، وهذا يمثل بالنسبة لي فرصة هائلة وتحديا. قبل أكثر من ٥٠ سنة، قال كبير الأطباء ليونارد سكيل وهو يخاطب أول اجتماع لمنظمة الصحة العالمية، إن العالم لا يمكن أن يبقى على قيد الحياة نصف معافى ونصف مريض. وها نحن اليوم مواجَهون بتحد يتمثل في ذلك الالتزام الذي أعرب عنه كبير الأطباء باسم الولايات المتحدة.

وكما استمع المجلس، ترتب على مرض الإيدز ولا يزال يترتب عليه أثر مدمر على بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وعلى العديد من المناطق الأخرى في العالم، ولكنني أعتقد أن من المهم أيضا الإشارة إلى إننا، وكما سمعنا، لم نفقد الأمل. وعندما ننظر إلى ما حققته الاستراتيجيات والشراكات العالمية الآن، فلا مفر من أن يكون لدينا أمل. ومعا قضينا على مرض الجدري، وكانت آخر حالات الجدري قد ظهرت في أواخر السبعينات. ونحن نوشك على استئصال شلل الأطفال من العالم. وفي هذا الصدد، يتعين عليَّ أن أشير إلى القيادة

الديناميكية لنادي الروتاري الدولي ومجتمع رجال الأعمال التي ستكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لجهودنا في هذا السياق، والتي تعمل في إطار الشراكة في مناطق مثل أوغندا. وبالتأكيد، وعندما كنت مديرا لمركزي مكافحة الأمراض والوقاية منها، تعلمنا الكثير عما يمكن إنجازه من خلال برامج شاملة لإسداء المشورة، والتعليم وإجراء الفحوص. وأننا نقدر الفرصة التي أتيحت لنا للعمل مع زملائنا. وأثناء العمل مع زملائنا في تايلند، تعلمنا، ما يمكن أن يتحقق في صفوف العسكريين، حيث كان يشكل مرض الإيدز مشكلة كبيرة. ونتيجة للعمل معا، شهدنا انخفاضا هائلا لانتشار مرض الإيدز في صفوفهم. وتعلمنا الكثير من الدروس من خلال العمل في إطار الشراكات في أنحاء العالم، ويحدونا الأمل في أن نواصل هذا النوع في الشراكات.

وتعلمنا الكثير أيضا من تجربتنا في الولايات المتحدة. وكما سمع المجلس ويعرف، لقد حققنا تقدما كبيرا في الولايات المتحدة. إلا أنه وحسب عبارات روبرت فروست، هناك وعود لا يزال يتعين علينا أن نبرّ بها، وهناك أميال لا يزال يتعين علينا أن نقطعها قبل أن نستريح.

ولقد تعلمنا أن من الممكن خفض الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، حيث انخفض من ٠٠٠ ١٥٠ حالة سنويا في أواخر الثمانينات إلى ٠٠٠ ٤٠ حالة الآن سنويا. وكذلك استثمرنا في مجال العلم، ونتيجة لذلك طورنا علاجات، منها علاجات فعالة جدا مضادة للفيروس كانت ذات تأثير كبير وخفضت عدد الوفيات بالإيدز بنسبة ٦٠ في المائة مقارنة بالعام ١٩٩٥. إلا أننا نعرف أن هذا لا يمثل الجواب لهذا الوباء في بلدنا أو في أي مكان آخر في العالم. ولهذا فإن التزامنا اليوم يتمثل في العمل في إطار الشراكة العالمية - وليس مجرد توفير الأموال التي التزم بتقديمها نائب الرئيس والسفير هولبروك - لمكافحة هذا الوباء في أنحاء العالم.

وإننا ملتزمون باتباع نهج متوازن إزاء هذا الوباء. ونرى أن من الأهمية بمكان الاستثمار بكثافة في مجال الوقاية، بما في ذلك المراقبة، وذلك لكي نتمكن من مراقبة هذا الوباء في أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونرى أن من الأهمية بمكان الاستثمار في مجال العلاج. وأعتقد أن العلاج في حد ذاته وقائي عندما يطبق على الوجه الصحيح. فعلى سبيل المثال، وفي مجال العمل معا في تنزانيا، تعلمنا أن المبادأة بعلاج الأمراض التي تنقل بالاتصال الجنسي قد خفضت بصورة كبيرة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهكذا تعلمنا أهمية العلاج الشامل، وتعلمنا أهمية معالجة الالتهابات التي تقتنص فرصة ضعف الأشخاص المصابين بالإيدز. ولكن تعلمنا أيضا أنه يجب علينا أن نواصل العمل معا من أجل توفير العلاج لجميع الأشخاص المصابين بهذا الفيروس، وهذا التزام قطعه على نفسه نائب الرئيس هذا الصباح.

ونحن ملتزمون أيضا بمواصلة الاستثمار في الأبحاث، ولا سيما في الأبحاث التي تستهدف تطوير لقاحات. ونرى أن الوقاية هي أهم الاستثمارات التي يمكن أن نستثمرها لمعالجة هذا الوباء. ومما يسرنا بالغ السرور أننا تمكنا من العمل مع شركائنا في أنحاء العالم - في تايلند وفي أغندا وفي الولايات المتحدة وفي مناطق أخرى - في مجال تطوير لقاح للمرض. والواقع أن ذلك قد دخل الآن في المرحلة الثالثة من التجارب في أنحاء العالم. وإننا ملتزمون بالاستمرار في إجراء هذه البحوث والاستثمارات.

لقد قالت وزيرة الصحة والخدمات الإنسانية في بلدنا، دونا شلالا، إن أخلاقنا يجب أن تكون متطورة تطور علومنا. واستجابة للتعليقات التي سمعناها اليوم، أريد أن أقول إننا معا يجب أن نلتزم بهذا الالتزام ونحن نعمل في مجال الوقاية والمعالجة والأبحاث وفي التعامل مع الأيتام في أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأخلاقنا يجب أن تكون متطورة تطور علومنا، ويجب أن ندعم بعضنا بعضا في هذا الالتزام.

إن العلاقات المتبادلة بين الصحة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والرفاه، وأثرها على السلام والأمن، نقطة طرحت بصورة جيدة في جلسة مجلس الأمن اليوم. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من مراعاة ذلك ونحن نعمل مع المجلس في أنحاء العالم.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أقول إن شراكاتنا يجب أن تكون متداخلة الاختصاصات. وتجربتنا مع استجابة مؤسسات الأعمال التجارية والعمل إزاء الإيدز في الولايات المتحدة كانت ذات أهمية حاسمة فعلا - ولقد أتيت على ذكر استئصال شلل الأطفال ونادي الروتاري الدولي. وكذلك استفدنا من مجتمع جماعات المؤمنين. واستفدنا أيضا من المنظمات غير الحكومية الأخرى ومن المؤسسة العسكرية ودور أفرادها. وعما

قريب سيستمع مجلس الأمن إلى وزير العمل في الولايات المتحدة، ونحن نحاول أن نلتقي مع شركائنا في أنحاء العالم لكي نقطع التزاما في مجال العمل لمعالجة وباء الإيدز، كما حاولنا أن نفعل في بلدنا.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعبر مرة أخرى عن مدى سروري البالغ لأن مجلس الأمن رفع مسألة الإيدز في أفريقيا إلى هذا المستوى وطرح علينا جميعا التحدي المتمثل في أن نبقي العلاقة بين الصحة والأمن ماثلة أمامنا. وأننا نتطلع إلى العمل مع مجلس الأمن في الأيام والشهور والسنوات القادمة للقضاء على هذا الوباء العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد أثلج صدري أن مدير الصحة العامة في الولايات المتحدة قد شرفنا اليوم بحضوره. وأشكره على التزامه الدقيق بحدود الدقائق الخمس.

المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم بإيجاز شديد، سيدي الرئيس، عن تمنياتنا لكم، وهي تمنيات جديرة بكم. ويتعين علي أن أقول بأنه يشرفني أن أعود إلى هذه الطاولة كدولة غير عضو في مجلس الأمن، وأن أتكلم باسم الوفد البرازيلي في هذه الجلسة الهامة جدا. فإذا تفضلتم وسمحتم لي، أود أن أعرب عن أطيب التمنيات بالنجاح للأعضاء الذين بدأوا فترة عضويتهم، ولا سيما جامايكا، التي حلت محل البرازيل في أحد المقاعد المخصصة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المجلس.

وكما أكد المتكلمون السابقون، فإن مرض الإيدز ينوء بثقله على مؤسسات الدولة في العديد من البلدان الأفريقية، ويقوض هياكل الدعم الأسري التقليدية التي تفاقم من مناخ اليأس والفوضى الذي يميل إلى تأجيج الصراعات. ومع أن الواقع في أفريقيا قد يكون أكثر قسوة مما هو عليه في أماكن أخرى، فإن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على مرض الإيدز يمكن تلمسها في كل مكان. فانتشاره مشكلة عالمية ويجب أن تـُعالج بطريقة شاملة. وأثره في أفريقيا شديد على وجه الخصوص بسبب انعدام الموارد المخصصة للوقاية والعلاج. وما تحتاجه أفريقيا هو تعزيز أدوات التعاون. وبالاضطلاع بذلك، فإن المجتمع الدولي سيساعد نفسه، وليس أفريقيا فحسب.

وما نحن في أمس الحاجة إليه الآن هو التضامن الدولي. والأفارقة لديهم الكثير الذي يقدمونه، بما لهم من خبرات وطنية عديدة ناجحة في مكافحة مرض الإيدز.

والواضح أن تصدي المجتمع الدولي لوباء الإيدز لا يقع ضمن إطار الولاية المحددة لمجلس الأمن. إلا أن مناقشتنا اليوم قد تساعد في إذكاء الوعي على نطاق العالم بالدمار الاجتماعي والاقتصادي الذي ألحقه الإيدز وبالتهديد الأكبر الذي قد يظهر في المستقبل إذا لم تتخذ الإجراءات الفعالة. ومناقشتنا تضع مشكلة الإيدز في أفريقيا في بؤرة الاهتمام الدولي وتؤكد على الآثار المترتبة عليه، التي تتجاوز بكثير مسائل الصحة.

وبالرغم من الدعم الذي قدمته الوكالات المتعددة الأطراف، فإن الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف لا تزال أساسية. وأثناء الثمانينات، استفادت البرازيل من التعاون الدولي وعززت منذ ذلك الحين برنامجها الوطني للوقاية من مرض الإيدز ومكافحته. وعلى المستوى الإقليمي، شاركت البرازيل مشاركة نشطة في آذار/مارس ١٩٩٦، في إنشاء مجموعة أفقية للتعاون التقني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب.

ومساهمة البرازيل في هذه المجموعة، التي تجمع عددا من الدول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تتركز على التدريب وبناء القدرات في مجال تنظيم البرامج المحلية للوقاية من مرض الإيدز وغيره من الأمراض الأخرى التي تنتقل بالاتصال الجنسي ومكافحتها. واستنادا إلى تجربتنا الإقليمية، طورت الحكومة البرازيلية في عام ١٩٩٧، خطة مماثلة للتعاون مع البلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا. وفي عام ١٩٩٩، قام الخبراء التابعون لوزارة الصحة البرازيلية بزيارة كينيا وزمبابوي وجنوب أفريقيا وناميبيا وبوتسوانا بهدف تحديد مشروعات التعاون التي يمكن إنشاؤها بسرعة.

والبرازيل كبلد نام، ليست مانحا رئيسيا. ومع ذلك فقد وضعنا خبرتنا الفنية تحت تصرف الآخرين، وسوف نستمر في العمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومجتمع المانحين في مساعدة

البلدان الثالثة لوقف انتشار الإيدز. وعلاوة على ذلك، تعطي السياسات البرازيلية الرامية إلى التغلب على أسباب الإيدز وآثاره معا مثالا مفيدا للبلدان الأخرى التي تواجه قيودا مماثلة تتعلق بالميزانية.

ويوزع نظامنا الصحي عقاقير مضادة لفيروس نقص المناعة البشرية على جميع المرضى دون مقابل. وقد ساعدت هذه السياسة على تخفيض عدد المرضى الذين يعالجون في المستشفيات.

وفي البرازيل، كانت الحملات العامة القوية من خلال وسائط الإعلام هي العنصر الرئيسي في استراتيجيتنا الوقائية.

ويشكل التعليم ونشر المعلومات المتعلقة بالإيدز أفضل وسيلة لوقف انتشار المرض في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

ومن المثير أن نقارن الآثار المترتبة على الإيدز بالآثار المتخلفة عن الحروب. وما يسمى، بعامل العمر، هو السمة المميزة المشتركة بين الإيدز والحروب، إذ أن الإيدز والحروب يقتضي كل منها تكلفة باهظة هي الشباب، مما يحرم كثيرا من المجتمعات لا من جانب مهم من قوة العمل، وإنما يحرم الآباء المحبين لأبنائهم أيضا. وتكون النتيجة ارتفاع نسبة الأطفال الأيتام من السكان الذين يتوفى عنهم آباؤهم، دون توفير المساعدة الكافية في الغالب. ولو قدر لمناقشتنا أن تساعد على عكس مسار مصير هؤلاء الأطفال التعساء ولو بقدر متواضع، فستكون مهمة تستحق التقدير.

إن أثر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على أفريقيا يصلح لأن يكون تجربة لاختبار قدرة الأمم المتحدة كمحفز للتضامن الدولي وأداة لتحويل الأقوال المفعمة بالمشاعر إلى أفعال ملموسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير مونسيكا على الدعم الذي قدمه لنا في الشهر الماضي عندما أثيرت هذه المسألة أول مرة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أثناء جلسة المجلس اليوم استمعنا إلى جميع أنواع الإحصائيات التي تبعث على اليأس كما سمعنا عن الأعراض والتشخيصات المتاحة المتعلقة بمشكلة الإيدز في أفريقيا. وحان الوقت لنا إذن اليوم لأن نعمل وأن نعمل بحزم باتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة هذه المأساة التي لم يسبق لها مثيل وأن نعكس اتجاه المد ضد الإيدز. ومن ثم فإننا نثني على مجلس الأمن لاستعداده لأن يصبح شريكا آخر في الجهود الشاملة المنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإيدز في أفريقيا، مع التركيز بصفة خاصة على الجانب الأمني للوباء. ونحن على ثقة بأن المبادرة التي اتخذها مجلس الأمن في هذه المرحلة سوف تولد قوة دفع للاستجابة من جانب جميع الجهات الفاعلة على كل الجبهات على المستوى الدولي من أجل مكافحة هذا الوباء، الذي لا يهدد أفريقيا وحدها، وإنما بقية أجزاء العالم أيضا.

واسمحوا لي، بعد قولي هذا، أن أطرح عدة مقترحات عملية تتعلق بالموضوع قيد المناقشة اليوم.

أولا، يعتقد وفدي أن على المجتمع الدولي أن يتصدى لمشكلة الإيدز في أفريقيا بكل ما تنطوي عليه الاستجابة المؤسسية من قوة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب باقتراح الأمين العام المقدم للجمعية العامة في دورتها الأخيرة بأن تنشئ فريقا عاملا يكلف بمسؤوليات منها صياغة شراكة فعالة تستهدف خفض الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا.

وفي القرار الذي نشأ عن ذلك الاقتراح، طلبت الجمعية العامة من رئيسها عقد جلسة تنظيمية للفريق العامل المخصص مفتوح العضوية في موعد لا يتجاوز آذار/ مارس ٢٠٠٠. ونأمل أن يبدأ هذا الفريق العامل في مزاولة أنشطته برصد حالة الإيدز في أفريقيا، ومن ثم تقديم توصيات بناء على ذلك الرصد، بما في ذلك الاقتراح الذي طرحه اليوم زميلي سفير أوكرانيا والمتعلق بالنظر في عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لمشكلة الإيدز.

ويرى وفدي أنه بات من الضروري أيضا أن توسع ولاية الفريق العامل لكي تتضمن استحداث استراتيجية أكثر شمولا وتنسيقا تشمل جميع الجهات الفاعلة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع برنامج

الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب.

ونرحب، من نفس المنطلق، بالتقدم الكبير المحرز في اجتماع الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا المعقود في نيويورك في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. ونتطلع إلى وضع خطة عمل متفق عليها تقدم إلى جميع العناصر المشاركة في أيار/ مايو المقبل.

ثانيا، يقترح وفدي أن ينشئ مجلس الأمن آلية للتعاون الوثيق والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك، وهو المرتكز لتجمع طائفة عريضة من العناصر الفاعلة مكرسة لمكافحة الإيدز. ولتحقيق ذلك الهدف، قد يرغب مجلس الأمن في أن ينظم دورات إحاطة علنية بالاشتراك مع المدير التنفيذي للبرنامج المشترك لكي يبقي الدول الأعضاء على علم بكل ما يستجد بشأن جوانب أزمة الإيدز في أفريقيا بما تنطوي عليه من آثار على السلم والأمن في أفريقيا.

أخيرا، نعتقد أن نطاق وأبعاد وباء الإيدز السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا تستدعي اتخاذ نهج شامل متكامل لا يتطلب المشاركة النشطة فحسب، وإنما أيضا التعاون الوثيق والتنسيق بين المعنيين الرئيسيين، وهم، السكان المحليين، والقادة الأفارقة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمانحون. وتعقيبا على ما أورده نائب الرئيس غور، فإن المبادرات المستقلة لمكافحة الإيدز من جانب مختلف الجهات الفاعلة ينبغي أن تكون أكثر تركيزا وتنسيقا لكي تستفيد إلى أقصى حد من تآزر الجهود والنجاح. ولذلك فإننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نعمل على تعزيز الدور الرائد لبرنامج الأمم المتحدة المشترك إزاء تلك الجهات الفاعلة الهامة بتعزيز ولاية البرنامج وتزويده بموارد أضخم وتعزيز سلطة مديره التنفيذي التنسيقية.

ختاما، نأمل مخلصين بأن تعطي الآراء والاقتراحات التي طرحت في جلسة اليوم قوة دفع تؤدي إلى توحيد الجبهات الدولية المناط بها مكافحة الإيدز في أفريقيا وتساعد على منع انتشار هذا الوباء الوبيل تماما وتهديده للسلم والأمن في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على هذه الاقتراحات الحفازة القيمة، والتي آمل أن نتدبرها جميعا. المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): أود أن أقول إن الأيام الأفريقية في مجلس الأمن صارت تتكاثر بل تتوالد. ففي يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ كانت البداية لتخصيص يوم لأفريقيا بمجلس الأمن. ثم تتابعت، فصارت عدة أيام خلال ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٩ أيضا خصص المجلس عدة جلسات منها جلسة ٢٩ أيلول/سبتمبر، وجلسة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر. وها هو الآن يقرر أن يخصص شهرا بأكمله لأفريقيا.

إن أفريقيا تشكر وتحيي كل من يخصص لها الأيام والأسابيع والأشهر، وهي تستحق حتى السنوات. لكن منذ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عندما خصص المجلس يوما لأفريقيا على مستوى وزراء الخارجية، وحضره رئيس منظمة الوحدة الأفريقية فخامة الرئيس روبرت موغابي آنذاك، ثم العام التالي عندما حضر الرئيس كامباوري، وهذا العام، ما الذي حدث وما الذي تقرر لأفريقيا من خلال مجلس الأمن، بما في ذلك تلك الملفات التي تشكل أكثر من ٦٠ في المائة من عمل مجلس الأمن؟

إن أفريقيا لا تحتاج فقط إلى الكلمات البليغة. كما أن أمراضها أو جراحها لا تداويها النوايا الطيبة. إنها تحتاج إلى عمل. أفريقيا تعرف داءها ودواءها، لكنها لا تقدر على مداواة نفسها نظرا لانعدام أو قلة إمكانياتها على مواجهة هذه الأمراض.

لقد قلت لكم هنا في هذا المجلس وفي هذا المكان يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي، أي سنة ١٩٩٩، عندما خصص المجلس جلسة للحالة في أفريقيا ما يلي:

"١ - اعتماد برنامج دولي عاجل تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تشرف على تنفيذه منظمة الصحة العالمية لمواجهة مرض نقص المناعة [الطبيعية] (الإيدز) علاجا، ووقاية، وتوعية. ولقد بات هذا المرض يهدد القارة بأكملها ما لم تتم مواجهته بجهد دولي سريع وفعال.

"٢ - اعتماد برنامج دولي مماثل للملاريا وغيرها من الأمراض المتوطنة [في أفريقيا].

"٣ - بالإضافة إلى الأمم المتحدة، يتم دعوة الدول والمنظمات الحكومية والأهلية والمؤسسات والشركات والأفراد للتبرع، مالا وعينا وجهدا، لهذا العمل الإنساني، بكل ما في الكلمة من معان". (S/PV.4049، ص ٢٦)

هذه الكلمات قيلت هنا يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي حول أخطر أمراض القارة الأفريقية وهو الإيدز. واليوم أقول لكم صراحة، وهذا هو لسان حال أفريقيا ولسان حال المجموعة الأفريقية بالأمم المتحدة: مجلس الأمن أمام امتحان عسير للغاية. فإما أن تصدر عنه - وقد أضاف إلى اختصاصاته الإيدز - قرارات فعالة وإجراءات عملية تعرف طريقها إلى الواقع، وإلا فسيكون حاله ينطبق عليه المثل العربي القائل "تمخض الفيل فولد فأرا". أرجو ألا تكون ولادة الفيل فأرا. أفريقيا تقبل أن تكون مجالا للمزايدة؛ تخصص لها الأيام، وتخصص لها الأسابيع، ويأتي من يخصص لها شهر، وتتغاضى عن أن تكون حتى موضوعا للدعاية - لا بأس بذلك. ولكن ما النتيجة!

على أعضاء المجلس أقترح أن يأخذ قرارهم بعين الاعتبار ما يتم تداوله في هذه الجلسة، وأن يتضمن، من بين ما يتضمنه، تمويل مكافحة الإيدز في ضوء ما يلي: أولا، تحديد نسبة ما من مساهمات الدول الأعضاء في ضوء نسبة مساهماتها في الأمم المتحدة؛ ثانيا، قيام مجموعة الدول الصناعية السبع بتمويل نسبة معينة تتلاءم مع ثرائها وغناها؛ ثالثا، قيام المؤسسات المالية الدولية أو المسماة بالدولية بالمساهمة بنسبة معينة في التمويل؛ رابعا، قيام الجامعات ومراكز البحوث والشركات والأفراد والمنظمات غير الحكومية بالمساهمة بنسبة معينة؛ وأخيرا، قيام وسائل الإعلام أيضا، في هذه المناسبة، بدورها أيضا في التوعية، وليكن ذلك مساهمة منها بصورة عملية.

وإذا لم يتقرر شيء من هذا القبيل، فإن أفريقيا لن تغفر لمن جعلها موضوعا للمزايدة وللدعاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أبدي تعليقا موجزا؟ أشكرك كثيرا سعادة السفير، على تعليقاتك. وأود أن أبدي إيضاحا موجزا: لقد أشرت إلى قرار لمجلس الأمن. هذه نقطة مشروعة، ولكننا لا نعتزم إصدار قرار أو بيان رئاسي اليوم. ليس هذا غرض هذا الاجتماع الخاص. ولكن فكرتكم، إن كانت تلك هي الحالة، مفهومة جيدا.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): **بادئ ذي بدء**، أود أن أعرب، السيد الرئيس، عن تقدير وفدي العميق لمبادرتكم والتفسير البارع إلى حد كبير للأمن الدولي بأنه يشمل الأمن البشري أيضا في هذه الحقبة التي أعقبت الحرب الباردة. وأثني عليكم لشجاعتكم المثالية وبُعد نظركم لأنكم جعلتم مشاكل أفريقيا التي طال الزمن على إهمالها موضوعا لرئاستكم.

لقد سلط حضور نائب رئيس الولايات المتحدة في الجلسة الافتتاحية هذا الصباح الأضواء على اقتراحات وتدابير والتزامات محددة للغاية، وفي هذا الصدد، أثني كثيرا على جهوده وجهود حكومته في هذا الاتجاه.

ومن المناسب، من عدة أوجه، أن نبدأ هذا التركيز على أفريقيا ببحث الدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي سببه وباء الإيدز، الذي يعد الآن القاتل رقم واحد في أفريقيا. ومن الواضح، أن الإيدز تترتب عليه آثار مفجعة فيما يتصل بالسلم والأمن في أفريقيا. ومنذ بداية الوباء، أصيب بمتلازمة نقص المناعة المكتسب ٥٠ مليون نسمة في العالم أجمع، لقي ١٦ مليونا منهم حتفهم. ومن بين الموتى، ١٢ مليونا أو زهاء ٧٥ في المائة من أفريقيا. ولقي مليونا فرد حتفهم في السنة الماضية وحدها، ويماثل هذا العدد خمسة أضعاف عدد الوفيات بسبب الإيدز في الولايات المتحدة على مدى العقدين الماضيين. وأكثر ما يُذهل، أن ٣٤ مليون نسمة مصابون حاليا بمرض الإيدز، منهم زهاء ٢٣ مليونا، أو نسبة ٦٨ في المائة، في أفريقيا جنوب الصحراء. ولقد كتب محرر عمود خاص، تنشر مقالاته في عدة صحف ومجلات، في مجلة نيوزويك في الأسبوع الماضي ما نصه:

"يصاب بمتلازمة نقص المناعة المكتسب كل دقيقة ١١ شخصا في أنحاء العالم، ١٠ منهم في أفريقيا جنوب الصحراء".

في الخمسينات، كان متوسط العمر المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء ٤٤ سنة، ولقد زاد هذا الرقم، بفضل تحسن مستويات المعيشة إلى ٥٩ سنة. وهذا الرقم آخذ اليوم في الانخفاض بسرعة، وربما يصل قبل نهاية العقد، إلى ٤٥ سنة، ماحيا المكاسب التي تحققت عبر نصف قرن من الزمان. والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء كلها ليس لديها سوى ١٦٠ مليون دولار لمكافحة الإيدز، وإن التحدي الذي تواجهه هذه البلدان هو ببساطة تحد هائل.

إن منشورات برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب تذكر أن أفريقيا لا تزال بؤرة الوباء في العالم. ويبدو أن مناطق معينة أخرى، تكاد تصل إلى مستوى أفريقيا، لا سيما دول الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى التي استقلت حديثا. إن ما يدل عليه ذلك هو أنه لم يعد بالمستطاع تنحية الإيدز كمشكلة أفريقية بحتة. بل أصبح مشكلة إنسانية عالمية، أو بعبارة أصح، مأساة إنسانية عالمية، تثير القلق لدى كل منا، أينما كنا. ومن ثم، تدلل فكرتكم، السيد الرئيس، بتكريس هذا الاجتماع لقضية صحية، الأول في تاريخ مجلس الأمن، على عبقريتكم. وبما أن الإيدز يتسبب في قتل عدد من الأفراد أكبر مما تسببه الحروب، فإنه جدير على وجه التأكيد باهتمام المجلس. ومن المأمول، أن يسترعي هذا الجهد الجديد بالثناء انتباه الضمير العالمي لاتخاذ إجراء، وعلى نحو أكثر تحديدا لإدارة موارد كوكبنا لهزيمة هذا الوباء في عهدنا. وتعالج بلدان كثيرة في أفريقيا، حسبما لوحظ في هذا الصباح، هذه المشكلة بصورة مسؤولة. بيد أنها تحتاج إلى الاعتراف بجهودها، وإلى المزيد من المساعدات والدعم على الأجل الطويل.

من الغريب أن أفريقيا لا تستطيع أن تعتمد على العقاقير المثيرة للدهشة التي أدت إلى تقليل الوفيات في البلدان الغنية، لأن تلك العقاقير تكلف ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ دولار للشخص في السنة، في حين أن البلدان الفقيرة، التي تتحمل أكبر أعباء الإيدز، لا تستطيع أن تنفق أكثر من ٢٠ دولار للفرد في السنة. ولا تكمن الإجابة فقط في تخفيض كلفة العلاج، بل أيضا في توفير البنية الأساسية الصحية اللازمة، فضلا عن الاستثمارات لتطوير لقاح رخيص يقدم بسهولة. ولكن يظل هذا اقتراحا طويل الأجل.

إننا نبدأ الألفية الجديدة بأكبر عدد من الفقراء شهده العالم على الإطلاق، ونحن في خضم من الوفرة، تغمرنا الموارد. ومن سكان العالم الذين يبلغ عددهم حاليا ٦ مليارات نسمة، فإن ١,٣ مليار، أو نحو ٢٠ في المائة منهم، يعيشون دون مستوى الفقر المدقع، حيث يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم؛ و ٢,٨ مليار، أو نحو ٥٠ في المائة، يكابدون من أجل العيش بأقل من دولارين في اليوم. ومن الواضح أن عدم المساواة قد تضاعف على نحو هائل. ويفتقر معظم الأفريقيين إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمة التي تتبدى في أشياء مثل المياه النظيفة، والمرافق الصحية، والخدمات الصحية، والتعليم - مما يؤدي إلى الانتشار المفرط لمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا. والحقيقة أن خطر فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يكمن في فقر القارة. وبالتالي، في عصر يتسم بانخفاض تدفقات الموارد الدولية من أجل حاجات أفريقيا الإنمائية، فإن ما يثير القلق هو أن خطر الإيدز قد يستمر في تدمير أهم موارد القارة، ألا وهو رأس المال البشري الشحيح فيها.

وتقتضي مكافحة الإيدز نهجا أكثر شمولا. ويجب أن نحسن المجتمعات والمؤسسات والاقتصادات للقضاء على الفقر، الذي يسبب معظم علل أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، سيقتضي القضاء على الإيدز أو احتواؤه اتخاذ خطوات ملموسة للوقاية والمداواة والعلاج. إن الدكتورة برونتلاند، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، تلاحظ بحكمة أنه:

> "في حين أن الوقاية هي أكثر استراتيجية مبشرة بالخير فيما يتعلق بمواجهة وباء الإيدز على المدى الطويل، لا يسعنا أن نتجاهل أن ملايين البشر متضررون اليوم. ومن أجلهم يجب أن نبذل جهدا أكبر بكثير لزيادة الوصول إلى الرعاية الصحية والدعم، بما في ذلك المضادات الحيوية زهيدة الثمن التي يمكن أن تضيف شهورا عديدة إلى حياة الناس المصابين بالفعل بمرض الإيدز، وإلى أساليب العلاج المسكنة التي يمكن أن تساعد في زيادة راحة المرضى وتخفيف معاناتهم، والى الدعم النفسي والاجتماعي للمرضى وأسرهم".

وختاما، أود أن أقول إن سبب الإيدز في أفريقيا ليس الفقر وحده، ولكن يكاد يكون كذلك بالمستويات الحالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل منغوليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد انخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أيضا أن يعرب عن التقدير لكم، يا سيادة الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة للمجلس بشأن هذه المسألة. ونحن نعتقد أن هذه المسألة، خاصة الآثار العميقة التي تخلفها ليس على فرادى الدول وحسب وإنما على السلم والأمن الدوليين عموما، تتطلب أن ينظر المجلس فيها دون إبطاء. ونعرب أيضا عن التقدير

والشكر لنائب رئيس الولايات المتحدة وللأمين العام، والى ممثلي وكالات الأمم المتحدة، على إحاطاتهم الإعلامية ومساهماتهم في المجلس.

ويتفق وفدي تماما مع المتكلمين السابقين في أن تفشي الأمراض المعدية، لا سيما انتشار أكثر الأمراض المعدية فتكا مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، عبر القارة الأفريقية خاصة، قد أصبح الأمر الأكثر إزعاجا بين مسائل الأمن البشري التي تواجه العالم اليوم. وأصبح بالفعل مسألة أمنية بالمعنى العام.

ومنذ ظهور الحالات الأولى من الإيدز في عام ١٩٨١، تسبب هذا المرض في وفاة قرابة ١٤ مليونا من الرجال والنساء والأطفال في جميع أرجاء العالم. وبحلول عام ١٩٩٨، كان هناك أكثر من ٣٠ مليون نسمة مصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، حيث يوجد ٢٣ مليونا منهم في أفريقيا. ويقدر أن ٨٧ في المائة من أطفال العالم المصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية يعيشون في أفريقيا. وتوضح الإحصاءات أيضا على نحو معبر أن في أفريقيا وحدها، التي لا يسكنها سوى ١٣ في المائة من سكان العالم، هناك نحو ٧٠ في المائة من حالات الإصابة بالإيدز في العالم. وهذه البيانات والبيانات الأخرى المثيرة للقلق التي ذكرت من قبل تتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي وإيجاد السبل الكافية الفعالة للسيطرة على هذا المرض الفتاك ووقف انتشاره.

وطوال عام ١٩٩٩، قام المجتمع الدولي، بما فيه هذا المجلس، بإيلاء اهتمام متزايد لمسألة توطيد السلم والأمن، فضلا عن تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا. وثمة تسليم آخر بأن السلم والأمن في العالم مترابطان وبالتالي لا يمكن كفالتهما ما لم يعم السلم والازدهار القارة الأفريقية أيضا. والتصدي لمسألة الإيدز عنصر هام في ذلك، حيث أن السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا لن يتحققا بدون مكافحة الإيدز على نحو فعال وحماية سكان القارة بأسرهم ووقايتهم من هذا المرض الذي يهدد حقا أسس الأمن البشري نفسها.

ونحن نتفق مع الرأي القائل أن الآفة التي يمثلها هذا الوباء لا يمكن استئصالها أو الوقاية منها إلا ببذل جهود مشتركة، بمشاركة نشطة من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية.

ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في مساعدة الحكومات والشعوب على مكافحة هذه الآفة التي تنمو بسرعة، وينبغي لها أن تضطلع بذلك الدور. ومن الجلي أن أحد الأسباب الجذرية لتفشي هذا المرض بسرعة يرتبط مباشرة بالفقر. ويؤكد ذلك أن ٤٤ في المائة من الأفريقيين، و ٥١ في المائة ممن يعيشون في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، وهي منطقة من أشد المناطق تضررا من الإيدز، يعيشون في فقر مدقع. وبالتالي يرى وفدي أن البرنامج الموسع للمساعدة الإنمائية واستئصال الفقر الذي يوفره المجتمع الدولي للبلدان الأفريقية يجب أن يرتبط مباشرة بالبرنامج المكثف للمساعدة الذي يرمي إلى تعزيز التثقيف، لا سيما التثقيف الصحي، فضلا عن الرعاية الصحية.

ويشارك وفدي الآخرين في حث الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها ذات الصلة على اتخاذ تدابير حاسمة لمواجهة هذا التحدي على النحو الصحيح. ونحث أيضا الهيئات المالية الدولية على أن تزيد الموارد الرامية إلى مساعدة البلدان الأفريقية، بدلا من أن تخفضها. ونحن نعتقد أن التدابير الوقائية الفعالة يجب أن تدعم بتكثيف أعمال البحث بهدف القضاء على هذه الآفة وإلحاق الهزيمة بها.

وفي الختام، أود أن أكرر مرة أخرى الإعرب عن دعمنا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى كسر جدار الصمت الفعلي الذي يحيط بهذه الآفة، والى اتخاذ خطوات فعالة لوقف تفشي هذا المرض المميت ولعكس اتجاهه في أقرب وقت. وآمل أن تسهم مناقشة اليوم في المجلس ومناقشات المتابعة بطريقة عملية في تحقيق نتائج ملموسة في المعركة من أجل القضاء على هذه الآفة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم على ملاحظاتكم الرقيقة جدا. ومرة أخرى، أود أن أطلب إلى المتكلمين التكرم بقصر بياناتهم على خمس دقائق.

وأطلب الآن إلى وزيرة الصحة في ناميبيا - التي ظلت جالسة تصغي باهتمام شديد هنا طوال اليوم إلى بيانات دامت سبع ساعات وهي الوحيدة من بين وزراء الصحة هنا التي بلدها عضو في مجلس الأمن - أن تتفضل بالإدلاء ببعض الملاحظات المقتضبة والمحددة لمصلحتنا

جميعا، ولكنني أشدد على كلمة "مقتضبة" يا معالي الوزيرة.

الدكتورة أماتيلا (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): إنني سأتوخى الإيجاز في ملاحظاتي بالتأكيد. وليس لدي سوى ثلاث نقاط أثيرها هنا.

وأنا لا أريد أن ينشأ انطباع لدى البعض بأن الحكومات الأفريقية تقف دون أن تحرك ساكنا بشأن هذه المسألة. وقد أثبتنا أن الحكومات بذلت جهودا جادة، وجادة جدا لمكافحة آفة الإيدز.

وبطبيعة الحال، كما ذكرنا، لا يمكننا أن نتحمل نفقة العقاقير، إلا أننا نبذل جهودا كبيرة ترمي إلى الوقاية. وهناك وعي كامل في مجتمعاتنا، فنحن لا نجلس في انتظار قدوم الآخرين لكي يؤدوا العمل بدلا منا.

إنها مسألة شراكة. ففيروس نقص المناعة البشرية ليس مشكلة أفريقية فحسب؛ فنحن، بوصفنا شركاء، يمكننا أن نعمل معا في الواقع لكي نكافح الإيدز بوصفنا أمة، تماما كما نكافح أي مرض يصيبنا، مثل الطاعون - وكما نكافح شلل الأطفال، وكما كافحنا الجدري. وأعتقد أن هذا ما نطالب الحكومات الأخرى بأن تفعله، فيجب ألا تعتقد أن الحكومات الأفريقية لا تتحمل المسؤولية ولا تقوم بأي عمل. هذه ليست القضية. فنحن نبذل جميعا جهودا كبيرة بشأن هذه المسألة.

وثانيا، أود أن أؤكد من جديد الحاجة إلى اللقاحات. وأود أن أطلب إلى الباحثين أن يدخلوا المجموعة الفرعية جيم أيضا عند بحثهم للقاحات، وهي المجموعة الموجودة في منطقتنا في الجنوب الأفريقي. وأعتقد أن اللقاحات التي يعملون على اختبارها لا تتضمن إلا المجموعتين الفرعيتين ألف وباء، إذا كانت المعلومات التي وردت لنا في لوساكا في الأشهر الثلاثة الأخيرة صحيحة. إنني أريد اللقاحات، ونطلب أن يكون ثمن هذه اللقاحات في متناول كل فرد، وبخاصة لنا في أفريقيا. فيجب ألا تكون اللقاحات باهظة الثمن، مثل العقاقير المضادة للفيروس، التي لا يمكننا أن نتحمل ثمنها. وأرى أنه ينبغي لنا أن نبذل جهدا كبيرا لكي تكون هذه اللقاحات في متناول شعبنا.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد أنه بينما نحاول أن نعالج المصابين بالمرض، ونحن نعالج الأمراض التي تنتهز فرصة نقص المناعة، كما نعالج الأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، من المهم أن نواصل برامجنا التعليمية. كما أننا نستهدف المدارس بغية وقف الإصابات الجديدة، حيث أنه لا يمكننا أن نعمل الكثير لمساعدة من أصيبوا فعلا بالمرض. وأرى أنه يجب تدعيم البرامج في المدارس. وقد طلبنا إلى وزارة التعليم أن تدخل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءا من مناهجها الدراسية.

وأود، باسم وفد بلادي والوفود الأخرى، أن أشكركم مرة أخرى، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لكي تناقش قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هذه في نهاية المطاف في هذا المجلس، ويجب ألا تكون هذه المرة الأخيرة. فإنني أرى أنه ينبغي لنا أن نواصل الكفاح معا. ويثلج صدري ما أسهم به كل من تكلم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزيرة الصحة في ناميبيا، وأرجو أن تنقل تقديرنا لحكوماتها في ويندهوك التي بعثتها إلى هنا اليوم، وأعرب عن تقديرنا لها لقيامها بهذه الزيارة الطويلة. وآمل أن تنقل إلى الشعوب الأفريقية وإلى زملائها من الوزراء الأفارقة ما تتصف به جلسة اليوم من طابع تاريخي لم يسبق له مثيل.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بأخلص تهانئنا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويود وفد إندونيسيا أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن تقديره لكم ولأعضاء المجلس لإجراء هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ونثني كذلك على شكل النقاش الجاري اليوم، الذي يعزز إمكانية مواصلة اشتراك الدول الأعضاء من غير الأعضاء في المجلس في القضايا قيد النظر في مجلس الأمن. وبالمثل، نتطلع إلى تطبيق هذا الشكل على مناقشة القضايا الحاسمة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وترحيبا بهذه المناقشة المفتوحة بشأن قضية أثارت اهتماما وانشغالا على نطاق واسع، تجدر الإشارة إلى أن مرض الإيدز، وبخاصة في أفريقيا، معقد ومتعدد الأبعاد. وهناك حاجة إلى أن يعالجه المجتمع الدولي على الفور.

ومن المؤكد أنه ليس في وسع أية حكومة أن تتولى الاستجابة بمفردها في هذه المرحلة. وفي هذا الصدد، كانت هذه القضية أيضا محور اهتمام هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. ولا شك في أن المناقشة التي يجريها المجلس اليوم ستعزز النهج المتعدد الأبعاد لمعالجة هذه القضية ضمن المساعي المتواصلة للتغلب على آثارها المدمرة.

وقد أكد الأمين العام أن الكفاح من أجل إحلال السلم والأمن في أفريقيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي والتنمية. وفي غياب التقدم الاقتصادي - الاجتماعي المستديم، هناك شك في إمكان كفالة السلام والاستقرار الدائمين. وكما يؤكد التقرير أيضا، فإن منع الصراعات وبناء السلم بعد انتهاء الصراع لا طائل من ورائهما إلا إذا كان في استطاعتهما أن يساعدا المجتمع على التطور.

وما لم يجر إثباته بجلاء أو الاعتراف به على نطاق واسع هو أثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلم والأمن. ورغم أن هناك قدرا ضئيلا من الدراسات المباشرة عن أثر الإيدز على الاستقرار والأمن في أفريقيا، فإن الكثيرين يعتقدون أن الآثار المدمرة لهذا المرض على نسيج المجتمع واضحة من تلقاء نفسها. وفي نفس الوقت، من المعترف به تماما أن الحرمان والفقر من المصادر غير العسكرية للصراع وعدم الاستقرار. وبالتالي، فإن الصلة بين الإيدز والأمن صلة موثوق بها. ويمكن أن نرى بوضوح أن الوباء الواسع الانتشار الذي يدمر الكثير من البلدان الأفريقية في الوقت الحالي لا يؤثر على التنمية فحسب، بل يشكل مصدرا دائما لعدم الأمن وعدم الاستقرار السياسيين.

ووفقا للإحصائيات المتاحة، يبدو أن الفقراء، ومدمني المخدرات، والمهملين، بمن فيهم النساء، هم أكثر الأشخاص ضعفا. وما يشكل شاغلا ضخما هو الأعداد المتزايدة من الأطفال الرضع والأطفال الذين يصابون بالإيدز ويلقون حتفهم بسببه. ونظرا لزيادة تكلفة توفير الخدمات الصحية في كثير من البلدان، فإنه يستحيل بعد الآن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية.

ولمعالجة هذه الأزمة المعقدة والمتغلغلة في أفريقيا، يعتقد وفد بلادي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يلتزم التزاما مخلصا باستئصال هذه الآفة من خلال نهج إنمائي. وينبغي تلبية الاحتياجات الصحية لأفريقيا عن طريق التقاسم الدولي للأعباء. ومع ذلك، ندرك جميعا الطريق الوعر الذي ينتظرنا، حيث أن الموارد المالية والبشرية اللازمة للتصدي لهذا الوباء قاصرة بشكل مفجع، سواء على الصعيدين الوطني والدولي. ومع ذلك، فما يبشر بالخير هو النهج المتعدد القطاعات لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المشمول برعاية الكثير من هيئات الأمم المتحدة، والذي يوفر تنسيقا فعالا على نطاق المنظومة. وعلى ضوء هذا، يلزم الأخذ على الفور بنهج منسق، متعدد القطاعات، تدعمه موارد كافية.

وختاما، يود وفد بلادي أن يتشاطر الرؤيا بأنه ينبغي لنا جميعا أن نسعى إلى العمل على تحقيق عالم خال من الكارثة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل، وهي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ عالم يخفض فيه تخفيضا كبيرا انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ويتوفر فيه العلاج بتكلفة يمكن تحملها؛ ويخفض فيه بشدة الضعف الفردي والجماعي تجاه هذا الوباء؛ وتخفف فيه إلى حد كبير الآثار الضارة لهذا المرض على الأفراد، والمجتمعات، والأمم؛ ويحطم فيه إلى الأبد جدار الصمت المحيط بهذا المرض، مما يخفض بشدة من الوصمة والانكار اللذين يعرقلان التوصل إلى حل. وتعتقد إندونيسيا أنه لا يمكن تحقيق هذه الرؤيا إلا من خلال الشراكة، ولهذا نؤيد التوصية بأنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشجع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جهوده الرامية إلى استحداث استراتيجية عالية على أساس هذه الرؤيا المشتركة. وأعتقد مخلصا أنه لا يمكن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنجاح في أفريقيا، وتعزيز التنمية بنجاح، وكفالة السلم والأمن بنجاح إلا من خلال هذا النهج المتعدد القطاعات، الذي تعززه الشراكة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على تعليقاته التي أقدرها تقديرا عظيما.

يبقى على القائمة ١٢ متكلما في الجزء الختامي من هذه الجلسة. وقبل أن نواصل القائمة، أود أن أدعو الدكتور بيتر بيو إلى الاستجابة باسم البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى ما استمع إليه اليوم حتى الآن، مع الاحتفاظ بحقه،

بطبيعة الحال، في الإدلاء بأية تعليقات إضافية بعد استماعه إلى المتكلمين الباقين.

الدكتور بيو (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للإدلاء بالقليل من نقاط المتابعة الموجزة جدا. وكما ذكرتم، فإنني أتكلم باسم جيم ولفنسون، ومارك مالوك براون، وشركاء برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأرى أن هناك فرصة عظيمة متاحة لنا، وأود أن أؤكد للمجلس عزمنا الجماعي على الاضطلاع بدورنا. واستجابة لطلباتكم المحددة، السيد الرئيس، ولطلبات أعضاء مجلس الأمن، سنتابع ست نقاط محددة على الأقل.

أولا، يجب علينا أن نفي بالتزامنا المنبثق عن الاجتماع الذي عقده الأمين العام في ٦ كانون الأول/ديسمبر بشأن الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، بالتوصل إلى اتفاق، بحلول شهر أيار/مايو، فيما بين الحكومات الأفريقية والحكومات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بشأن خطة محددة من أجل تكثيف وتعبئة رئيسيين للتصدي للوباء في أفريقيا.

ثانيا، استجابة لطلبكم المحدد، سيدي الرئيس، ولطلب الممثل الدائم للمملكة المتحدة، سنكفل أيضا وجود تنسيق منهجي بين تطوير هذه الشراكة ومجلس الأمن.

ثالثا، سنعمل مع رئاسة مجلس الأمن، في متابعة هذا الاجتماع، على بحث تفاصيل الأسلوب الملائم والمنتظم الذي ينبغي به تنفيذ هذه المتابعة مع مجلس الأمن.

رابعا، استجابة لطلب الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة وفرنسا، سنعمل على تكثيف جهود المقاصة داخل الأمم المتحدة، وضمان تدفق المعلومات الحالية إلى جميع الدول الأعضاء بشأن الاستجابة الدولية، وسنوافي المجلس بتقرير في غضون شهر واحد.

خامسا، سنطرح أيضا خلال شهرين خطة شراكة محددة للتصدي لمشكلة الإيدز في حالات الطوارئ، وفي الخدمات الموحدة.

وأخيرا، سيسعدنا كثيرا أن نتابع كتابة، كما طلب منا، الأسئلة التي يثيرها فرادى أعضاء مجلس الأمن.

هذه خطوة جريئة اتخذها مجلس الأمن اليوم، وأتمنى لنا جميعا حظا موفقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطلب إلى جميع الممثلين الحاضرين في هذه القاعة أن يبلغوا ممثليهم الدائمين غير الموجودين هنا، بالتعهدات الستة التي استمعنا إليها توا من رئيس برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأطلب إلى الأمين العام المساعد أن يوجه إليها عناية الأمين العام وغيره.

وآمل أن يعني ذلك بداية تعاون متعمق ومعزز بين مختلف العناصر في أسرة الأمم المتحدة. وأثني على الدكتور بيو لمشاركته اليوم، ويحدوني الأمل في أن نراه مرة أخرى في مجلس الأمن في المستقبل. والشيء نفسه بالطبع، ينسحب على مارك مالوك براون.

المتكلم التالي ممثل كوبا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): تأمل كوبا في أن تسهم هذه المناقشة في تعبئة المجتمع الدولي لكي يبذل جهودا متكاملة لمساعدة أفريقيا، وأن تساعد الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة على تذليل العقبات التي تؤثر على تنفيذها لولاياتها وبرامجها. وستكون هذه المناقشة مثمرة إذا ساعدت، من حيث الجوهر، في ترجمة إرادة البلدان الصناعية إلى واقع، وفي تخصيص الموارد.

ولا ينبغي للرأي العام أن يفترض أن الأمم المتحدة اكتشفت لتوها مدى خطورة هذا الوباء في أفريقيا. فالجهل ليس هو السبب في تقاعسها. وبوجه عام، لا توجد بيانات أو أفكار جديدة. وانتشار الوباء والنتائج التي نشهدها سبق التنبؤ بها قبل سنوات. وفي مناقشة أجريت هنا بالتحديد في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، تم تناول هذه المسائل، رغم أنه لم يحرز بشأنها أي تقدم ظاهر.

ونحن نفهم بإحساس عميق ومؤلم حقيقة أنه لن تكون هناك حلول دون وجود تنمية اقتصادية. وسيتعين أن تنفق أفريقيا أكثر من ٥٧ مليار دولار سنويا لمجرد

توفير مضادات الفيروسات الرجعية للمرضى الحاليين، ولو اتبعت الخطط الدوائية التي تأخذ بها البلدان المتقدمة النمو، لزادت التكلفة على ٢٥٠ مليار دولار. وأفريقيا اليوم يمكنها بالكاد أن تنفق على الصحة ١٠ دولارات للفرد، وهذا يشكل، في بعض البلدان، تُسع تكاليف خدمة ديونها.

إن أربعة وأربعين في المائة من الأفارقة - أي أكثر من نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء، يعيشون في حالة من الفقر المدقع. وثمانية ملايين من اللاجئين الأفارقة نادرا ما يحصلون على أي رعاية أو موارد. ويتسم بنفس القدر من الخطورة وباء الملاريا، وموت الملايين من الناس بسبب الجوع والأمراض التي يمكن الشفاء منها أو التي يمكن الوقاية منها. وفي كل عام يموت ٤,٧ ملايين أفريقي من جراء الأمراض المعدية والأمراض الطفيلية - أي أكثر ٩٢ مرة من عدد الوفيات التي ترجع إلى نفس السبب في أوروبا الغربية. ومن المتوقع أن يهبط متوسط العمر المتوقع إلى ٤٥ سنة. وأكثر من ثلث البلدان الأفريقية، إما في حالة صراع أو خرج لتوه من حالة صراع.

وفي عام ١٩٩٨، تلقت أفريقيا أقل من ٥ مليارات دولار في شكل استثمارات أجنبية مباشرة - أي ٣ في المائة من الإجمالي العالمي. وبلغ العجز في حسابها الحالي ١٦ مليار دولار، أي ما يزيد على ثلاث مرات عما كان عليه في العام الماضي. وزاد عبء الدين ٣٥٠ مليار دولار، أي أكثر بثلاث مرات من قيمة صادرات أفريقيا من السلع والخدمات. وفي الوقت ذاته، لا تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من ٠,٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو.

وستكون التنمية مستحيلة، ولن تتأتى حلول هيكلية أو دائمة لمشكلة الإيدز في أفريقيا، ما لم يتغير النظام العالمي الجائر الذي لا يطاق، والذي نعاني اليوم تحت وطأته. ومن الضرورة الحتمية الاهتداء إلى حلول مسكنة للوباء، من خلال جهود المجتمع الدولي المتكاملة. أما الموارد المطلوبة فلا يمكن أن تسهم بها إلا البلدان المتقدمة النمو التي تتحكم في ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، و ٨٢ في المائة من الصادرات، و ٦٨ في المائة من الاستثمارات، و ٧٤ في المائة من الهواتف. والإيدز في أفريقيا، مثل الجوع، مشكلة تتعلق بالتخلف، وليس مشكلة أمنية.

ومن الضروري أن تمضي وفقا للحقائق. وكوبا تؤكد من جديد اقتراحها بإنشاء مشروع تعاوني عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية والوكالات والصناديق الأخرى لأفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، لمواجهة مشكلة الإيدز في جملة المشاكل الصحية الأخرى التي تعلن كوبا استعدادها للمساهمة فيها بالموظفين الطبيين دون مقابل.

كما تؤكد كوبا من جديد اقتراحها بأن تقدم بالمجان جميع الموظفين الطبيين المطلوبين لشن حملة صحية متكاملة وطارئة في الجزء الشمالي من أفريقيا جنوب الصحراء. ونقترح أن توفر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والبلدان المتقدمة النمو لهذه الحملة الحد الأدنى اللازم من الموارد، وأساسا من الأدوية والمعدات الطبية.

وبطبيب واحد وأملاح الإماهة الشفوية التي لا تكلف أكثر من بضعة سنتات، يمكن إنقاذ حياة طفل. والشعب الكوبي سيقدم هذا الطبيب، بنفس المشاعر التي تجعله يرتجف اليوم ويكافح من أجل مصير طفل واحد من أطفاله يجري احتجازه اليوم في الولايات المتحدة بصورة تعسفية وغير قانونية.

وهذا الجهد يمكن تنفيذه عمليا، ولا يحتاج إلى الكثير من الموارد. وما فتئت كوبا تضطلع بهذا الجهد من تلقاء نفسها، وفي حدود إمكاناتها، ولديها الآن، في ١١ بلدا، ٤٣ فريقا طبيا لتوفير الرعاية لأكثر من ١٠ ملايين شخص. ويجري في الوقت الراهن توسيع هذا التعاون. وقد أنشئت جامعة أمريكية لاتينية للعلوم الطبية، مع توقع أن يقيد بها ٦ ٠٠٠ طالب. وتتخذ خطوات لانشاء كليات طب مزودة بأساتذة كوبيين، في بلدين أفريقيين. ويجري حاليا شن حملة تحصين في هايتي. وجميع المنح الدراسية الجامعية ستقدم مجانا للبلدان الكاريبية.

وهناك مئات من الشبان الأفارقة يدرسون في كوبا حيث تخرج قرابة ٢٧ ٠٠٠ من المهنيين والفنيين، وتدرب أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص. وفي مجال الأطباء وأطباء الأسنان وحده، تخرج ١ ١٦٥ طبيبا. وقد خدم أكثر من ٨٠ ٠٠٠ مشارك من الكوبيين المدنيين في أفريقيا، من بينهم حوالي ٢٥ ٠٠٠ عملوا في مجال الرعاية الصحية.

ومع توفر الإرادة السياسية والبرامج الاجتماعية الفعالة واستغلال الموارد، وإنشاء نظم صحية وتعليمية فعالة وشاملة للسكان كافة، ومع التمسك بالانصاف في توزيع الثروة، يستطيع بلد صغير وفقير ومحاصر، مثل كوبا، أن يبرز تجربة ناجحة في معالجة مرض الإيدز والسيطرة عليه.

منذ عام ١٩٨٦ وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تم الابلاغ عن ٦٧٦ ٢ شخصا ممن ثبت أنهم يحملون الفيروس، و ٠٠١ ١ من مرضى الإيدز، و ٦٩١ حالة وفاة متصلة بالإيدز. وقد انتشر الوباء ببطء، وهو لا يعد من الأمراض التي تنتقل سريعا بالعدوى. والمصابين به بين السكان من الفئة العمرية ١٥ إلى ٤٥ سنة لا تتعدى ٠,٠٣ في المائة.

وجميع الكوبيين المصابين بالإيدز يتمتعون برعاية دقيقة وشاملة، وبتغطية طبية واسعة، وبالتفهم والتضامن الإنساني، وبالحق في السرية؛ والاحترام التام لحياتهم الخاصة. ولا يجري التمييز ضدهم؛ ويضمن حقهم في العمل، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية. ويتم هذا بشكل عام من خلال علاج حديث دون الإقامة بالمستشفيات. كما يحترم وضعهم القانوني، ويكفل لهم التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم وممارستها. والتربية المتصلة بالصحة فعالة وشاملة. والمشروع الكوبي للتحصين ضد الإيدز، الذي يمر الآن بمرحلة التجريب الاكلينيكي على الكائنات البشرية، هو من بين أكثر المشاريع تقدما على مستوى العالم. ولعل تجربتنا التي نقدمها هنا بكل تواضع، تشكل فرصة لإثبات أن هذا الجهد مجدي وممكن تطبيقه عمليا.

على الأمم المتحدة أن تتصرف. وينبغي للجمعية العامة أن تضع سياسات وولايات من أجل جهد عاجل متكامل يبذل في أفريقيا، سواء عن طريق الدورة الاستثنائية التي اقترحت اليوم أو غير ذلك. ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات، والصناديق والبرامج يجب أن تتخذ إجراء فوريا. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في وسائل توفير تنسيق فعال.

وإذا ما تجلى ضمير البشرية الأعمال التي تقوم بها الحكومات، وإذا ما شاركت العناصر الفاعلة الرئيسية الدولية بطريقة مسؤولة، وإذا ما تصرفت البلدان المتقدمة النمو بطريقة تتسم بالإيثار على النفس، وإذا كان مفهوما أنه لن يكون هناك سلام أو تنمية دون سلام وتنمية في أفريقيا وأنه في عالم معولم، المستقبل الوحيد الذي يمكن بناؤه هو المستقبل المشترك، فعندئذ سيكون الكفاح ضد الإيدز ممكنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوبا على إسهامه القوي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل إيطاليا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فينتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن إيطاليا، إذ تتكلم أيضا بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ترحب بمبادرة الرئاسة الأمريكية لمجلس الأمن، التي توسع فكرة انعدام الأمن واستجابة المجتمع الدولي بفتح جدول أعمال هذه الهيئة، مع أولوية واضحة تمنح للتحديات الآخذة الظهور من القارة الأفريقية، في السياق الأوسع لمبادرات الأمين العام والجمعية العامة ذات الصلة الخاصة بأفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن البيان العام الذي أدلى به رئيس البنك الدولي صباح اليوم يوفر تأكيدا واضحا رسميا للحاجة الى وضع استراتيجية دولية متكاملة، أكدتها المبادرة الحالية.

من الواضح أن إيطاليا تنضم الى البيان الذي أدلت به الرئاسة البرتغالية للاتحاد الأوروبي. ولذلك، فإن شأني شأن عدد من الممثلين الدائمين من دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي الذين أخذوا الكلمة فعلا - سأقصر ملاحظاتي على تعليقات وبيانات فعلية قليلة بشأن إسهام محدد تخطط إيطاليا للقيام به عام ٢٠٠٠ في إطار الشراكة الدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في أفريقيا.

المبادرة الإيطالية تقوم على مجالين محددين للسياسة: الأول، خبرة إيطاليا نفسها كبلد ظل مشاركا مع بلدان أفريقية لعقود في تعاون إنمائي ومساعدة إنمائية رسمية، وبشكل خاص في مجالات تتعلق بالصحة، والتعليم العلمي، والبيئة؛ وثانيا، التدفقات الكبيرة للعمال الأفريقيين المهاجرين الذين انتقلوا الى بلدنا في السنوات العشر الماضية التي عززت صلاتنا بأفريقيا.

واستراتيجيتنا المتكاملة الخاصة بدعم الجهود الوطنية للبلدان الأفريقية تقوم على المعرفة العلمية وطرق المداواة التي استحدثت في بلدي عن طريق تخصيص مبلغ سنوي من الموارد يقدر بحوالي ١٦٣ مليونا من الدولارات منذ ١٩٩٣ في مجال البحوث والاتصالات ذات الصلة التي تقوم بها مؤسسات إيطالية، وهيئات أكاديمية ومستشفيات متخصصة. واستراتيجية التعاون هذه ستركز أساسا على إجراءات الوقاية عن طريق برامج التحصين بالأمصال. والتعليم وحملات الاتصالات، في المدارس، وأماكن العمل ووسائط الإعلام، وأعمال المسح المتعلقة بعلم الأوبئة؛ وخفض معدل نقل العدوى عن طريق الحمل؛ وتقديم المساعدة الى الأيتام والأسر المتأثرة بالفيروس أو بالإيدز؛ وبناء القدرات؛ والتدريب الشخصي؛ ودعم البحوث.

إن القدر الشامل لمساهمة إيطاليا المالية لمكافحة وباء الإيدز في أفريقيا ستكون حوالي ٢٠ مليونا من الدولارات في عام ٢٠٠٠، وستوزع عن طريق برامج متعددة الأطراف وثنائية. وستقدم مساهمة قدرها ٨ ملايين دولار الى منظمة الصحة العالمية، بالإضافة الى صرف مليونين من الدولارات الى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس والإيدز. وعلاوة على ذلك، ستنظم مساعدة ثنائية طارئة تقدر بحوالي ٥,٥ من ملايين الدولارات في أكثر البلدان تأثرا. وأخيرا، نتوخى إنفاق حوالي ٤ ملايين من الدولارات، على أساس ثنائي لبرامج دون إقليمية معينة لمنطقة البحيرات الكبرى، في بوروندي، ورواندا، وأوغندا. وسنسعى - حيثما كان ذلك ممكنا - الى إشراك منظمات غير حكومية وتجمعات إيطالية محلية من أجل المساعدة على بناء ودعم نهج جماهيري.

إننا مدينون للشعب الأفريقي المتأثر بهذا الوباء باستخدام كل الوسائل الممكنة لنهزم الوباء، دون تجاهل أو إنكار المشاكل الخطيرة الأخرى التي تؤثر على القارة الأفريقية في المجالات ذات الاحتياجات الأساسية، الفقر، والبيئة، وتمويل البنيات الأساسية والتنمية، التي تتفاعل مع هذه المحنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتذر سيدي السفير - لعدم البدء بالترحيب بكم في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن. وأنا أعلم أن هذه هي المرة الأولى التي تظهرون فيها، أيها السفير فينتو، هنا. ونحن نرحب بكم، ومسرورون بوجودكم بيننا.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل نيوزيلندا، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ التالية أسماؤهم: استراليا، بابوا غينيا الجديدة، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، فانواتو، فيجي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، نيوزيلندا. وبالرغم من طول القائمة، فإن بياننا قصير جدا.

إننا نرحب بتركيز مجلس الأمن على مسألة الإيدز وأثرها على السلم والأمن في أفريقيا. ونحن نؤيد أيضا توسيع مشاركة غير الأعضاء في عمل هذا المجلس.

إن حجم وشدة وباء الإيدز الكبيرين في أفريقيا يستحقان اهتماما عاجلا. وانتشار المرض في المنطقة، إن استخدمت كلمات المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، لا يقل عن كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل، إذ يقوض التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ويحتاج الى استجابة ذات أبعاد طارئة.

إن الأمين العام يعترف في تقريره بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318) بأن الإيدز وأزمة الصحة العامة اللذين يواجهان أفريقيا لهما آثار خطيرة على التقدم الاقتصادي والاجتماعي الأساسي لخفض النزاع في المنطقة.

إن الإيدز مشكلة عالمية. وهو لا يعترف بالحدود الوطنية. ولذلك من المحتم بذل المجتمع الدولي جهودا عالمية متضافرة لمكافحة هذا المرض في أنحاء العالم، لكن مدى المشكلة في أفريقيا يجعل احتياجات تلك المنطقة فريدة في نوعها.

ومن خلال عضويتنا في صناديق وبرامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة النشطة في هذا المجال، ستواصل بلدان جنوب المحيط الهادئ دعم كل الجهود لاتخاذ تدابير فعالة لمكافحة انتشار هذا المرض.

إن منطقة جنوب المحيط الهادئ بعيدة كل البعد عن أفريقيا. ولكنها إذ تواجه هذه التحديات الكبيرة، نود أن نؤكد تضامننا مع أصدقائنا في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة بشأن هذا الاجتماع.

المتكلم التالي هو ممثل زامبيا، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه. وأود أن أعرب عن شغفنا الى وصول رئيسه الى نيويورك، في أقل من أسبوعين، ليشاركنا في هذه المجموعة التاريخية من الاجتماعات عن أفريقيا.

السيد كاساندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي يشعر بامتنان خاص لكون الاجتماع الأول للمجلس في الألفية الجديدة يتناول هذه المناقشة الرفيعة بشأن وباء الإيدز في أفريقيا. ونحن نشكركم شكرا جزيلا - سيدي الرئيس - لجعل ذلك ممكنا.

ولا شك فـــي أن وباء الإيدز له تأثير سلبي على التنمية المستدامة للبلدان الأفريقية. فهو يدمر أهم قطاع إنتاجي بين السكان الأفريقيين. فالتقنيون والمعلمون وعمال المصانع والأطباء - يقعون جميعهم ضحايا لهذه الجائحة. ولا يسلم أي جانب تقريبا من جوانب الحياة العامة أو الخاصة من آثاره المدمرة. فالتمزق هائل في النسيج الاجتماعي للمجتمعات الأفريقية. وأعداد الأطفال اليتامى وأطفال الشوارع والأسر التي يرأسها مراهقون هم أنفسهم حاملون للفيروس، تتزايد كلها في جميع أنحاء أفريقيا. وتهـــدد ويـــلات الإيدز أساس المجتمعات الأفريقيـــة ذاتـــه بتهديدهـــا للاستقـــرار الاقتصادي والاجتماعي، وتؤدي في النهاية إلى زعزعة الاستقرار السياسي في جميع أرجاء القارة. وسوف يشكل الفيروس/الإيدز في هذه الألفية الجديدة العامل الأساسي الذي يحدد سرعة ونوعية تنميتنا ورفاهنا وبقائنا.

وواضح مما سمعناه صباح هذا اليوم وعصره أن جائحة الإيدز تمثل أهم تحد لا لأفريقيا فحسب بل وللمجتمع الدولي بأسره. وقدم كثير من المتكلمين اليوم عددا من الاستجابات. ومع ذلك، يود وفدي أن يشدد على عدة نقاط.

وأبدأ بالبلدان الأفريقية. فأول خطوة مهمة في هذا الصدد، من وجهة نظرنا هي الالتزام السياسي. فلا بد أن نسلّم بوجود المرض كما هو: تهديد لبقائنا ذاته كأمم قادرة على الحياة. وثانيا، يجب أن نبذل الجهد الذي نسعى إليه لمنع استمرار الممارسات التقليدية أو الثقافية التي تشجع على انتشار الفيروس/الإيدز. وثالثا، يجب أن نحد من الوصمة المرتبطة بالفيروس/الإيدز. ويجب أن نحتضن المصابين بالإيدز ونعترف بهم أفرادا متساوين في المجتمع. ولا بد من تحطيم جدار الصمت ومن أن نبدأ في معاملة الإيدز كأي مرض آخر يجب أن يواجه بصراحة. ورابعا، يجب أن يشكل التثقيف عن الإيدز جزءا أساسيا من المناهج الدراسية في مدارسنا. ويجب أن نناقش بصراحة، في أماكن العمل، سبل الوقاية من الإيدز وعلاجه ورعاية المصابين به. فالتثقيف لا يزيل الوصمة التي تلحق بحالة الإيدز فحسب، بل ويؤدي إلى إحداث تغيير مؤات وإيجابي في أنماط سلوك الفئات الأشد تعرضا لخطره.

والمرحلة التالية من مراحل الكفاح ضد جائحة الإيدز هي الدعم الدولي. ويتعين على العالم وعلى أفريقيا أن يكافحا الإيدز كشريكين. والشراكات الدولية قائمة بالفعل في نشاط البحوث والعلاج ويجب تعزيزها، وتحسينها وتنسيقها على نحو أفضل. غير أن المسألة في نهاية الأمر هي نقص الموارد المالية الذي يشكل أهم عقبة في سبيل النجاح في الحرب على الإيدز. ويود وفدي في هذا المنعطف أن يتوجه بالشكر إلى حكومة الولايات المتحدة على إسهامها الذي أعلنه نائب الرئيس صبـــاح هذا اليوم في الحرب الشاملة ضد جائحة الإيدز. ولا بد أن نرجـــو أن تحذو هذا المثل سائر الحكومات والمؤسسات المالية الدولية.

والمسار التالي للدعم الدولي إلى أفريقيا يكمن في الالتزام المتجدد بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا. ونرى في هذا المقام، أن المساعدة الإنمائية من الجهات المانحة يمكن أن تتضمن عناصر محددة للأنشطة المتعلقة بالإيدز. وهناك أيضا المشكلة الأبدية المتصلة بأعباء الديون على عاتق البلدان الأفريقية. ولا تزال الموارد النزرة تنفق على خدمة الديون. فإذا أريد للحرب على الإيدز أن تكون ذات مغزى لا بد من أن يوجد على الفور حل شامل ودائم لمشكلة الديون. ولدى الدول الدائنة القدرة والإرادة لإحداث تغيير إيجابي وإيجاد فرق في هذا الصدد.

وآخر المجـــالات التي تحتاج إلى الدعم الدولي المعالجة والعقاقير. فلا بد أن تيسر لأفريقيا سبل الحصول على العقاقير التي تطيق أسعارها والتي تطيل أعمار المصابين بالفيروس، إلى جانب معالجة العدوى الانتهازية التي تحدث بين المصابين بالإيدز. وهناك أيضا مشاكل تتعلق بحالات العدوى المزدوجة كالعدوى

بالفيروس التي يصاحبها التدرن أو غيره من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وهناك أيضا مشكلة انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وهذه كلها لا يمكن توقّيها إلا إذا يسرت العقاقير المناسبة والتي يطيقها المصابون.

ويدرك الوفد الزامبي قيمة المناقشة الجارية اليوم بشأن موضوع بالغ الأهمية للتنمية البشرية، ويشارككم وفدي، سيادة الرئيس، أملكم في أن يتواصل الحوار الذي بدأ اليوم ضمن أعمال المجلس المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يعد أمامنا سوى بضع متكلمين. وإنني لمتفائل بأننا لو تحركنا بسرعة سوف ننتهي من هذا العمل قريبا. فإذا كان أي ممثل يرغب في إبداء أي ملاحظات ختامية فنحن بطبيعة الحال نرحب بذلك.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل قبرص. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): يضم وفدي صوته إلى البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. غير أن لي ملاحظات إضافية قليلة. وأود في البداية أن أعرب عن تقدير حكومتي لمبادرتكم، سيادة الرئيس، بعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن. ومما يشجعنا أن نائب رئيس الولايات المتحدة، السيد آل غور افتتح هذه الجلسة الأولى للمجلس في عام ٢٠٠٠، وتعهد بزيادة مساهمات الولايات المتحدة. ويساورنا القلق الذي أعرب عنه الأمين العام إزاء حالة الطوارئ الإنسانية الخطيرة التي تواجه العالم، وخاصة في أفريقيا، بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وترى قبرص في المناقشة التي تجري في مجلس الأمن فرصة سانحة لإعادة تركيز انتباه المجتمع الدولي والتزامه بمواجهة هذه الجائحة، وكذلك لدعم المساعي الأفريقية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط ارتباطا لا ينفصم بتعزيز السلم والأمن الإقليميين. ووباء الإيدز تهديد خطير للبشرية، وخاصة لأفريقيا، إذ أنه، كما تم توضيحه بأسى، يذهب بأرواح أعداد من الأفريقيين في كل عام تزيد عما تحصده كل الصراعات في تلك المنطقة مجتمعة. كذلك نعرب عن قلقنا بوجه خاص إزاء تزايد أعداد المصابين به من الأطفال والنساء.

ونرجو ألا يقتصر الحوار الذي استُهل اليوم في مجلس الأمن على التحديات العلمية والطبية الرئيسية المتبقية، بل وأن يشمل العواقب الاجتماعية الاقتصادية في بلدان كثيرة. غير أننا بحاجة إلى أن نتجاوز المناقشات ونتابع السعي إلى حلول فعالة واستجابات عملية. فأفريقيا جنوب الصحراء تشهد مستوى عاليا من الوباء غير متناسب، ويتسبب في معاناة بشرية ومادية هائلة. كذلك يجب أن نتصدى لضرورة تنشيط الجهود الرامية إلى التوصل إلى اكتشافات علمية وإيجاد حلول تضع حدا لانتقال المرض. ويجب تكثيف الجهود الرامية إلى استنباط لقاح قليل التكلفة وليست له أعراض جانبية شديدة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ضرورة إجراء الفحوص الطبية للفيروس بين المتبرعين بالدم.

وبمضي السنين يختفي كثير من المحرمات والأساطير المتعلقة بالفيروس، وذلك من خلال الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الفيروس/الإيدز والمؤتمرات الدولية والإقليمية. ومن المهم في هذه القضايا الحساسة أن توفر للناس المعارف والمعلومات الصحية اللازمة التي تكون بمثابة أفضل تدبير وقائي.

وبينما تتعلق مناقشتنا المحددة بمنطقة أفريقيا، يجب ألا نغفل عن أن الإيدز وباء دولي يتطلب استجابة عالمية على أساس استراتيجية مشتركة وتضامن وتعاطف، وتنسيق وثيق بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات التي تتعامل مع المصابين بالفيروس/الإيدز، والمنظمات الدينية ومجتمع رجال الأعمال. وطبيعي أنه لا غنى عن دور الأمم المتحدة.

وإذ أتحدث عن التعاون الدولي في هذه القضية فإنني أود التشديد مجددا على ضرورة مساعدة أفريقيا في التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخطيرة التي لا تزال تواجهها رغم التقدم المحرز في بعض البلدان. وبالإشارة إلى شجاعة البلدان الأفريقية وما تتحمله من عبء في متابعتها للإصلاح الاقتصادي فإننا نرى أن على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في سبيل تخفيف معاناة الملايين من البشر في القارة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتخفيف عبء الديون واحتياجات أقل البلدان نموا وبقية الدول الأفريقية التي

تواجه خطر التهميش. ويمكن أن يستخدم جزء من الوفورات الناتجة عن تخفيف الديون بفعالية في حملات التوعية عن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز ولإنشاء بنى أساسية أفضل لمساعدة ضحايا هذا المرض.

ونظرا لقربنا الشديد من أفريقيا احتفظنا دائما بروابط قوية مع الشعوب الأفريقية. وتكونت تلك الروابط إبان فترة التحرر من الاستعمار وبوجود جاليات قبرصية في العديد من البلدان الأفريقية. وظلت قبرص تقدم دائما في حدود إمكانياتها المساعدة إلى البلدان الأفريقية. وعلى وجه الخصوص تقدم الحكومة القبرصية منحا في برامج للدراسات الجامعية وفوق الجامعية في شتى الميادين، وكذلك برامج خاصة مثل التمريض. ونتعهد بمواصلة دعمنا لجهود المجتمع الدولي في مجال التضامن مع أفريقيا لمواجهة وباء الإيدز وتعزيز السلم والتعاون والتنمية في القارة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل قبرص على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وأشكره أيضا على الالتزام بفترة الخمس دقائق الموصى بها، وأود كذلك أن أشكر ممثل نيوزيلندا.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبافينو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من الإغراء في أن أتكلم دون الرجوع إلى خطابي المُعَد، أرى أنه توفيرا للوقت من الحكمة أن أقتصر على نصي المعد.

بالنيابة عن جمهورية نيجيريا الاتحادية حكومة وشعبا، أشكركم أخلص الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذا الحوار في مجلس الأمن عن الحالة في أفريقيا وآثار الإيدز على الأمن فيها. والواقع أن رئاسة شخص في مقام نائب رئيس الولايات المتحدة لمداولات اليوم لتؤكد على الأهمية التي يوليها بلدكم لوباء نقص المناعة المكتسب/الإيدز في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزامات المالية التي أعلن عنها نائب الرئيس.

ويستحق الأمين العام، السيد كوفي عنان، ثناء خاصا على بيانه، الذي لم يرسم صورة حقيقية ومحزنة لمحنة الإيدز في أفريقيا فحسب، ولكنه دعا أيضا إلى العمل الدولي العاجل لإنقاذ البشرية من الكارثة المحدقة.

وكما ذكَّر رئيس بلدي، أولوسيغون أوباسانجو، الجمعية العامة قبل فترة وجيزة، فإن أفريقيا تتحمل الوطأة العظمى لهذا المرض الفظيع، الذي يودي الآن بحياة نحو مليوني شخص سنويا في القارة. بل إنه قد تجاوز الملاريا باعتبارها المشكلة الأولى الرئيسية لأفريقيا في مجال الرعاية الصحية. والواقع أن تقرير منظمة الصحة العالمية الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي يكشف عن أن من بين الـ ٥,٦ مليون شخص في العالم الذين تم تشخيصهم بوصفهم حاملين لفيروس الإيدز في السنة الماضية، كان ٧٠ في المائة في أفريقيا، وما من مكان آخر تزداد فيه الإصابات بمعدلات أسرع مما هي عليه في أفريقيا.

وإن آثار الإيدز متعددة الأبعاد. وما من شك في أنه يهدد أمن أي دولة من الدول. فمن الناحية الديموغرافية، فإنه يعمل على هلاك السكان على نحو متزايد، أو على الأقل يجري إضعافهم. ومن الناحية الاقتصادية، تعاني القوى العاملة من الاستنزاف، مما يشل الإنتاجية الوطنية، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وهو يدمر المجتمعات بإحداثه للتنافر الاجتماعي. ولم يُستثن الدفاع المادي للأمة كذلك، لأن القوى البشرية المطلوبة لتأمين وحدة الدولة الإقليمية هي أكثر ما تضرر. بل إن بقية السكان يتناقصون على نحو منتظم من خلال الوفيات بسبب هذا الوباء. ولم تُستثن النساء والأطفال. وأسوأ الآثار جميعا، هي ما يلوح من إمكانية فناء السكان قاطبة في بعض البلدان.

والآن قد ثبت تماما من الناحية العلمية أن هذا الوباء الفتاك لا يحترم الحدود الوطنية. وبهذا فهو يشكل تهديدا خطيرا وحقيقيا للبشرية والأمن العالمي. وقد أظهرت الإحصائيات العالمية أنه ما من دولة، متقدمة النمو أم نامية، خالية من الإيدز. إلا أن انتشاره في أفريقيا، وهي قارة تتألف من ٥٣ بلدا ناميا وذات اقتصادات ناشئة ترزح تحت وطأة الديون الخارجية الضخمة المصلتة عليها، وتفتقر إلى الموارد البشرية الماهرة، يستحق القيام بعمل عاجل مشترك على

الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد حلول والعمل تجاه القضاء على هذه الآفة العالمية.

فماذا يجب أن يعمل؟ إن نيجيريا، قد جددت التزامها تجاه الحملة ضد الإيدز، باعتبارها من أولوياتها الوطنية الجديدة، على مختلف المستويات. وقد تولى الرئيس أوباسانجو شخصيا قيادة الحملة لمكافحة الإيدز في نيجيريا. بل إن اللجنة الوزارية لمكافحة الإيدز قد افتتحت صباح اليوم في نيجيريا. ويجري استعراض السياسات لكفالة مناخ أكثر ملاءمة للسيطرة على الإيدز. وتجري تعبئة العديد من أصحاب المصالح في الاستجابة لمكافحة الإيدز من خلال الإستجابة الوطنية الموسعة لمواجهة الإيدز. ويجري تخصيص المزيد من الأموال لبرامجنا الوطنية المتعلقة بالإيدز. ويجري تكثيف حملة التوعية الإعلامية على جميع المستويات الحكومية، باستجابة فعالة من المنظمات غير الحكومية على الصعيدين المحلي والدولي. وتم تكثيف الرقابة على فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب للتعرف على العوامل المحددة للوباء والقوة الدافعة وراءه.

وتأمل الحكومة النيجيرية في أن يكون لتوفر الحصول على المعلومات ومنع انتقال عدوى الفيروس من الأمهات إلى أطفالهن، بالإضافة إلى الحصول على العقاقير العلاجية، أثر إيجابي على مستوى القواعد الشعبية في المجتمع لإيقاف انتشار المرض. ونرى أنه من الواجب ألا يوصم الأشخاص الذين تم تشخيصهم بوصفهم حاملين لفيروس الإيدز ويعاملوا باعتبارهم منبوذين عن المجتمع. إنهم يحتاجون إلى التفهم وبالتالي يجب أن يشجعوا على أن يتكلموا علنا عن محنتهم، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان معالجة المشكلة معالجة كافية على جميع المستويات. ولذلك يجب أن يكون للتعليم والمعلومات مهمة حيوية في إحتواء هذه المشكلة العالمية وبالتالي القضاء عليها.

ومثل هذه الجهود الوطنية لا تستطيع غير إنجاز القليل، بالنظر إلى ضخامة حجم الوباء والعوائق الاجتماعية والاقتصادية والعلمية السائدة في القارة الأفريقية. وكما أن آثار الإيدز متعددة الأبعاد، فكذلك ينبغي لحلولها ألا تأخذ في الاعتبار جانب العلاج الطبي فحسب ولكن أيضا العوائق المصاحبة التي تعترض جهود أفريقيا للتخلص من المرض وتنمية سكانها واقتصاداتها.

وقد ظلت أفريقيا تدمرها الصراعات المسلحة الصعبة، والمرض، والفقر وما إلى ذلك. وكأن الآثار المدمرة لتلك الأشياء لم تكن كافية، فأضيف الإيدز إلى هذه البلايا. ووباء الإيدز الذي يهدد الجنس البشري بالانقراض - وخاصة أفريقيا في الوقت الراهن - بالإضافة إلى الصراعات المسلحة، يستحق اهتماما من مجلس الأمن لا يقل عن اهتمامه باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في أي جزء من العالم، مما يعتبر بحق تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك تأمل نيجيريا في أن تمثل نتائج هذه المناقشة الجارية اليوم بداية لوضع خطط للعمل الملموس من أجل معالجة هذه المشكلة العالمية الملحة للغاية.

وإذ تشجعنا النية المخلصة للشراكة الدولية لمكافحة الإيدز، نعتقد أن المسائل المتعلقة بالإيدز والصراعات المسلحة، بجميع آثارها على الحالة الأفريقية، ستُمنح منزلة بند من بنود جدول الأعمال المتعلقة بالأمن، وهي منزلة تستحقها، ونعتقد أيضا أنها تقع في إطار صلاحيات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على بيانه الهام. وإذا لم يكن هناك أي اعتراض، أود أن أطلب إليه، باسم جميع أعضاء مجلس الأمن، أن ينقل تهانئنا إلى الرئيس أوباسانجو على إنشائه اليوم في نيجيريا اللجنة الجديدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثلة استراليا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة وينسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): تشعر استراليا ببالغ القلق حيال استمرار تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا وفي أماكن أخرى. وإننا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلي به أمام المجلس باسم بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ.

ولديّ بيان مُعد، سأقوم بتعميمه. وأود مجرد تسليط الضوء على عدة نقاط.

إن الأولوية التي توليها استراليا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

تنعكس في برنامج المعونة الذي نضطلع به. وبالرغم من حقيقة أن جهدنا الإنمائي الدولي يستهدف في المقام الأول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فإن أفريقيا تحظى بنسبة عالية من انفاقنا العالمي على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وبوصفنا من صغار المانحين نسبيا في أفريقيا، فإننا سنواصل توجيه نسبة كبيرة من معونتنا الإجمالية إلى أفريقيا من أجل التصدي للفيروس/الإيدز وسنبذل قصارى جهدنا للاضطلاع بدور مساند في هذا المجال.

لقد التزمنا بإنفاق مبلغ ١٠ ملايين دولار خلال فترة تزيد على أربع سنوات للمساعدة في مكافحة الفيروس/ الإيدز في منطقتي جنوب وشرق أفريقيا بوجه خاص. وبرنامجنا المتعلق بالفيروس/الإيدز في أفريقيا يستهدف المجتمعات الريفية والأفراد الأشد ضعفا في المجتمع، بمن فيهم النساء والأطفال. وفي معرض تنفيذ البرنامج، فإننا نعمل بصورة وثيقة جدا مع حكومات البلدان الأفريقية، ومع الوكالات المتعددة الأطراف، وبوجه خاص مع المنظمات المحلية غير الحكومية - وهو الأمر الذي لم أسمع عنه الكثير في مناقشات اليوم، ولكنه جانب نعتبره عظيم الأهمية في التنفيذ الفعال للبرامج.

وفي مشروعاتنا الثنائية في المستقبل، سنواصل السعي من أجل تعزيز قدرة الحكومات الشريكة على المشاركة في التخطيط الطويل الأجل لمعالجة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للوباء. وفي هذا الصدد، استمعت إلى عدد كبير من المتكلمين يؤكدون على قيمة الأبحاث، وأكدوا بصورة خاصة على أهمية الأبحاث الطبية. ولكننا نعتقد من جانبنا أن هناك أبحاثا على درجة كبيرة من الأهمية ينبغي القيام بها في مجالات أخرى وينبغي الاستمرار فيها. والنوع الذي أفكر فيه هو ذلك النوع من الدراسات التي اضطـُلع بها في الجامعة الاسترالية الوطنية في قسم الديمغرافيا، وكان دراسة امتدت لعشر سنوات عن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا. وتمخضت تلك الدراسة عن بيانات هامة جدا - وهي من قبيل الدراسات المتعلقة بمتوسط العمر المتوقع في زمبابوي، حيث انخفض من ٥٠ سنة كما كان متوقعا في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٧ سنة الآن. وهذا النوع من البيانات بالغ الأهمية بالنسبة لنا جميعا لكي نأخذه كعامل في تخطيطنا الطويل الأجل لمعالجة وباء الإيدز.

كما نود أن نركز بصورة خاصة في استراتيجياتنا على الشباب وعلى الأمهات اللواتي يتعرضن لنقل فيروس نقص المناعة البشرية إلى أطفالهن. وثمة مبادرة اضطلعنا بها مؤخرا قد تكون مثار اهتمام تتمثل في تمويل ما يسمى بـ "برنامج ممارسات التغذية المـُثلى" لخفض خطر انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل في الجنوب الأفريقي.

وأود أن أطرح ثلاث نقاط أخيرة لم ترد في بياني المكتوب إلا أنها تأتي ردا على مسائل أثيرت في المناقشة اليوم، وجدتها قيّمة جدا.

أولا، لقد لاحظت وجود اهتمام مستمر بالدروس المستقاة المتعلقة بأفضل الممارسات وبالتعليم وإذكاء الوعي. وأفريقيا هي محط تركيز مناقشة اليوم، إلا أن الإيدز موجود في استراليا وفي منطقتنا، ولدينا برامج وطنية وإقليمية متطورة جدا على هذين الصعيدين نود أن نتشاطرها ونستفيد منها، بالتشاور على الخصوص مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز.

وفي هذا الصدد، فإن الإشارات إلى دار المقاصة والرد الذي قدمه بيتر بيو في وقت سابق من هذا اليوم، يؤكدان، حسب اعتقادي، على أهمية تطوير وصقل هذا المفهوم بصورة أكبر، انطلاقا من النقاط العديدة التي أثيرت في مناقشة اليوم.

والنقطة الثانية هي أنني لمست شيئا من نفاد الصبر، لعلـّه مع نهاية اليوم، مع وجود قائمة طويلة للمتكلمين وانخفاض درجة التركيز، ولاحظت تعليق زميلنا من المملكة المتحدة بأن مجرد إجراء هذه المناقشة ربما كان كافيا. ولعله كان هناك شيء من تكرار هذا الكلام. ولكن من وجهة نظر الدول غير الأعضاء في المجلس على وجه الخصوص، والدول الأعضاء غير الأفريقية، فإن قائمة طويلة من المتكلمين تنطوي على أمرين في غاية الأهمية. أولا، إن ذلك يشركنا في عمل المجلس بوصفنا من الدول غير الأعضاء. وثانيا، من المهم فعلا، ألا نذكي الوعي هنا فحسب، بل أن تتكلم الدول الأعضاء وأن تحيل البيانات إلى حكوماتها.

وينبغي للبلدان المانحة أن تكون مرهفة وأن تحشد وتعبئ مجتمعاتها دعما لمكافحة الإيدز، وهذا النوع من المناقشة تمخض عن أثر مفيد جدا بالنسبة لمساعدتنا في إذكاء وعي مجتمعاتنا المحلية، وليس المجتمع الدولي فحسب. فالحكومات الديمقراطية، في نهاية المطاف، لن

تعمل إلا استجابة للضغوط التي تمارس عليها من مجتمعاتها المحلية وقواعدها الانتخابية.

والنقطة الثالثة هي أن الممثلة الدائمة لجامايكا أشارت في بيانها إلى حفظ السلم. وآمل في أن تأخذ الدول الأعضاء ما قالته في الاعتبار أثناء الدورة المستأنفة للجنة الخامسة في أيار/مايو وحزيران/يونيه، التي تركز على تمويل حفظ السلام. وإنني أثير هذه النقطة لا لأنني رئيسة اللجنة الخامسة فحسب، ولكن لأن إحدى المشاكل مع الأمم المتحدة هي أننا نفرط في تجزئة عملنا، وما تقوله وتفعله الدول الأعضاء في محفل وفي جزء من هذه المنظومة لا يسري بالضرورة على إجراءاتها في أجزاء أخرى في الأمم المتحدة.

وما آمله في معرض مجابهة التحدي الذي طرحه جيرمي غرينستوك، وفي السؤال عما سنفعله لمواصلة المتابعة والمكان الذي تكون فيه المتابعة، هو أننا سنبذل جهدا ناشطا وحازما للنظر في طريقة تجسيد ما قلناه هنا كدول أعضاء في القرارات والإجراءات التي نتخذها في أماكن أخرى، سواء كان ذلك في لجنة حقوق الإنسان في جنيف أو اللجنة المعنية بمركز المرأة - وهي ذات أهمية على الخصوص نظرا لضعف المرأة، وهذا ما أشار إليه العديدون - وسواء كان ذلك في اجتماعات المجالس التنفيذية أو في القرارات التي تتخذ بشأن تخصيص الموارد، أو في اللجان المعنية بحفظ السلم أو في الإعداد لمؤتمر قمة الألفية.

لقد وجهت نداءات كثيرة هنا إلى الناس من أجل توخي الإبداع والالتزام، إلا أنني أعتقد أنه يتعين علينا أن ننتهز الفرص وننظر إلى كل ما نفعله في هذه المؤسسة وفي هذه المنظمة وذلك لكي نجسد نوع الشواغل التي أعرب عنها هنا، وينبغي لنا أن نتوخى الاتساق في أقوالنا وأفعالنا كدول أعضاء في مواجهة هذا الوباء والتهديد الذي يمثله بالنسبة للاستقرار والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلّق على أمر واحد قالته السفيرة وينسلي، وهو على قدر كبير من الأهمية. لقد تكلمت عن الإفراط في التجزئة في الأمم المتحدة. ولا شيء يؤكد على ما نحاول القيام به أكثر من هذا التعليق، لأننا نحاول أن نتجاوز هذه التجزئة. وفيما يتعلق بالتعهدات الستة التي ذكرت في أقوال بيتر بيو، فإننا سنمضي أيضا في هذا الاتجاه.

السيد محمد (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية، أن أهنئكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. إن مبادرتكم، كرئيس، بالتركيز هذا الشهر على المسائل الأفريقية هي علامة أمل تلقى أشد الترحيب في المجلس للتصدي للنقد المبرر عادة الموجّه إلى سجله في معالجة المسائل الأفريقية. وإننا نتمنى لكم النجاح في جهودكم.

وبالعودة إلى المسألة المعروضة على المجلس، أي أثر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على السلم والأمن في أفريقيا، فقد قال الممثلون والمشاركون الكثير في جلسة المجلس اليوم في مجال التأكيد على حقيقة أن مكافحة الإيدز تنطوي على أهمية حيوية وتتسم بطابع العجالة بالنسبة لجميع الأمم، إذ أن هذه الآفة تمثل تحديات اجتماعية واقتصادية فضلا عن تحديات أمنية وسياسية ذات آثار خطيرة.

ومنذ ظهور فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كان انتشارهما هائلا، وبخاصة في أفريقيا. ومن مجموع عدد إيجابيي فيروس نقص المناعة البشرية في أنحاء العالم والذي يقدر بـ ٣٤ مليون شخص، هناك ٢١ مليون شخص من القارة الأفريقية.

والذي يعنيه هذا هو أن الآثار الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للإيدز على الأمن الوطني في بلداننا في أفريقيا هي آثار هائلة. فالوباء يستهلك قدرتنا ويجبرنا على تحويل مواردنا الهزيلة من مساعينا الإنمائية الى الأنشطة المتصلة بالإيدز.

إن الإيدز يؤثر على كل فئة اجتماعية في مجتمعاتنا. فهو يزهق أرواح مواطنينا كبارا وصغارا متعلمين وغير متعلمين، أغنياء وفقراء. والإيدز لا يميز، ولكن الشباب هم أغلب ضحايا هذا المرض، ولأن هذا القطاع من السكان يشكل القوى العاملة الماهرة في أي دولة، فإن أثر فقدان الشباب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن المبالغة في التأكيد عليه. وعدد الأطفال المصابين واليتامى بسبب الإيدز آخذ في الزيادة.

وفي بعض الحالات يشكل الإيدز تهديدا للأجيال الحالية والمقبلة. وهنا تكمن خطورة التحديات والتهديدات التي يمثلها لأمن الإنسان وبقائه ما لم يواجه باستجابة عاجلة وكافية. ويقوض وباء الإيدز جهودنا لبناء اقتصادنا ويحيط آمال شعوبنا وتطلعاتها الى العيش

بكرامة. وهو قبل كل شيء يحرم أطفالنا من آبائهم ويحرم رجالنا ونساءنا من قدرتهم على رعاية أسرهم ويحرم بلداننا من روح المبادرة والإبداع لجيل بأكمله.

وعلى الرغم من أن الإيدز يمكن اعتباره بشكل عام مشكلة طبية، فإن نتائجه وآثاره على الأمم معقدة وخطيرة الى حد يثير الجزع. وبالتالي فإن مسؤولية إيجاد حلول له تتطلب نهجا شاملا على جميع المستويات، وكما أكد العديد من المتكلمين، فمن الضروري لمكافحة المرض بفعالية وجود شراكة بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومجتمع الأعمال والمواطنين العاديين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمجموعات الناشطة في مكافحة الإيدز. وينبغي للمجتمعات المحلية والحكومات أن تعمل يدا بيد للاهتداء الى حل.

وفي إثيوبيا، تبذل الجهود لاحتواء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من خلال حملات توعية الرأي العام منذ أواسط الثمانينات. وعليه ففي عام ١٩٨٧ أنشئ برنامج وطني لمكافحة الإيدز في إطار وزارة الصحة ولتكملة جهود البرنامج تولت بعض المجموعات المدنية أنشطة خلق الوعي بآثار الإيدز. ومع ذلك لم تتمكن تلك الجهود من تحقيق النتائج المنشودة. واعترافا بهذا الواقع، قامت حكومة إثيوبيا بوضع سياسة لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تستهدف تهيئة بيئة مواتية لتعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي لمكافحة هذا المرض. وفي الوقت الراهن، وبغية تعبئة جميع موارد المجتمع تركز الحكومة الاتحادية على برنامج شامل وهي الآن بصدد إنشاء مجلس وطني لرصد تنفيذه. ولتحقيق النتائج المنشودة تتطلب هذه الجهود الدعم والمساعدة الدوليين. وهذا يصدق أيضا على جميع البلدان الأفريقية.

وكما أشار الأمين العام هذا الصباح فإن هذا الوباء ليس مشكلة أفريقية فحسب، بل إنه مشكلة عالمية، وبهذه الصفة فإن الوقاية منه واستئصاله يتطلبان التزاما وعملا من جانب جميع الدول. ويحدونا وطيد الأمل في أن يؤدي هذا الاجتماع لمجلس الأمن الذي أفتتحه نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركة رؤساء مؤسسات هامة مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، الى تمهيد الطريق لتعاون وعمل دوليين أكثر فعالية وتنسيقا في مكافحة المرض. ونرحب بإعلان نائب الرئيس غور ومفاده أن الولايات المتحدة ستخصص موارد إضافية لمكافحة الإيدز على مستوى العالم.

ولا يمكن الاستغناء عن الدعم والمساعدة الدوليين لأفريقيا في جهودها لمحاربة هذا الوبال. وبينما تواجه أفريقيا في الوقت الراهن أثقل عبء لهذا المرض عن أي جزء آخر من أجزاء العالم، فإن المساعدة والدعم اللذين تلقتهما حتى الآن يبعثان على الإحباط الشديد كما صوره عن حق الدكتور بيتر بيو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك.

وينبغي أن تكون استجابة المجتمع الدولي لتحدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا ملموسة وعملية. ومع أن دعم البلدان الأفريقية لمنع انتشار المرض يتسم بالأهمية والاستعجال، تظل كفالة الوصول المنخفض التكلفة الى العلاج الفعال والتصدي لمختلف الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه مهمة ملحة وعاجلة ينبغي الاضطلاع بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم على عباراتكم الرقيقة. والمتكلم التالي هو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس. والإدلاء ببيانه.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، إن رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر وضعت تحت شعار أفريقيا. ولذا فإن وفدي يود أن يهنئكم على هذه المبادرة المحمودة وأن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن آمالنا المشروعة تماما في أن يتسنى خلال الشهر البدء في حل العديد من الآفات التي منيت بها القارة الأفريقية بطريقة ملموسة وموثوق بها.

ويود وفدي أن يهنئكم أيضا على تنظيم هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن المكرسة خصيصا للكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أفريقيا. وما من شك في أن افتتاح نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الجلسة دليل على اهتمام بلده المتعاظم بإلزام المجتمع الدولي ككل بشن حملة فعالة ضد هذا الفيروس الذي يفتك بهذه القارة بأسرها.

ووفدي، سيدي الرئيس، يشاطركم الرأي عندما تقولون إن الأرقام المروعة المتعلقة بمرض الإيدز في أفريقيا تبين أن المسألة هي أكثر بكثير من كونها مشكلة

صحية. فهي حقا مسألة أمنية. وكذلك مسألة تتعلق باقتصاد أخذ في التدهور وبالفقر حيث أن هذا المرض بقضائه على النخبة وخلقه ملايين من الأيتام يوجد في الواقع ويستثير أزمات اقتصادية واجتماعية تزعزع استقرار اقتصادات هشة وتثير صراعات مسلحة تساعد في حد ذاتها على انتشار الإيدز.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء وهي منطقة ينتمي إليها بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن وباء الإيدز حاليا ينتشر بقوته القصوى. وقد التزمت حكومات المنطقة في الواقع بالكفاح من أجل إيجاد مختلف السبل لمنعه من الانتشار أكثر من ذلك. وهي تواصل البحث عن وسائل أكثر فعالية لتخفيف آثار الإيدز على الرغم من الصعاب الهائلة التي تمر بها بسبب مواردها المحدودة التي تتدهور باستمرار، وبسبب الفقر وجميع أشكال الحروب. ومن ثم يرحب وفدي بالتدابير التي أعلن عنها اليوم نائب رئيس الولايات المتحدة، بينما نعرب عن أملنا في أن تنفذ على وجه السرعة.

وفي الماضي كان بلدي في طليعة الكفاح ضد الإيدز في وسط أفريقيا. وبالاستفادة من التعاون المتسق الثنائي والمتعدد الأطراف، قامت بمساعدة مجتمع المانحين بتطوير مشروع يتعلق بالإيدز ينصب التركيز فيه بشدة على القضاء على آثار الفيروس وقد مثل نجاحا بصورة رئيسية في ميدان الوقاية والوصول الى المعلومات الخاصة بالإيدز.

ومن المؤسف أن بلدي تعرض بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣ لعملية نهب واسعة النطاق دمرت تلك البنية الأساسية. وعلاوة على ذلك فإن الحظر الذي لا إسم له والذي عانى منه بلدي طيلة أكثر من عقد من الزمان، قضى على أي أمل في استئناف هذا التعاون الذي كان مفيدا لكل أبناء الشعب الكونغولي رغم كل شيء.

وفي عام ١٩٩٤، كان بلدي مضيفا رغم أنفه لملايين من اللاجئين الذين أتوا أساسا من رواندا المجاورة. وكان وجودهم على ترابنا كارثة إيكولوجية واجتماعية واقتصادية. وفي المقاطعات الشرقية فإن هذا الوجود غير المرغوب فيه كان الحامل للأمراض التي تنقل بالممارسة الجنسية. ومن الواضح تماما أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كان ضمنها أيضا.

ومنذ ٢ آب/اغسطس ١٩٩٨، عانى بلدي من ويلات العدوان الذي قام به التحالف المسلح بين القوات النظامية لرواندا وأوغندا وبوروندي. وساهمت هذه الحرب، بما صاحبها من معاناة، وتشريد للسكان وخروج تدفقات جديدة من اللاجئين الذين يعيشون في أوضاع صحية محفوفة بالمخاطر إلى حد كبير، بصورة رئيسية في انتشار الإيدز.

غير أن السبب الرئيسي للوفيات في بلدي، ظل في الحقيقة، في السنة الماضية، مرض الملاريا، يتبعه عن كثب ضحايا الحرب والإيدز بصورة مباشرة. ولكن لا ينبغي التقليل من شأن هذه الحرب. وفي الوقت الحاضر، تعد الحرب، في كل من المقاطعات المحتلة والمناطق الحرة، على حد سواء، المصدر الرئيسي للتدهور العام في الأوضاع المعيشية للشعب الكونغولي، مما يجعل من الصعب، بل من المستحيل، على شعبنا الحصول على خدمات من قبيل الرعاية الصحية الأساسية. وهكذا أصبح الشعب الكونغولي مرتعا خصبا لجميع أنواع الأمراض، بما في ذلك الفيروسات التي كانت مجهولة حتى وقت قريب - فيروس الإبولا وفيروس ماربورغ - والتي لا يوجد لها تطعيم، كما هو الحال بالنسبة للإيدز.

وشهدت الحرب أيضا زيادة في ممارسة عسكرية، أقل ما يقال بشأنها، أنها ذات طبيعة غريبة مارستها القوات المسلحة لأوغندا - وهي ممارسة إرسال آلاف الجنود المصابين بمرض الإيدز أو الجنود الحاملين للفيروس إلى ميدان العمليات وكانت مهمتهم اغتصاب النساء وصغار الفتيات بغية نشر مرض الإيدز. ويقتضي الواجب أن يضع المجتمع الدولي نهاية لهذه الجريمة التي ترتكبها رواندا وبوروندي وأوغندا ضد الإنسانية على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويهيئ شهر أفريقيا هذا، وهذه السنة من الألفية، لمجلس الأمن، فرصة لتحمل مسؤولياته وهو على علم تام بالحقائق كي يتسنى لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تواجه القرن الحادي والعشرين بتفاؤل. ويقتضي الواجب من المجتمع الدولي أيضا أن يقدم المساعدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بصدد جهودها من أجل استعادة السلام، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإعادة تعمير بنيتها الأساسية، بما في ذلك إعادة تعمير البنية

الأساسية الصحية والطبية، حتى يتسنى للأجيال الكونغولية الحالية وفي المستقبل أن تتطلع مرة أخرى إلى مستقبل أفضل وأكثر إشراقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل السنغال. أدعوه الآن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكرك يا سيادة الرئيس لاتخاذ مبادرة إدراج مسألة الإيدز الهامة على جدول أعمال المجلس. لقد كانت كلمات نائب رئيس الولايات المتحدة والوزراء الأفريقيين والأمين العام للأمم المتحدة والمتكلمين السابقين في محلها. ويعني موقفي المتميز بصفتي آخر المتكلمين أن ألقي كلمة موجزة في هذه الساعة المتأخرة جدا من مناقشاتنا.

ليس هناك بعد الآن أي شك في أن وباء الإيدز هو مشكلة صحة عامة بسيطة. وفيما يتصل بقارتنا، التي تتحمل العبء الأكبر، يشكل هذا الوباء أيضا مشكلة إنمائية، بل إنها ربما تكون مشكلة تؤثر على مستقبل القارة. ومن الأمور الحسنة أن أدركت الأمم المتحدة ومجلس الأمن كامل نطاق التهديد الذي يمثله هذا المرض بالنسبة للتنمية البشرية لشعب القارة وقررا تنسيق جهودهما وجهود وكالات الأمم المتحدة للتصدي للمشكلة.

الأفريقيون لم يتوقفوا عن الحرب ضد الإيدز. لقد بذلوا جهودا هائلة للقضاء على هذا المرض، حسبما أشارت إلى ذلك وزيرة ناميبيا منذ بضع دقائق.

وبناء على مبادرة السنغال في عام ١٩٩٢، في اجتماع مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في داكار، اعتُمد قرار اعترف بالإيدز بصفته تهديدا حقيقيا لمستقبل القارة وطالب الدول الأفريقية ببذل قصارى جهدها لمنع انتشار هذا البلاء وأثره. وألزم بلدي نفسه بمنتهى السرعة باستجابة واسعة النطاق ومتعددة القطاعات والتخصصات وذلك بوضع برنامج وطني لمكافحة الإيدز. واستفاد ذلك البرنامج من وضع هيكلي موات في التصدي للمرض ومن حسن الحظ قوبل هذا البرنامج بتأييد المجتمع السنغالي المشبع بقيم أخلاقية وتقليدية ودينية.

ومن وجهة نظر الصحة، تحققت الاستراتيجيات الحقيقية للوقاية مباشرة بعد إنشاء اللجنة الوطنية للإيدز. وهل أنا بحاجة إلى الإشارة إلى أن السنغال هو البلد الذي تمكن فيه الباحثون من إثبات وجود متلازمة نقص المناعة المكتسب نوع ٢ لأول مرة؟ وفي عام ١٩٩٠، توفرت بالفعل في السنغال وبصورة عامة إمكانية الحصول على الواقي الذكري، حيث زاد بيعه وتوزيعه إلى عشرات الأضعاف عبر السنوات العشر الماضية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالإعلام والتعليم والاتصالات، قدم السنغال، ابتداء من عام ١٩٩٢، برامج تعليمية عن الجنس للشباب في المدارس الابتدائية والثانوية تتعلق بانتشار فيروس الإيدز، وفي عام ١٩٩٧ وزع ما يزيد عن ١٣٠ ٠٠٠ كتاب مدرسي مكرس للمعلومات والتعليم والاتصالات بشأن الإيدز في مؤسسات تعليمية عامة وخاصة. وأنشئت مئات المنظمات غير الحكومية والرابطات التي تضم أشخاصا يعيشون بمرض الإيدز وشاركت تلك المنظمات والرابطات في الكفاح ضد الإيدز. وتشمل بعض استراتيجيات مكافحة الإيدز إجراء حوارات سياسية وعقد حلقات دراسية تدريبية وإجراء مناقشات بإشراف قادة المجتمع المحلي وزعماء دينيين وبرلمانيين وفنيين وصحفيين.

وكان السنغال أيضا في موقع الصدارة في هذا الكفاح الجديد ضد الإيدز، منذ بداية التفكير في تقديم استراتيجيات جديدة في أرجاء القارة. وأدى هذا التفكير إلى مبادرة برنامج الأمم المتحدة المشترك لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي تعمل لمنفعة بلدين أفريقيين.

واهتماما بالاتساق والاستمرارية، قدم السنغال مساعدة مالية تكميلية لتمكين الأشخاص المصابين بالإيدز من العلاج. ويعزى إلى النتائج المشجعة التي حصل عليها بلدي في الحرب ضد الإيدز، أن تلقى السيد عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال تكريما من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمتلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز، وتم أيضا تكريم أخيه وصديقه السيد يوري موسفني رئيس جمهورية أوغندا. فقد حصلا على جائزة الامتياز الأولى في الكفاح ضد الإيدز.

وختاما، أود أن أقول ببساطة أنه لا بد من دعم تلك الجهود وتعزيزها. ولا بد أن يكون الحذر هو القاعدة، لأن

تاريخ تلك الأمراض يعلمنا أنه حينما يقل الحذر تنتشر العدوى.

وأعرب عن التقدير لشركائنا الدوليين المتعددي الأطراف - وأنوه بصورة خاصة، بالبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية - وشركائنا الثنائيين، الذين واصلوا تقديم الدعم لنا في كفاحنا ضد الإيدز. وأنا على يقين من أننا سوف نتمكن من الاعتماد على سمعة مجلس الأمن وتأثيره ليقوم بدور الشارح لجميع شركائنا ليعلمهم بمدى عزمنا على ضمان أن ترى الأجيال الأفريقية في المستقبل آفاقا خالية من شبح هذا الوباء الذي يقوض بدرجة خطيرة فرص التنمية والسلام والاستقرار في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل السنغال على إشارته الخاصة إلى دور مجلس الأمن في هذه المسألة، وهو ما ينم بالتأكيد عن آراء معظمنا هنا، وبصفتي ممثلا لأمريكا، عن آراء بلدي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات عما قمنا به اليوم، ولكني أستأذن الأعضاء، بالنظر إلى أننا ظللنا مجتمعين لما يربو على تسع ساعات، في أن أحتفظ بهذه الملاحظات لبداية جلستنا يوم الخميس بشأن اللاجئين، حينما تنضم إلينا المفوضة السامية أوغاتا. والصلة بين اللاجئين وهذا الموضوع نوه بها عدد من المتكلمين اليوم. وأعتقد أن وزيرة الصحة في ناميبيا أشارت إلى ذلك على نحو محدد، كما فعل آخرون. وبالتالي هناك صلة طبيعية بين المسألتين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥.
